الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر

معهد العلوم الإقتصادية بالخروبة

رسالة ماجستير تحت عنوان :

إشكالية التشغيل في الزراعة

(دراسة حالة الجزائر)

تحت إشراف الدكتور : محمد التهامي طواهر

تقديم الطالب : زويتر الطاهر

السنة الجامعية : 1996 – 1997

Text Stamp

الإهــــــداء

إنـــي أهــدي هــذا الـعمـل المتواصل
في "الـبـحـث الـعـلمي"
الى كل الذين يفـكـرون مـن أجـل
الحيــاة.

Text Stamp

تشكرات

إني سعيد وممتن جدا بدراسة وإنجاز هذا البحث العلمي المتواضع، كما إني مدين بتقديم الشكر والعرفان بالجميل لكل الدكاترة والأساتذة الأفاضل الذين أسهموا بأفكارهم واستشارتهم ونصائحهم القيمة من أجل ترقية مستوى هذا العمل وإثراء البحث العلمي في بلادنا.

وإنه لايفوتني بهذه المناسبة، بأن أنوه بتقديم تشكراتي الخالصة الى أستاذي المشرف الدكتور : محمد طواهر التهامي، على كل مجهوداته وتوجيهاته الفكرية والمنهجية التي ساعدتني كثيرا على ترتيب الأفكار والمعلومات لأعداد هذا البحث في الماجستير للعلوم الأقتصادية.

كما أقدم تحياتي الخالصة الى كل من الكاتب والشاعر : زتيلي محمد على مساعدته الثمينة من أجل إنجاز هذا البحث.

Text Stamp

إشكالية التشغيل في الزراعة

(دراسة حالة الجزائر)

الخطـــــة

العنوان | الصفحـــة

المقدمــــــة :

الفصل الثاني : مكانة الزراعة في الإقتصاد الوطني الجزائري.....52

الفصل الثالث : تطور وضعية التشغيل في الزراعة :....85

الفصل الرابع : تأثير سياسة التكوين والسياسة العقارية على التشغيل في الزراعة

Text Stamp

فهرس الجداول

Text Stamp

Text Stamp

الفصل الأول

مقدمة : إشكالية البحث

تزخر بلادنا بإمكانيات مادية وبشرية ضخمة من أجل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للسكان الذين يتزايد عددهم بإستمرار وخاصة في المناطق الزراعية والريفية التي تعاني من ظاهرة الفقر والتخلف والنزوح الريفي والأمية.

وتعتبر الزراعية والتنمية الريفية والتشغيل الزراعي أهم العناصر الأساسية لعملية النمو والتطور الإقتصادي وإرساء قاعدة هيكلية قوية من أجل تقوية الجهاز الإقتصادي وفعالية الميكانيزمات الإقتصادية الإنتاجية العالية. فلا يمكن تحديث الجهاز الإقتصادي وفعاليته من غير تخفيف وإزالة الإختلالات الهيكلية التي يتصف بها الإقتصاد الوطني، بحيث أن القطاع الفلاحي المتخلف بوسائله وموارده البشرية لم يستطع المساهمة في إحداث تغيرات مرادفة للتنمية مختلف الأنشطة الإقتصادية. إذ أن حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام يُمثل 11% فقط.

وإذا كانت بلادنا في السبعينات تعتمد على إنتاج بعض المحاصيل الزراعية التجارية من أجل الحصول على العملة الصعبة من صادرات الحوامض والخمور، فإن هذه الظاهرة تلاشت في السنوات الأخيرة من الثمانينات والتسعينات، بحيث أصبحت الصادرات الجزائرية تعتمد بصفة خاصة على المحروقات من النفط والغاز. وهكذا أن القطاع الزراعي أصبح لايمثل إلا 9,88% من الإستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بعد أن كانت 20,6% من الإستثمارات خلال المخطط الثلاثي 1966-1969.

وإذا كانت الدولة قد إعتمدت على تنمية الصناعة وبالتالي توجيه الموارد المالية والطاقات البشرية من أجل إزالة التخلف وتحديث الإقتصاد الوطني، فإن هذه العملية أدت إلى بروز إختلالات في هياكل القطاعات الإقتصادية وأيضا ساهمت في زيادة الواردات الزراعية وخاصة الحبوب والحليب.... أي أن عملية التصنيع ساهمت بدرجة كبيرة في إحداث فجوة غذائية بحيث أصبح الإكتفاء الذاتي الغذائي يشكل أحد المظاهر التي يعاني منها الإقتصاد الوطني.

فإذا كانت بلادنا تزخر بثروات بشرية وأراضي زراعية وموارد طبيعية هائلة، فكيف تساهم الزراعة على سبيل المثال لا الحصر في توفير فرص العمل اللازمة وإستخدام القوى العاملة الريفية وتشغيلها بطريقة أكثر فعالية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية؟

أو بمعنى أخر، كيف يلعب النشاط الزراعي دوره الأساسي في تحقيق وتوفير المزيد من المواد الغذائية والفلاحية لمعيشة السكان، ويكون في نفس الوقت ميدانا خصبا للتشغيل.؟

ونستطيع ابداء بعض الملاحظات الأولية وهي أن عدد المشتغلين في الزراعة إنخفض بدرجة محسوسة خلال العقود الثلاثة الأخيرة منذ الإستقلال.

فإذا كانت نسبة المشتغلين في الزراعة في النصف الثاني من الستينات تمثل 60% من القوى العاملة فإن هذه النسبة إنخفضت الى 25% في العشرية الأخيرة من التسعينات، وساهم هذا الإنخفاض في تدهور ملموس للأنتاج والإنتاجية الزراعية وخاصة بالنسبة لأهم المواد الغذائية الضرورية للسكان.

وهنا نستطيع أن نتساءل هل هذا التطور طبيعي أم أنه ناتج عن ظروف وحالات خاصة بوضع إقتصادي وإجتماعي معين ؟
إذ أن هذه الصورة تبدو لنا ملفتة للأهتمام عندما نحاول خاصة مقارنة الجزائر مع البلدان المتطورة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث أن عدد المشتغلين في الزراعة انخفض بشدة ولكن في الوقت نفسه سجلت هذه البلدان إنتاجية زراعية مرتفعة جدا. ففي فرنسا على سبيل المثال في الفترة الممتدة من -1850 1950 إنخفضت فيها نسبة عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي من 75% الى أقل من 60% من القوى العاملة، أما إنتاجية العمل الزراعي فقد إرتفعت خلال تلك الفترة بنسبة 60%.

الهدف من دراسة موضوع التشغيل في الزراعة :

إن المسألة الهامة تبدو في محاولة البحث عن الكيفية اللازمة للتشغيل في الزراعة، فليس الوصول الى نسب عالية من التوظيف في الزراعة هو الهدف المنشود، بل أن البحث عن توفير المجالات الزراعية المناسبة، وتحسين التشغيل ورفع مستوى التعليم والتدريب والتكوين واستغلال أحسن للأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتنظيم المخيط الزراعي ذلك هو الهدف الأساسي للتشغيل الزراعي.

فالزراعة تستطيع المساهمة في التنمية الإجمالية إذا أدخلت عليها الأساليب الحديثة عن طريق التبدل التكنولوجي، غير أن هناك موقف معارض يزعم أن التطور الزراعي يتطلب بضرورة قدرا كبيرا من رأس المال الذي يمكن إستعماله بمنفعة أكثر في تطوير القطاع الصناعي.

ويتميز القطاع الفلاحي في بلادنا بأن أغلب الطرق الإنتاجية تقليدية والإنتاج الزراعي موجها بصفة أساسية من أجل الإكتفاء الذاتي الغذائي، أي أن زراعة الكفاف ماتزال مسيطرة في الزراعة الجزائرية مما يقلل مساهمة الزراعة وإدماجها في التنمية الإقتصادية الشاملة، كما أن ظاهرة الحيازة وتفتيت المساحات الزراعية وقلة الأراضي الزراعية في مناطق زراعية معينة وتطبيق سياسات زراعية وعقارية منذ سنوات، إن كل هذه العوامل تميز القطاع الزراعي في بلادنا مما يؤثر سلبا على تطور التشغيل الزراعي وأيضا على تكوين وحدات إقتصادية زراعية فعالة.

ومن حيث عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي، فإن الدولة التي ساهمت بدرجة كبيرة في إحداث وحدات صناعية في مناطق زراعية معينة عملت بدرجة كبيرة على جذب الكثير من الفلاحين للعمل في المصانع نظرا لظروف العمال الملائمة وكذلك للأجور المرتفعة والعلاوات التي كانت تمنح للقطاع الصناعي، عملت بصفة تمييزية لصالح القطاع الصناعي.

كما أن سياسة الدولة في مجال التعليم والتكوين وتحسين مستوى التعليم وزيادة عدد الإطارات الفلاحية من مهندسين وفنيين وبيطريين، فإن هذه السياسة لم تكن متبوعة بإنشاء مناخ مناسب وظروف ملائمة لتشغيل هذه الإطارات سواء في الوحدات الإنتاجية الزراعية بصفة خاصة أو في القطاع الفلاحي بصفة عامة مما أصبح القطاع الفلاحي لايشكو فقط من إنعدام الإطارات الفلاحية، بل أصبح يساهم في الوقت نفسه في تأطير القطاعات الإقتصادية الأخرى من صناعة وتجارة...

اذ أن كثيرا من القضايا الإقتصادية والإجتماعية الأساسية يعاد طرحها من حين لأخر بإلحاح متزايد من طرف العلماء والمفكرين والباحثين وذلك من أجل محاولة دراستها وتحليلها والتحكم أكثر في تطورها وتوجيهها نحو تحقيق أغراض وأهداف إقتصادية وإجتماعية معينة.

وفي هذا الصدد، فإن موضوع التشغيل في الزراعة، يعتبر من بين تلك القضايا ذات الأهمية الكبيرة في الإقتصاد الوطني.

فعندما نطرح معضلة التشغيل أو الإستخدام في الزراعة وتحديد مدى اشراك المنتجين الزراعيين في التنمية الزراعية وضمان تلبية احتياجات الناس المتزايدة من المواد الزراعية، فإن تلبية هذه الإحتياجات يتطلب ضرورة وجود حجم مناسب من اليد العاملة وذلك لإنتاج أهم المواد الغذائية الرئيسية كالحبوب واللحوم والألبان وغير ذلك من المنتجات الزراعية، غير أن هذه العمليات الإنتاجية مرتبطة بمدى وجود وسيطرة العلاقات القانونية والتنظيمية الخاصة بملكية الأرض والحيازات الزراعية وإختلاف المناطق الزراعية وخصائصها الطبيعية والجغرافية، وأيضا بمدى الإستعمال المكثف للتكنولوجيات الزراعية في هذه المنطقة الزراعية أو تلك أو في هذه المزروعات المعنية دون غيرها. كما أن العمليات الإنتاجية مرتبطة أيضا بمدى تدخل الدولة في السياسة الزراعية ومساعدة الفلاحين وتهيئة المحيط والحوافز وغيرها من العوامل التي تؤثر على التشغيل في الزراعة.

ولم يكن إختياري لموضوع التشغيل في الزراعة عرضيا فلقد كان هذا الموضوع يراودني منذ سنوات طويلة عشتها في المحيط الزراعي والريفي ولم أكن مقتنعا خلالها بمدى وجود الأراضي الزراعية والنشاطات الفلاحية والقوى البشرية الهائلة، أي وجود الأرض والعمل في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الريفي من الفقر وسوء الإستخدام وهدر الزمن، اذ أن العمل والأرض عنصران رئيسيان غير خاضعين للنضوب.

الصعوبات في إشكالية البحث :

ومن حيث الصعوبات في إشكالية البحث فإن الكثير من الدراسات الإقتصادية لاتولي أهمية كبيرة لموضوع التشغيل الزراعي وذلك باعتباره موضوع مشتق من التشغيل العام في الإقتصاد واذا كان الأمر كذلك أليس أن مختلف الأنشطة الزراعية هي الأساس والمحرك الجوهري للتشغيل في القطاعات الأخرى غير الزراعية ؟
وهذا ينجر عنه سؤال أخر، فهل الزراعة تشكل خزانا لليد العاملة في القطاعات الأخرى، أم هي مطالبة بتوسيع وتطوير مجالاتها المختلفة للمساهمة في التخفيف من حدة البطالة بإمتصاص الفائض من العمالة في القطاعات الأخرى ؟

وكما سمح لي تخصصي في الزراعة بصفتي فنيا ومهندسا زراعيا وموظفا بوزارة الفلاحة والصيد البحري، من الإحتكاك والإطلاع أكثر على المشاكل الحقيقية والميدانية التي يعيش فيها الفلاح بصفة خاصة والحياة الزراعية بصفة عامة.

كما سمحت لي الفرصة كذلك بالدراسة والإطلاع أكثر على المقالات والأبحاث والإحصائيات الزراعية التي يقوم بها المختصون والخبراء الزراعيون وذلك سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، ان تحديد الأنشطة الفلاحية والزراعية هي أساس معرفة أو إنطلاقة مختلف التحليلات الإقتصادية وذلك لمعرفة التشغيل في الزراعة، فكثيرا ماتعتمد النظريات الإقتصادية سواء في البلدان النامية أو المتقدمة على تحديد الأنشطة الفلاحية في إطار ضيق، غير أننا قد إعتمدنا في تحديد هذه الأنشطة على المفهوم الواسع الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، وعلى هذا الأساس، فإن التشغيل الزراعي يتوسع ليشمل مجالات وأنشطة كثيرة في الإقتصاد.

أما من جهة أخرى والخاصة بالمعطيات والبيانات الإحصائية، فإن موضوع التشغيل في الزراعة يتطلب إجراء بحوث وتحقيقات ميدانية متكررة على النشاط الفلاحي أي من حيث المنطقة الزراعية، وهذا حتى نستطيع ونتمكن من معرفة أكثر للظواهر الإقتصادية والإجتماعية في الزراعة وفي المحيط الريفي.

كما أن البيانات الإحصائية كثيرا ماتتضارب وتختلف من جهة الى أخرى، وهذه الإختلافات في المعطيات كثيرا ماتكون لها تأثيرات معينة، فمن جهة أن البيانات المختلفة لاتساهم في تجميع ومركزية الأفكار والمجهودات لمحاولة تفسير ظاهرة معينة، ومن جهة أخرى، أن الإختلافات في البيانات تعكس مختلف الأراء والتوجهات والأفكار وتحاول أيضا توسيع الأفاق نظرا لكون الظواهر المطروحة للدراسة والبحث تختلف وتمتاز بخصائص معينة.

ولقد حاولت تقسيم البحث المتعلق بدراسة موضوع إشكالية التشغيل في الزراعة، دراسة حالة التشغيل الزراعي في الجزائر، إلى أربعة فصول :

في الفصل الأول، تطرقت فيه الى دراسة وتحديد بعض المسائل النظرية لمفهوم الزراعة وكيف نظر الفكر الإقتصادي لمسألة الزراعة، ثم حاولت توضيح أهم الوظائف الأساسية للزراعة وأهميتها في نمو وتطور التشغيل والذي يعتبر المحور الأساسي لموضوع دراستنا.

كما أنه من جهة أخرى حاولنا تحديد مفاهيم وأنواع التشغيل وأهميته وأهدافه الإقتصادية ودور المكننة الزراعية وأثارها على التشغيل، كما حاولنا دراسة البلدان المتقدمة في مجال التشغيل، وتحديد متطلبات الضرورية للتشغيل، وكذلك تحديد السكان الزراعيين.

أما في الفصل الثاني، فإني حاولت فيه دراسة مكانة الزراعة في الإقتصاد الوطني، ولقد عالجت النقاط الأساسية في الموضوع عن طريق تحليل تاريخي يحاول إعطاء نبذة تاريخية عن النشاط الزراعي في الجزائر وذلك منذ عهد الأتراك، ثم حاولت تحديد أهم القضايا الزراعية الرئيسية منذ الإستقلال الوطني وما هي المشكلات الزراعية وتحديد مختلف الإصلاحات الفلاحية.

وفي الفصل الثالث، فإني تطرقت فيه إلى دراسة وتحليل صلب الموضوع الرئيسي وهو تطور وضعية التشغيل في الزراعة، ومن خلال هذا الموضوع، فإني حاولت دراسة تطور التشغيل في مختلف الأنشطة الزراعية التي عرفتها بلادنا، كما بينت أيضا دور الحيازة الزراعية في التشغيل وأهم المواسم الزراعية في تنشيط الخدمات الزراعية، كما درست أيضا تطور إستعمال المكننة الزراعية ومدى تأثيرها على التشغيل في الزراعة، وتحديد مساهمة الإقتصاد الوطني في إنتاج العتاد الفلاحي، وعلاقة إستعمال الألات الزراعية مع إرتفاع أسعارها في السوق.

أما في الفصل الرابع، والذي يعالج موضوع السياسة الزراعية والتشغيل في الزراعة، فإني أبرزت في هذه الدراسة تحديد مبادئ وأهداف السياسة الزراعية، ومن جهة أخرى حاولت أيضا توضيح مدى تدخل الدولة المباشر وغير المباشر في الإقتصاد وفي التشغيل.

كما إني حاولت تحليل السياسة العقارية وأثرها على التشغيل وخاصة المنازعات العقارية التي تنجم في المحيط الزراعي والتي تكون لها تأثيرات سلبية على تطور التشغيل والإستثمار الزراعي.

كما إني حاولت أيضا دراسة سياسة التكوين في الزراعة وخاصة تطور الإطارات الفلاحية من مهندسين وبيطريين وعمال إختصاصيين وأيضا تحديد كيفية إستعمالهم وتوزيعهم سواء على مستوى الفروع الزراعية المختلفة أو على المستوى الجغرافي.

الفصل الأول
الزراعة في أدبيات التنمية الإقتصادية

تعتبر الزراعة والتشغيل من أهم الموضوعات الإقتصادية والإجتماعية التي تساهم بفعالية أكبر في النمو والتطور الإقتصادي. ومحاولة إرساء قاعدة هيكلية قوية، وذلك من أجل تحويل وإشراك الريف في عملية التنمية الإقتصادية المتنوعة والشاملة.

وإذا كانت البلدان المتقدمة خلال سنوات الإقلاع الإقتصادي، ساهمت فيها الزراعة بدور أساسي في النمو والتطور الإقتصادي وذلك من خلال تزويد السكان بالمواد الغذائية الضرورية وتوفير المواد الأولية لإنطلاق الصناعات الغذائية والتحويلية وأيضا في ظهور مجالات واسعة للتشغيل وأيضا أن البلدان النامية خلال سنوات الأربعينات والخمسينات على سبيل المثال، فقد إضطلعت فيها الزراعة بأهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي وفي إنتاج المواد الغذائية والفلاحية وبالتالي كانت الزراعة تشكل مسرحا لجذب وتطور مختلف الأنشطة الإقتصادية كالصناعات الحرفية والتقليدية والتجارة وغيرها من النشاطات الأخرى.

غير أن هذه الوضعية تغيرت حاليا وخاصة خلال السبعينات والثمانينات، بحيث أصبح النشاط المنجمي المرتبط بالنفط والغاز وذلك في البلدان النامية النفطية، وأيضا النشاطات التجارية وإستثمار رؤوس الأموال في الخارج، أصبحت هذه النشاطات الإستثمارية تتصدر طليعة المشاريع الإقتصادية مما ساهم في بروز وضعية إقتصادية تمييزية ضد المشاريع الزراعية الهامة، كما أدت أيضا هذه النشاطات إلى تغيرات هيكلية غير منسجمة في البيئة الإقتصادية وإلى العجز المتزايد في المواد الغذائية، كما نشأت ظاهرة المديونية الخارجية والهجرة والنزوح الريفي والبطالة في الريف والتشغيل غير الكامل للطاقات والموارد الإقتصادية.

وبالنسبة لدراسة وتحليل موضوع إشكالية التشغيل في الزراعة مع دراسة خاصة لحالة الجزائر، فإنه من الضروري أن نتطرق إلى بعض المفاهيم النظرية الهامة التي ستساعدنا في التحليل الإقتصادي وبالتالي في محاولة الإجابة على بعض التساؤلات، فما هي الزراعة والأنشطة الزراعية المختلفة، فهل أن مجال الزراعة يتوسع ليشكل عدة أنشطة وخدمات فلاحية، أم أن الزراعة هي فقط محصورة في إجراء بعض النشاطات والخدمات الفلاحية.

ولمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، فإننا إرتأينا في هذا الفصل الأول دراسة المباحث التالية :

المبحث الأول : الزراعة ووظائفها الإقتصادية

المبحث الثاني : التشغيل في الزراعة.

المبحث 1: الزراعة ووظائفها الإقتصادية

1.1 ـ مفاهيم الزراعة :

تعتبر الزراعة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الناس نشاطاتهم من أجل العيش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقد لاتجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات في الأدبيات الإقتصادية الزراعية مثل : فلاح، الفلاحة، الزراعة إلخ...
ويعتبر وجود هذه الإختلافات بين المفكرين الإقتصاديين أحد العوامل الأساسية التى تساهم في تعميق هذه الإختلافات بينهم، وبالتالي الوصول الى نتائج متباينة.

1.1 ـ أ ـ تعريف الزراعة :

"إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGER أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURE أي العناية والرعاية، (1) "
ونستطيع القول بناء على ذلك بأن الزراعة هي العناية بالحقل أو الأرض.

غير أن هذا التعريف للزراعة لايعكس أولا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة كتربية الحيوان وزراعة البساتين والأشجار وصيد الأسماك... الخ

لذ أن الزراعة الحديثة أصبحت لاتقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة أو الأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين نوعه، كما تقوم الزراعة الحديثة بتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور، وأدوية لمقاومة الأمراض والأفات الزراعية.

---

(1) الدكتور محمد عبد العزيز عجيمة : الموارد الإقتصادية ص.87 سنة 1983

كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز للتخزين والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاطات الفلاحية.

.1.1 - ب - تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة (الفاو)1

إن تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة يعتمد على تعريف الحديث والضيق للزراعة، فهو لايقتصر فقط على البحوث الزراعية والإمدادات بالمستلزمات الزراعية، بل يتعدى هذا التعريف الى صنع تلك المستلزمات الزراعية وكذلك التحويل للمنتجات الزراعية، فحسب هذه الهيئة الزراعية للأمم المتحدة.

أن الزراعة لها تعريف ضيق وواسع، فالتعريف الضيق يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والري.

أما التعريف الواسع، فهو بالإضافة الى التعريف الضيق صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.

غير أننا نجد في الأدبيات الإقتصادية كلمة "الفلاحة" فهل لها نفس المعنى لكلمة "الزراعة".

---

(1) حالة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة FAO
مذكرة تفسيرية 1987-1988

1.1 - ج معنى أخر للفلاحة

إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق أما من حيث مدلول الكلمة الإقتصادي فلها معنى أخر، إذ أن الفلاحة والعلاقات الفلاحية تشير الى تحديد مجموعات تاريخية متميزة ترتبط بعلاقات طبيعية وإجتماعية مع الأرض وطالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض إنطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية.

فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض.
غير أننا نلاحظ في بعض الأحيان أن كلمة الفلاحة والزراعة لها نفس المعنى أو المدلول، فمثلا عندما نقول فلحت الأرض أي زرعتها، وأن الدولة قدمت مساعدات مالية للفلاحة أي للزراعة.

ويشير الأستاذ "زمرمان" (1) أن الزراعة تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين نمو النبات والحيوان وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للأنسان.

فحسب هذا التعريف فإن الأنشطة الزراعية تقتصر فقط على بعض المسائل الخاصة بالإنتاج، غير أن هذه الأعمال المنتجة لانجد لها تعريفا بالضبط، فأين تبدأ الأعمال المنتجة وأين تنتهي، كما أن الكاتب يحصر الأعمال المنتجة فقط في فئة المزارعين أي أنه أسقط من مفاهيمه مختلف الفئات الفلاحية التي تقوم بجملة من الأنشطة الفلاحية.
ومن جهة أخرى لانجد الكثير من الأنشطة الزراعية في تعريف "زمرمان"، إذ أن الأنشطة الزراعية لاتقتصر على عملية الإنتاج النباتي والحيواني، بل أنها تشكل أيضا الخدمات المتعلقة بإستصلاح الأراضي والهندسة الزراعية، والبيئة والخدمات المتعلقة بالري والصرف والتشجير وحماية الغابات ومقاومة التصحر والصيد البحري وغير ذلك من الأنشطة الزراعية.

---

(1) د. محمد عبد العزيز عجيمة : الموارد الإقتصادية ص. 87

ونستخلص مما سبق إنه إذا كانت الصفة الملازمة لتعلق الفلاح بالأرض وبالتالي تحديد هذه المجتمعات والكيانات الإجتماعية ومدى إرتباطها بالأرض. وفي حالات كثيرة أيضا تحديد هذه المجتمعات والكيانات في إرتباطها بعلاقات إجتماعية وإقتصادية، إن كل ذلك أفرز عدم الوضوح والدقة في وضع مفهوم شامل يعكس بحق هذه المجتمعات الفلاحية.

إذ أننا نتكلم عن الفلاح في النظام الإقطاعي وعن الفلاح في النظام الرأسمالي أو الإشتراكي، وعن الفلاح في النظام الإنتقالي غير واضح المعالم.

وفي كل هذه الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المختلفة والمتناقضة، لايمثل صفة ومفهوم الفلاح نفسها في كل هذه المجتمعات والأنظمة سالفة الذكر.

المبحث 2 - الزراعة في الفكر الإقتصادي :

لقد عالج موضوع الزراعة الكثير من العلماء والمفكرين والفلاسفة وخاصة الفلاسفة الرومان.

وإذا كان الفكر قد عالج مسائل نظرية مختلفة حسب الزمان والمكان، فإن المسائل والقضايا الإقتصادية والإجتماعية، كانت محوارا أساسيا لإهتمام المفكرين والعلماء في كل عصر.

وفي المجتمع القديم لم يكن الفكر يهتم بالقضايا الإنتاجية ومن ضمنها الزراعة، نظرا لأن الأعمال المنتجة كانت من نصيب طبقة العبيد، أما الزراعة في أفكار الفلاسفة والمفكرين الإسلاميين فإنها أخدت نصيبا معتبرا ضمن الأنشطة الإقتصادية المتعددة.

ويعتبر "إبن خلدون" بأن الكسب يتمثل في "الإمارة والصناعة والزراعة والتجارة" (1) أما "تقي الدين المقريزي" في كتابه تحت عنوان "تاريخ المجاعة في مصر"(2)، فقد أرجع أسباب ظهور المجاعات في مصر الى قلة منسوب مستوى المياه في النيل والناجم عن قلة سقوط الأمطار، ومعنى ذلك أن الزراعة عندما تتوفر الشروط الضرورية فإنها تطرد الشر وتجلب الخير والغذاء لا للمبشر فحسب، ولكن حتى للبهائم والحيوانات أيضا.

غير أن موقف الفكر التجاري كان سلبيا تجاه الأعمال المنتجة، نظرا لإعتماد هذا الفكر على الثروة المتمثلة في تجارة للنقود المعدنية من الذهب والفضة.

---

(1) مقدمة إبن خلدون ص. 304

(2) تقي الدين المقريزي، تاريخ المجاعة في مصر

2 - 1 الفكر الطبيعي والزراعة :

لقد إشتهر "فرانسوا كيني" ثم الطبيعيون فيما بعد بأنهم إعتمدوا على النشاط الزراعي الذي يعتبر هو وحده القطاع المنتج، أما بقية القطاعات الأخرى من تجارة وصناعة فهي مجرد قطاعات مكملة أو "عقيمة" فالزراعة هي وحدها التي تؤدي الى كمية من الحاصلات أكبر من البذور التي إستخدمت والمواد التي إستهلكها المزارعون.

ويتكلم "فرانسوا كينى" عن الثروة على أنها تيار متدفق وليس رصيدا من العملة كالذهب والفضة كما كان يعتقد التجاريون.

وقد كان تحليل الجدول الإقتصادي لفرانسوا كينى بأنه مأثرة مرموقة في الفكر الإقتصادي وفي التحاليل الإجتماعية، أظهر لأول مرة أن طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة الوحيدة، فهي التي تقوم بإنتاج، "المنتوج الصافي" الذي على أساسه يعاد الإنتاج مرة أخرى وهكذا تستمر متابعة الدورة الإقتصادية الإنتاجية أي حساب كيني، ليس هناك من قطاع إقتصادي يساعد على التراكم والإستثمار والنمو الإقتصادي سوى قطاع وحيد هو "القطاع الزراعي".

2 ـ 2 الإنتاج الزراعي عند كيني :

لقد إعتمد "كيني" في تحليل جدوله الإقتصادي على إعتبار أن هناك ثلاثة وظائف أساسية في المجتمع : وظيفة الإنتاج، وظيفة السيادة والحكم، وظيفة الإستهلاك. فالوظيفة الإنتاجية الأولى هي من إختصاص طبقة المزارعين، أما الوظيفة الثانية فهي من نصيب طبقة أصحاب السيادة والملكية، أما الوظيفة الثالثة والأخيرة فتقوم بها طبقة التجار والصناع.
ويصنف فرانسوا كيني الأراضي الزراعية الى نوعين : (1)

- الأراضي الخصبة التي تحتوي على العناصر المعدنية التي تساعد على رفع المردودية الإنتاجية ورفع الناتج الصافي الكلي،

- الأراضي الضعيفة أو الفقيرة وهي تلك الأراضي التي تحتوي على العناصر المعدنية القليلة، وهذه الأراضي تكون ضعيفة المردودية الإنتاجية وتساهم بشكل ضعيف في الناتج الصافي الكلي.

---

(1) راجراج محمد : المحاصيل الشتوية في الجزائر
رسالة ماجستير

وبناء على هذا التصنيف الخاص بالأراضي الزراعية فإنه يتشكل نظامان للأنتاج الزراعي :

- النظام الذي يعتمد على تكثيف الإنتاج في الأراضي الزراعية الخصبة وذلك باستخدام رأس المال الثابت والمتداول والدورات الزراعية للرفع من المردودية في الوحدات الإنتاجية الكبيرة.

- النظام الذي يعتمد على الزراعة الواسعة والذي يقوم أساسا في الأراضي الفقيرة والتي لاتعتمد على رأس المال والوسائل الفنية بهدف تحسين المردودية الإنتاجية.

ونستخلص من أن "كيني" يركز أساسا على الوحدات الإنتاجية الكبيرة في خلق فائض الإنتاج وتنظيمه ويستبعد الوحدات الإنتاجية الصغيرة ذات الإستهلاك الذاتي، أي أن تركيز أفكار "كيني" على الوحدات الإنتاجية الكبيرة وعلى إستعمال المدخلات الزراعية.

2-3- الكلاسيك والزراعة :

لقد إهتم الكلاسيك وخاصة "أدم سميث" و"ريكاردو" بالزراعة، فحسب سميث، أن الفائض الزراعي الذي ينتجه المزارعون في الريف، يعتبر بمثابة الغذاء الأساسي لسكان المدينة.

غير أن مجمل تحليلاتهم الإقتصادية الزراعية أصطدمت بمسائل غيرت من إتجاهاتهم وإهتماماتهم لهذا القطاع في التنمية الإقتصادية.

إذ أن الإنتاج الزراعي يعتمد على عنصر أساسي وهو الأرض، وهذا العنصر محدود وهو يختلف بحسب المناطق الزراعية، أي أن الأراضي الزراعية الخصبة محدودة وأن التوسع فيها وزيادة خصوبتها تتطلب نفقات ورأسمالا، وبناء على ندرة الأرض الزراعية ونوعيتها وخصوبتها ينجم عنها ريع يتحصل عليه أصحاب الأراضي الزراعية.

ويشير "ريكاردو" بأن الإنتاج الزراعي يتصف بقانون تناقص الغلة، أي أن الأرض الزراعية بقدر مانستغلها في الإنتاج الزراعي بقدر ماتعطي لنا أقل وبناء على ذلك فإن قانون تناقص الغلة وحصة الريع الذي يأخذها أصحاب الأراضي الزراعية تشكل عوائق للتنمية الزراعية، أي أنه بقدر مانقوم بالإنفاق والتوسع في زيادة خصوبة الأرض، بقدر ماتزداد حصة أصحاب الأراضي الزراعية وبالتالي

تستقطع من عملية الإنتاج الزراعي، كما تساهم هذه الإستثمارات في زيادة أسعار المواد الغذائية.

ويعني ذلك، أن الإستثمارات في الأرض أي في الزراعة لاتساهم في التنمية الإقتصادية وهذا حسب إستنتاجات الكلاسيك، فالصناعة هي الأداة الأساسية لتطور جميع الأنشطة الإقتصادية الأخرى، وكان ذلك إنعكاسا وتجسيدا للتطور الصناعي وللثورة الصناعية في بريطانيا آنذاك.

4 - 2 الزراعة في الفكر الإقتصادي الحديث :

لقد سبق أن ذكرنا بأن النشاط الزراعي الحديث لايعتبر نشاطا "هدميا"، (1) كما أنه لايعتبر أيضا مجالا لإنتاج فائض عمالة لتنمية الصناعية وذلك كما كان ينظر اليه الإقتصاديون في السابق.

إذ أن التطور والتقدم العلمي والصناعي والثورة العلمية والفنية أحدثت تغيرات جذرية في الوسط الريفي وفي بناء القاعدة الإنتاجية الزراعية، فالثورة الفنية في الزراعة والصناعة التي جرت في أوروبا قبل قرنين من الزمن، غيرت الطرق والوسائل التقليدية الإنتاجية المستعملة في الزراعة على نطاق واسع، فالمعدات الحديثة والسلالات المحسنة ومنجزات العلوم الزراعية والكيمياء والبيولوجيا وغيرها من العلوم الأخرى ساهمت هذه المنجزات الحديثة في تحويل القطاع الفلاحي الى أنشطة إقتصادية زراعية متعددة ومتقدمة.

فالأنشطة الزراعية تطورت بحيث لم تعد المجال الذي يخلق فرص العمل وإنتاج الأغذية والمواد الخام للصناعة فقط، بل إنها مصدر مهم وأساسي لرأس المال وكسب النقد الأجنبي وسوق واسع للسلع الصناعية المنتجة محليا.

فعلى أساس المنتجات الغذائية والفلاحية نشأت وتطورت صناعات غذائية وتحويلية ونسيجية وخشبية وغيرها من الصناعات الأخرى، كما إرتبطت هذه المنتجات الغذائية والصناعية بمراكز للتدريب والتكوين والبحث وإنشاء المخابر وتنظيم شبكات من الطرق والمواصلات والموانئ ومراكز للتخزين والحفظ وخدمات النقل والتجارة والتحويل والإدارة.

لهذا، فإن الأنشطة الزراعية الحديثة هي نشاطات قصد إنشاء مشاريع إقتصادية متكاملة، تستخدم فيها المستلزمات والخدمات الفلاحية بصفة مكثفة. كما أصبحت الأنشطة الزراعية الحديثة بمثابة المجال الواسع الذي يساهم في إنشاء المراكز التجارية الكبرى وفي ربط المناطق الجغرافية المتباعدة وفك العزلة الريفية وفي تنمية وتطويرالبلد من جميع النواحي الإقتصادية الإجتماعية.

---

(1) التصنيع والزراعة في البلدان النامية د. عبد العزيز هيكل تقرير نظري بيروت عام 1976

إذ لم يعط الفكر الإقتصادي للتنمية الزراعية الا دورا سلبيا نسبيا، في الخمسينات، فقد كان يعتبر المفكرون أن التنمية الزراعية إنما هي مجرد مجال يتيح فائض عمالة لتنمية الصناعية التي كانت تعتبر هي القطاع الرائد في النمو الإقتصادي.

ثم جاء مطلع الستينات بمفهوم أفضل "للأرتباط" المتبادل بين الزراعة والنمو الصناعي والحاجة الى إتخاد نهج أكثر توازنا في هذا الصدد.

إذ أن الزراعة لاتخلق فرص العمل والمواد الغذائية والفلاحية فقط، بل إنها مصدرا مهما لرأس المال وكسب النقد الأجنبي، وسوقا أساسية للسلع الصناعية المنتجة محليا.

وأصبح من المعترف به، إن الإهمال النسبي للزراعة الذي يفضي الى حدوث نقص في المواد الغذائية يمكن أن يشل حركة نمو القطاع غير الزراعي.

وبدأ النظر الى الزراعة كقوة أساسية في عملية التنمية وخاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من التخلف والفقر.

وقد تبين من بعض تجارب التنمية في البلدان النامية، أن النمو القائم على الصناعة خلال الخمسينات والستينات، لم يحقق النجاح المنشود، ولم يساهم أيضا في إستيعاب جزء كبير من فائض القوة العاملة الريفية (1) .

إذ أن "التحيز" ضد الزراعة في مجال التنمية الإقتصادية الشاملة، ساهم في بروز مشاكل إقتصادية وأدى الى تفاقم "الأمن الغذائي" في الكثير من البلدان النامية، كما كانت في نفس الوقت عائقا لتوسيع ونمو الصناعات الإستهلاكية بالإضافة الى نشوء وتطور نزاعات وإضطرابات إجتماعية في المناطق الريفية.

1 - 3 - وظائف الزراعة :

تلعب الزراعة دورا مرموقا في إنعاش وتنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فقد إستطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد غذائية ومواد فلاحية أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية في الصناعة والتجارة والخدمات الأخرى.

إذ أن الزراعة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان من حبوب ولحوم وألبان وفواكه...الخ

وإذا كان تاريخ القرون الوسطى قد تميز بالتعارض بين المدينة والريف، أي بين الصناعة والزراعة، فإن العصر الحديث كان خلافا لذلك، أي لاينطلق من المدينة متناسيا الريف، بل يحاول إشراك وإدماج الريف في التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.
وفيما يلي سنتناول أهم وظائف الزراعية :

3.1 - 1 - **توفير الغذاء** :

تعتبر الزراعة مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية لمعيشة السكان وتوفير المواد الضرورية وترقية نوعية الغذاء وذلك حسب الإحتياجات المتنامية للأفراد في المجتمع. وعلى هذا الأساس، فإن جميع الدول في العالم تولي أهمية كبيرة لتنمية وتطوير الإنتاج الغذائي وذلك حتى يستجيب للنمو المتزايد لعدد السكان وأيضا حتى يتناسب مع تطورهم الإقتصادي والإجتماعي فبقدر مايتطور المجتمع كما وكيفا بقدر مايتصور وتتغير إحتياجات السكان للمواد الغذائية من حبوب ولحوم وألبان وفواكه وأسماك...الخ

وباعتبار الغذاء له مكانة إستراتيجية، فإن الدولة التي تستطيع تأمين غذاءها للسكان تحافظ على إستقرارها الاقتصادي والسياسي وتساهم في التنمية الإجتماعية.

إذ أن البلدان المتقدمة أصبحت بفعل تطورها في جميع المجالات لاتشكو من النقص في المواد الغذائية الرئيسية وذلك على عكس البلدان النامية.

فبالرغم من ان هذه البلدان تعتمد اساسا على نشاطها الزراعي غير انها لم تتمكن من إنتاج المواد الغذائية الضرورية للسكان وبالتالي محاولة ضمان أمنها وإستقرارها السياسي والإقتصادي.

Text Stamp

ولاتقتصر الزراعة على إنتاج المواد الغذائية (1) بل إن أهميتها تتزايد في ضرورة تلبية مختلف الطلبات والإحتياجات المتنامية لبعض المنتجات الصناعية الأخرى كالمواد الفلاحية اللازمة للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية والنسيجية والبلاستيكية والخشبية وغيرها من الصناعات الاخرى.

كما تعتبر الزراعة أداة لتوفير رأس المال والمواد الاخرى لتنمية مشاريع إقتصادية بواسطة الصادرات الزراعية للعالم الخارجي.

وإذا كانت الزراعة تلعب مثل هذا الدور، فإن أهميتها كبيرة في مجال التشغيل وخلق مناصب الشغل وفتح أفاقا واسعة لنمو القوى العاملة الريفية وتطوير مجالات الأنشطة والخدمات الزراعية وتنويعها.

وفي العصر الحديث تهتم الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أو في طريق النمو بالتنمية الزراعية (1) والريفية، ونكاد لانجد دولا لاتولي بهذا القدر أو ذاك أو بهذه الكيفية أو تلك للتنمية الزراعية بوصفها مصدرا حيويا للغذاء وللمواد الأولية الفلاحية وأيضا مصدرا لتوفير العملة الصعبة وبوصفها كذلك مجالا واسعا لتوفير مناصب الشغل.

3.1 -٢/٢- توفير المادة الأولية لأنطلاق الصناعات الغذائية :

ان الإنتاج الزراعي الغذائي يشكل عنصرا أساسيا للحصول على المواد الأولية لإنطلاق الكثير من الصناعات الغذائية التحويلية سواء منها الضرورية للمحافظة على نوعية المواد الغذائية أو لتطوير الإنتاج الزراعي وترقية الأنشطة الزراعية الغذائية نفسها.

---

(1) د. عبد العزيز شيكل : التصنيع الزراعي في البلدان النامية
يوجير هيان : التنمية الزراعية روية عالمية

ر. جون وميلر : - المظاهر الإقتصادية للنهضة الزراعية ترجمة ميشيل تاسلا

LES POLITIQUES AGRAIRES DEPUIS 1980
- ENA 1987

إذ أن العمليات التي تجرى على كثير من المواد الغذائية، إنما تساهم في تطوير الكثير من الأنشطة الصناعية والزراعية.

فالعمليات التي تجرى على مادة القمح فإنه يتحول عن طريق مختلف الصناعات التحويلية إما الى خبز أو سميد أو معكرونة أو كسكسي أو بسكويت...الخ

كذلك أن الصناعات الغذائية مثل صناعة الألبان ومشتقاتها وصناعة اللحوم والطماطم والتمور والمشروبات وعصير الفواكه، إن كل هذه الصناعات الغذائية لانستطيع أن نتصور وجودها وتطورها لولا الزراعة الغنية والمتنوعة بمنتجاتها الغذائية من حبوب ولحوم وفواكه.

3.1 - 3 - الزراعة مصدرا للعملة الصعبة :

لاتعتبر الزراعة مصدرا للمواد الغذائية والفلاحية فقط، بل أنها تساهم أيضا في توفير العملة الصعبة الناجمة عن التصدير وإحلال الواردات للكثير من المنتجات الفلاحية من قطن وحبوب ولحوم وفواكه...الخ

وعلى هذا الأساس، فإن الكثير من الدول في العالم الآن أصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات الزراعية التنافسية وذلك من أجل زيادة مبادلاتها التجارية مثل : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وبعض البلدان النامية مثل المغرب ومصر.

كما تعتبر الزراعة وسيلة هامة من أجل الحد من إستيراد بعض السلع الزراعية وذلك عن طريق تطبيق نموذج إحلال الواردات الزراعية، فإذا كانت بعض الدول ترى أن إيراداتها من المواد الغذائية والفلاحية تشكل حصة كبيرة، فإن هذه الدول تقوم بإتخاذ إجراءات معينة من أجل تنمية وتطوير هذه المحاصيل الزراعية داخل بلدانها.

فعلى سبيل المثال، فإن البلدان النامية تنفق الملايير من الدولارات على إستيراد المواد الغذائية والفلاحية غير أنها بإستطاعتها أن تقلل من هذه الإستيرادات وذلك عن طريق إنتاج وإستثمار مواردها الزراعية.

1-3-4 – الزراعة وسيلة لتمويل التنمية :

تلعب الزراعة دورا مهما في مساعدة وتنمية الأنشطة الإقتصادية غير الزراعية وذلك بواسطة الأموال التي تتحصل عليها الدولة عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي.

اذ أن الإنتاج الزراعي يعتبر "محرضا" (1) لتنمية القطاعات غير الزراعية من صناعة وتجارة وخدمات أخرى، وبقدر ماتكون هذه الأنشطة الزراعية متطورة ومتنوعة، بقدر ماتساهم في زيادة الأموال المتحصل عليها من الضريبة وبالتالي توظيفها في تنمية المشاريع المختلفة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

فعلى سبيل المثال، أن الدولة تتحصل على أموال ضخمة عن طريق فرض ضريبة على العقارات ومختلف الأراضي الزراعية وأنواع الإنتاج الزراعي.

وتكون فرض الضريبة ناجعة وفعالة في القطاع الفلاحي إذا كانت الزراعة متقدمة ومتطورة وكانت الدولة في نفس الوقت تملك ميكانيزمات وأدوات وأجهزة فعالة لتحصيل الضريبة.

وبالنسبة للبلدان النامية فلا تشكل الضريبة في القطاع الفلاحي أهمية كبيرة نظرا لأن أغلبية الفلاحين المنتجين يقومون بنشاطات فلاحية في حيازات صغيرة من أجل الإستهلاك الذاتي العائلي، كما أن هذه البلدان لاتحوز على وسائل بشرية ومادية قادرة على فرض وتحصيل الضريبة.

---

(1) التصنيع الزراعي في البلدان النامية
د. عبد العزيز هيكل

3.1 - 5 - الزراعة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية :

تشكل المواد الغذائية والفلاحية أهمية كبيرة في نشوء وتطور الكثير من الأسواق التجارية وذلك سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وبإعتبار أن السوق هو فرصة لإلتقاء العارضين بالطالبين لذلك نشأت بعض الأسواق لتجارة بعض المواد الغذائية والفلاحية كالقمح والأرز والحليب والقطن، وكان نشوء وتطور هذه الأسواق التجارية بعيدة عن مناطق إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية والفلاحية. أي أن الأسواق والمبادلات التجارية لهذه البضائع الزراعية أصبحت لاترتبط بمناطق إنتاجها.

ولقد ساهم تطور تجارة المواد الغذائية والفلاحية وتركيزها في أماكن وشركات معينة الى إنتقال المعاملات التجارية في البورصة بحيث أصبحت بعض المؤشرات، كارتفاع الأسعار وحجم المخزون وتطبيق بعض السياسات، تتحكم في الإنتاج وبالتالي في تطور السوق لمختلف المواد الغذائية والفلاحية.

3.1 - 6 - الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع :

بالاضافة الى ماتقدم، نلاحظ أن التقدم في إنتاج المواد الغذائية، يجب أن تنظر اليه كعامل هام في تطور التنمية الإقتصادية، لأن الزيادة السريعة في الإنتاجية الزراعية ذات أهمية كبيرة لأنها تمكن المجتمع من الحصول على المواد الغذائية بأسعار منخفضة نسبيا، حين ينفق المشتغلون في القطاعات غير الزراعية جزءا أقل من دخلهم على الطعام، فيزداد الطلب على منتجات هذه القطاعات الأمر الذي يشجع الإقبال على الإستثمار فتزداد فرص العمل في هذه القطاعات (1)

---

(1) د. عبد العزيز هيكل : التصنيع الزراعي في البلدان النامية ص.52

ومن جهة أخرى يرى بعض الخبراء الإقتصاديين أن إنخفاض أسعار المواد الغذائية يؤدي الى إرتفاع في الأجور الحقيقية، ويقل ضغط الطبقة العاملة في طلبها على رفع الأجور، وهذا بالتالي يزيد من عائدات النشاطات غير الزراعية والإقبال على الإستثمار فيها تبعا لذلك.

ولقد ساهمت الزراعة في البلدان المتقدمة في المراحل الأولى لعملية التنمية الصناعية وتطورها الإقتصادي مساهمة فعالة في خلق فائض لتنمية وتطوير القطاعات الصناعية والتجارية وغيرها.

أما في البلدان النامية، فبالرغم من أهمية الزراعة ودورها الأساسي في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فإنها لم تتمكن هذه البلدان من مسايرة عملية التنمية كما كانت في البلدان المتقدمة.

إذ أن تدني حصة الناتج القومي المتحصل عليه من الزراعة ووجود قسم كبير من السكان الزراعيين وكذلك ضعف التحكم في تجارة المواد الغذائية والفلاحية على المستوى الخارجي بالإضافة الى عوامل تاريخية هيكلية في النظام الإقتصادي العالمي، إن كل هذه العوامل تؤدي الى عرقلة تكوين الفائض الزراعي الضروري للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

3.1 - ج - <u>تحقيق التكامل الإقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي</u> :

لايمكن تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي من غير ضرورة الإعتماد على متطلبات التنمية الزراعية الحديثة أي الإستعمال المكثف للتقنيات الزراعية وتطبيق المنجزات الحديثة للثورة العلمية والفنية.

وعلى هذا الأساس، فإنه من الضروري لتطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية إستعمال المكننة الزراعية من آلات وجرارات وحاصدات ووسائل للنقل وغيرها من العتاد الفلاحي الضروري للزراعة.

ولانستطيع الحصول على هذه الآلات إلا بإقامة مصانع لإنجاز مختلف هذه الآلات الزراعية، كما أن التنمية الزراعية تتطلب ضرورة الإستعمال المكثف للمستلزمات الزراعية من أسمدة وأدوية وبذور محسنة وغيرها من الوسائل الضرورية تتطلب هي الأخرى إقامة مصانع ومركبات ومحطات للتجارب من أجل إستعمال وتطبيق هذه المدخلات الزراعية.

أي أن تنمية الزراعة، تتوقف بالدرجة الأولى على ضرورة تنمية بقية القطاعات الأخرى من الصناعات الحديدية والبتروكمياوية والصناعة البلاستيكية...الخ

وهذه الصناعات المختلفة لايمكن أن تتطور إلا إذا كانت تتوفر على قاعدة متطورة من مراكز التكوين والتعليم والبحث.

3.1 - 8 - الزراعة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل :

لاتعتبر الزراعة بوصفها فقط المجال الحيوي والأساسي لحياة الإنسان وغذائه، بل إن الزراعة هي العامل المحرك لظهور وتطور مختلف الأنشطة الفلاحية والحرفية والتجارية، فإذا كانت هذه الأنشطة الفلاحية التي كان يقوم بها الإنسان مقتصرة على بعض الخدمات الزراعية، فإن توسيع وتطور الزراعة ونشوء أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية وكذلك التطور العلمي الزراعي والصناعي، إن كل هذه العوامل ساهمت بدرجة كبيرة في تطور التشغيل في الزراعة، ونظرا لأهمية هذا العنصر الخاص بالتشغيل في الزراعة وهو صلب موضوع هذه الرسالة، فإني تناولته في مبحث خاص.

- المبحث II: التشغيل في الزراعة

يعتقد البعض ان التقدم الصناعي وتوسيع الخدمات التي يحتاجها هذا التقدم، يخلقان طلبا كبيرا ومتزايدا على القوة العاملة، والمصادر الممكنة لمواجهة هذا الطلب الكبير والمتزايد، هي الزيادة الطبيعية في عدد السكان، والهجرة من الخارج ومناطق السكان الزراعيين الى الدولة. (1)

غير أننا نلاحظ بأن النشاط الزراعي يمكن أن يكون قادرا على الإستغناء عن اليد العاملة الموظفة في الزراعة أكثر من الحاجة اليها، وذلك حين تكون إنتاجية العامل الزراعي أقل من الأجر الذي يحصل عليه، أو عندما يمكن تحقيق زيادة في إنتاجية العمل الزراعي بتغير طرق الإنتاج المتبعة في الدول النامية عن طريق التحول التركيبي في كمية ونوعية عناصر الإنتاج المستخدمة في هذا الحقل وهكذا، فنتيجة للتحولات الإقتصادية والإجتماعية، فإن عنصر العمل في الزراعة يتحمل عبء وتكاليف مختلف التغيرات في الهياكل الإقتصادية، إذ أن إنتقال اليد العاملة الى نشاطات غير زراعية قد إستفادت منه القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الصناعة والخدمات بحيث بقيت الزراعة تستقطب اليد العاملة من مستويات الدرجة المتوسطة والأخيرة للكفاءات العلمية والمهنية.

(1) د. عبد العزيز هيكل التصنيع الزراعي في البلدان النامية

وإذا كانت مجهودات الدولة في الكثير من البلدان النامية قد ساهمت في تكوين إطارات زراعية، غير أن هذه القوة العاملة المتكونة تسربت للعمل في قطاعات أخرى غير زراعية وخاصة في الصناعة والتجارة والتعليم.
ونستنتج مما سبق، بأن الزراعة ليست مصدرا لليد العاملة فقط، بل أنها مصدرا لتزويد الصناعة والتعليم والتجارة بالكفاءات والتخصصات الفنية التي تتطلبها عملية التنمية الإقتصادية.

1.2 - تحديد مفاهيم التشغيل في الزراعة :

كان التشغيل في المجتمعات قبل الصناعية، ينظر اليه الفرد على أنه ملازم وضروري لوجوده وحياته، والعامل لايشتغل مدة معينة، ولم تكن وظائفه محصورة في نشاطات محددة بسيطة، كما أن العامل لايتطلب درجة معينة من التخصص، إذ أن تقسيم العمل لم يظهر ويتوسع الا في أطر وأشكال خاصة بعامل الجنس والعمر، وكان في إطار العائلة.

وفي هذا المجتمع يتجلى موضوع التشغيل لاكفرد منعزل، بل بمثابة عضو فاعل في مجموعة إجتماعية، كما يحتل موقعا معينا في هذه الجماعة. ومن خصائص هذه المرحلة، أنه لم يكن هناك بطالة أو التشغيل غير الكامل، أي أن الفائض في العمالة لم يكن متواجدا آنذاك.

ولم تكن معضلة التشغيل مطروحة في المجتمعات الزراعية الريفية، إذ أن الأعمال والنشاطات الزراعية بطبيعتها تعتبر نشاطات صعبة وشاقة وتتطلب مجهودات كبيرة ومستمرة من الأعمال، كما تخضع تلك الأعمال الزراعية للظروف الطبيعية والعوامل الجوية المتغيرة والى الفصول السنة المتميزة بالتقلبات في أحوال الطقس والمناخ مما يساهم في أحيان كثيرة في زيادة الأعمال والنشاطات الفلاحية فيعتبر النشاط الفلاحي بمثابة نشاط مستمر لاينتهي.

يوجير هياي ترجمة ميشيل تكلا التنمية الزراعية رؤية عالمية

ولقد كان عجز الفلاح عن قيام بنشاطات زراعية مستمرة، وأيضا رغبته في زيادة إنتاج الغذاء، عاملا حافزا لمحاولة الإنجاب بكثرة، فيظن الفلاح أنه بقدر مايكون له أفراد كثيرون، بقدر مايكون قادرا على أداء العمليات الفلاحية المختلفة وأيضا في زيادة الإنتاج الزراعي.

غير أنه بعد تطور المجتمع وخاصة تأثيرات الثورة الصناعية تغيرت طبيعة العمل الفلاحي بحيث إقترنت بالمشروع الحر الخاضع للسوق.

وكان من أثر هذا التحول في المجتمع ظهور ظواهر إجتماعية وإقتصادية جديدة كالبطالة، والتوظيف غير الكامل للموارد المادية والبشرية، والأزمات الإقتصادية المتعددة والمتكررة.

1.2 - 1 - المفاهيم الضيقة أو التقليدية للتشغيل :

لقد حاولت بعض النظريات التقليدية تفسير التشغيل عل أنه "تمكين الشخص من الحصول على العمل والإشتغال به في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين". (1)

ويعتبر هذا التعريف ناقصا وغير دقيق، فهو لايولي عناية خاصة لنوعية وظروف العمل، كما لايحدد هيئات الإستخدام والتكوين، ويمكن إعتبار هذا التعريف كانعكاس للتطور الصناعي الذي أصبح يتطلب أكثر من التخصصات على المهن والوظائف الصناعية المعقدة.

وأيضا تفسر هذه النظريات التشغيل بأنه إستخدام العمل في إحدى المهن أو الصناعات أو النشاط التجاري والخدمات، فحسب هذا التعريف أن التشغيل يعتبر وسيلة للحصول على منافع من غير وضع وإرساء شروط لترقية وتطوير الإستخدام.

---

(1) كنيث هاملتون/ أسس التأهيل المهني/ ترجمة وتقديم العميد سيد عبد الحميد مرسي ص.230

1.2 - ب - المفهوم الحديث للتشغيل :

هناك مفاهيم للتشغيل تعتبر أكثر تقدما، فهي تأخذ بعين الإعتبار مجمل التطورات الإجتماعية والإقتصادية وخاصة تطور العمل الإجتماعي فحسب "هنري ويبرونو" HENRI ET BRUNO

"إن التشغيل ليس ببساطة هو عكس البطالة، وليس فقط العمل، فالتشغيل عربة تجر معها عدة متطلبات كالإستمرارية في العمل، والإعتراف بالتأهيل، المرتب، التعيين، التكوين، الحق في التمثيل والمشاركة في التنظيم الجماعي". (1)

وهكذا، فالتشغيل له أهمية كبيرة في العمل، فيعتبر الأساس في تطوير وتحسين ، ترقية العمل فالتشغيل "قاعدة للعمل" والتشغيل ليوم الغد هو السير الحسن للحاضر والماضي لمجمل نشاطتنا.

غير أن الكاتب "مارك أليفي" MARC OLLIVIER يقدم مفهوما دقيقا للتشغيل، فحسب الكاتب تستعمل كلمة التشغيل للدلالة على مفاهيم مختلفة.

1 - بمعنى إستعمال جزء من عمل إجتماعي يقوم به الشخص وهذا مناسب "لمنصب عمل"، فإذا قلنا مثلا : وجدت شغلا أي وجدت منصبا العمل.

2 - إستخدام قوة العمل وهذا المفهوم يتعارض مع المفاهيم الخاصة "بالبطالة والإستخدام" غير الكامل والجزئي لقوة العمل، أي أن المفهوم يتعلق بتنظيم إستخدمات قوة العمل على أحسن وجه ممكن (1).

وهكذا، فالتشغيل هو البحث عن إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية مع وجود وضمان المشاركة في العمل والتكوين والتعيين والترقية وتوفير الخدمات الإجتماعية، كما أن التشغيل يتطلب سلوكات خاصة بأخلاقيات المهنية وحب العمل والمسؤولية.

---

(1) - HENRI ET BRUNO TRAVAIL, MODE D'EMPLOI P144
(2) - MARC OLLIVIER POLITIQUES AGRAIRE EN ALGERIE
- (3) إبن خلدون مقدمة - ص.304

1.2 - 3 - أهمية التشغيل في الزراعة :

إن التشغيل له دور مزدوج في التنمية الإقتصادية، يعتبر التشغيل أحد العناصر الأساسية للانتاج، بمعنى أن العمل هو أحد عناصر الإنتاج بالإضافة الى الأرض ورأس المال والتنظيم، ومن ناحية أخرى فإنه يعتبر أيضا أمام الناس للإستفادة من التنظيمات الإجتماعية والمبنية، ويعتبر العمل بمثابة الأداة الأساسية لإشراك الفرد في التنظيمات الإقتصادية، أي في بناء المجتمع، وتحسين ظروف معيشته وترقية مستواه بإستمرار.

إذ يعتبر الشخص العاطل عن العمل خطرا على الأسرة والمجتمع والدولة، ويهدد الإستقرار والنظام السياسي والإجتماعي والتقدم المادي الذي يتم تحققه كما أن الشخص العاطل عن العمل يصبح بمرور الوقت عديم الشخصية ويعتمد على الغير ويصبح بالتالي عالة على الأسرة والمجتمع وأكثر تعرضا للتاثيرات السلبية والإنحرافات الخطيرة في المجتمع.

كما أن أهمية التشغيل في المجتمع تقوم على مدى توزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من الأنشطة الهامة الأخرى، وأيضا على مدى توزيع هذه القوى على مختلف جهات الوطن بما يتلاءم مع مستويات التنمية ومقتضيات المشاريع الإقتصادية.

فالإقتصاد المتقدم هو الذي يتصف أو يمتاز بالإنسجام والتكامل والترابط في إشراك مختلف القوى العاملة بصورة فعالة، فبقدر مايولي المجتمع لعنصر التشغيل أهمية ومكانة مرموقة، بقدر ما يتقدم المجتمع وبقدر مايرتقي أيضا عنصر العمل والتشغيل بصفة عامة كما يهدف التشغيل الى توفير العمل لمدة معقولة لكل الأشخاص الذين يبحثون عن العمل.

يوجير هياي - فرنون ورونان -التنمية الزراعية، روية عالمية : ترجمة ميشيل تكلا 1986

فقديما كانت الفلاحة أو الأنشطة الفلاحية المختلفة، لاتجد قوى عاملة كافية لإجراء ومتابعة الخدمات الفلاحية المتكررة غير أنه بعد ظهور، وتطور أنشطة متعددة في المجتمع من صناعة وتجارة وخدمات أخرى، بدأ إنسياب الكثير من الناس القادرين عن العمل نحو هذه الخدمات والنشاطات خارج الزراعة.

وفي أحيان كثيرة إرتبط نشاط الناس بالجمع بين وظائف وأعمال ونشاطات زراعية وبين نشاطات أخرى خارج مجال الزراعة، أي أن الإزدواجية في النشاط كانت ملازمة للمجتمعات الزراعية الريفية وتجدر الإشارة الى أن تطور وتقدم النشاطات الصناعية، أفرزت وظائف وإختصاصات ومهنا جديدة ساهمت في إشراك قوى عاملة تطورت وتقدمت نوعيا، غير أن مثل هذا التطور والتقدم لم يحصل عند الأغلبية الساحقة من الفلاحين، إذ أنهم حافظوا على أنشطتهم وتنظيماتهم الإجتماعية والاجتماعية والإقتصادية التقليدية، ولم يواكبوا الى حد ما التطورات التي حصلت في المجال الزراعي، وتعتبر هذه الخاصية مشتركة لجميع الشعوب قاطبة.

1.2 - 4 – التشغيل في النظرية الإقتصادية :

لقد كانت معضلة التشغيل من بين القضايا الإجتماعية الهامة التي حركت أقلام الكثير من المفكرين الإقتصاديين والفلاسفة وكانت معالجتهم لهذه النظرية الإجتماعية متباينة وأحيانا متناقضة نظرا لإختلاف المنطلقات الفكرية والفلسفية التي كانت تقوم عليها كل مدرسة إقتصادية.

وفي الوقت المعاصر فإن قضية التشغيل لم تصبح من إهتمام الدولة فحسب بل أن المنظمات الإجتماعية والمهنية والموسسات المحلية تولي أيضا إهتماما كبيرا بالتشغيل. وفي هذا الصدد فكيف عالجت النظرية الإقتصادية موضوع التشغيل وماهي النظرية الإجتماعية المعاصرة للتشغيل ؟

أ – النظرية التقليدية في التشغيل :

حسب النظرية الكلاسيكية في التشغيل تعتبر أن كلا من الطلب على العمل وعرض العمل هو دالة للأجر. ولدراسة كيفية تحقيق التشغيل الكامل تبدأ من نقطة نقص التشغيل وهو مايعرف بالبطالة فحينما تنتشر البطالة بين العمال أي حينما يزداد عرضهم عن طلب أرباب العمل عليهم فإن تنافسهم عن العمل يؤدي الى تخفيض الأجور الحقيقية مما يرفع الربح، ويؤدي إرتفاع معدل الربح الى تنافس

النظرية إنعكاسا لقانون "ساي" بأن العرض يخلق دائما الطلب المساوئ له "نظرية المنافذ".

نظرية مالتس :

لقد إنتقد "مالتس" نظرية المنافذ لساي أي عدم كفاية "الطلب الفعلي" لمواجهة الزيادة في الإنتاج فالطلب في تحليل مالتس ليس مجرد الإنتاج (الدخل) ولكن الطلب في تحليله ينصرف بالإضافة الى نشأة الدخل الى وجود الحاجة وإلى قيام الرغبة. وإذا كان ساي قد إعتمد على الإستثمار فإن مالتس قد إهتم بالإستهلاك.

– النظرية الماركسية في التشغيل :

حسب نظرية "ماركس" فإن فائض القيمة هو الذي يؤدي الى نقص الإستهلاك على إتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض مع تزايد إستخدام الألات، كان منطقيا أن يخلص ماركس إلى عدم كفاية الطلب الفعلي لتحقيق التوازن الإقتصادي وبالتالي رفض قانون ساي. فحسب ماركس فإن توزيع الدخل بين الأجور وفائض القيمة يخلق إتجاها دائما نحو عدم التوازن أي التناقض بين إفقار الجماهير وبين التراكم الرأسمالي. وهكذا توصل ماركس إلى إستنتاج بأن الزيادة المستمرة في رأس المال الثابت والمتغير يؤدي إلى إنخفاض في حجم التشغيل.

– نظرية كينز في التشغيل :

يعتبر "كينز" أن حجم التشغيل (1) لايتوقف على الأجور وإنما على الطلب الفعلي إذ أن الطلب على العمال يرتفع بإرتفاع الطلب الفعلي لا بإنخفاض الأجور. ويتحدد التشغيل بالطلب على أموال الإستهلاك والطلب على أموال الإستثمار. ويتحدد الإستهلاك بحجم الدخل وعلى الميل للإستهلاك وأن الإستثمار يتوقف على الميل للإستثمار وعلى الكفاية الحدية لرأس المال وعلى سعر الفائدة. ويستنتج كينز بأن البطالة سببها الطلب المحدود على البضائع كما أعتبر أن التوظيفات الرأسمالية العنصر المحرك الأساسي للتطور غير أن "الكينزية الحديثة" حسب هارود دومار وهانس فإنها لاتولي لليد العاملة أهمية كبيرة حيث تعتبر أن التطور الإقتصادي هو دالة للتراكم هذا يعني أن اليد العاملة لها دور سلبي أي أنها مشتقة من التراكم.

---

(1) الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو د. رفعت المحجوب

هـ - النظرية الإجتماعية الجديدة للتشغيل :

لقد كانت قضية التشغيل ينظر إليها الإقتصاديون على إعتبار أنها مجرد موضوع مطلق أي لايحاولون ربط هذه الظاهرة الإجتماعية بظروف وعلاقات وأوضاع إقتصادية وإجتماعية معينة. غير أن النظرية الحديثة والمعاصرة للتشغيل تقوم على عكس ذلك فهي تأخذ بعين الإعتبار ضرورة التدخل الفاعل والديناميكي للمؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية سواء في تنظيم وترقية التشغيل أو في المحافظة عليه وتنميته بإستمرار. أي أن التشغيل يخضع للتشاور والحوار بين المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين.

1.2 - 5- أوجه التشغيل في الأنشطة الزراعية :

هناك بعض المفاهيم ظهرت على إثر الأزمات الإقتصادية الرأسمالية مثل ظاهرة البطالة، والتشغيل غير الكامل والجزئي وغير ذلك من المفاهيم التي لاتعتبر ولا تعكس بدقة الظواهر والعلاقات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الجزائري وبالرغم من ذلك، فإننا سنحاول الإعتماد على هذه المفاهيم للوصول والتقرب عن كشف الواقع بدقة.

أ - التشغيل الكامل :

في هذا الصنف من التشغيل يقوم التشغيل الزراعي بالأنشطة والخدمات الفلاحية كخدمة التربة وزراعة النباتات والأشجار وتربية الحيوانات وذلك ضمن مساحة الأرض والوسائل التي يحوز عليها، أي أنه في هذا الصنف من التشغيل تكون فيه مجمل الوسائل والإمكانيات المادية والظروف والعوامل المناسبة كافية لإستعمال جميع طاقاته وموارده وتوظيفها الكامل سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

ب - التشغيل غير الكامل :

في هذا الصنف من التشغيل نجد أن الفئات الزراعية والريفية التي تقوم بالتشغيل أي بالأنشطة الفلاحية المختلفة، لاتستطيع أو لاتجد الظروف والإمكانيات التي تسمح لها بإستخدام طاقاتها، ويعود السبب الرئيسي للتشغيل غيار الكامل في الزراعة الى وجود العلاقة غير المتكافئة بين النسبة المرتفعة لنمو السكان بالمقارنة مع المساحة الصالحة للزراعة. وهذه العلاقة تعكس وتترجم مدى التوسع الكبير للإستغلالات الزراعية الصغيرة في الريف.

كينز : النظرية العامة في التشغيل والفائدة والعمالة

إذ أن المساحة الزراعية المحدودة التي تحوز عليها أغلب العائلات الزراعية والريفية لاتسمح لها بإستخدام وإستيعاب كل الأيدي العاملة المتواجدة.
والتشغيل غير الكامل يتضمن الحالات التالية :

أ - **التشغيل الموسمي :**

يظهر هذا التشغيل في الإستغلالات الزراعية الصغيرة، بحيث أن مثل هذه المساحات الزراعية لاتسمح للتشغيل بإستخدام وإستعمال طرق ووسائل جديدة في الزراعة وأيضا لاتمكنه من تنويع منتجات زراعية معدة للسوق، فغالبا ماتكون هذه الزراعة مخصصة لزراعة الكفاف أو من أجل العيش.

ويظهر التشغيل الموسمي ويتجلى بوضوح خاصة في المناطق الجبلية وفي المناطق ضعيفة الإنتاج الزراعي وأيضا في المناطق الزراعية التي تعتمد على زراعة المحصول الواحد.

كما أن التشغيل غير الكامل يحتوي بالإضافة إلى التشغيل الموسمي، على بعض الفئات إما يشتغلون لبعض الوقت أو بصفة غير منتظمة أو يشتغلون في المنتجات الزراعية التي تكون ضعيفة المردودية.

كما أن ضعف وقلة وعناصر الإنتاج والموارد، وكذلك للملكية الزراعية والتدخل المباشر، إن كل هذه العوامل ساهمت في التشتت وبروز العمل الجزئي أو التشغيل غير الملائم وبالتالي بداية ظهور ظاهرة الإغتراب الزراعي.

إذ أن تنمية الزراعة تتطلب ضرورة وجود رأس المال بصفة مكثفة ودائمة وهذا متفتقر إليه زراعة البلدان النامية فضعف الموارد المادية والمالية يساهم في تجميد الأنشطة والإستثمارات الزراعية وبالتالي في ضعف نمو التشغيل الزراعي وتحسين نوعيته بإستمرار.

وحسب مارك أوليفي أن التشغيل غير الكامل يمثل حوالي أقل من مليون جزائري يشتغلون أقل من 100 يوم عمل في السنة

M. OLLIVIER POLITIQUES AGRAIRES EN ALGERIE

ولقد كانت البلدان النامية التي لديها إمكانيات مادية ومالية معتبرة قد إتجهت نحو مشاريع صناعية كان من نتيجة العملية فصل أو طرد الكثير من الفلاحين من الأرض أو من الأنشطة الزراعية، وذلك نظرا لكون الصناعات التي أنشئت قد كانت منفصلة، أو غير مرتبطة بعلاقات وشبكات قريبة من الزراعة، الأمر الذي أدى إلى وجود جزر من الصناعات في محيط زراعي متخلف.

أي أن عملية التصنيع لم تساهم في تحويل الأنشطة الزراعية إلى أعمال ووظائف متكاملة، بل أن الأعمال الزراعية أصبحت في أحيان كثيرة مجرد أداء لأعمال بسيطة أي في تكريس ظاهرة التشغيل غير الكامل للموارد المادية والطاقات البشرية.

1.2 - 6 - التشغيل الزراعي المباشر وغير المباشر :

لاتقتصر الأنشطة الزراعية على بعض الأعمال والنشاطات الفلاحية التي كان يقوم بها الفلاح في المزرعة، من حراثة الأرض، وخدمتها، وحصاد المنتوج، وحفظه، وذلك كما كانت عليها في السابق، بل أن الأنشطة الزراعية تطورت بحيث أصبحت تشمل مجالات متعددة من تنمية وتطوير بعض المزروعات الغذائية والفلاحية كالخدمات الخاصة بتحسين الإنتاج والبحث عن المياه والري وتخصيب الارض الزراعية وتطوير كيفية إستعمال الآلات وصيانتها، أو أيضا تطبيق مختلف خدمات التكوين والبحث الزراعي والإرشاد الفلاحي وعمليات التخزين والتحويل والتسويق وغيرها من الخدمات الزراعية الضرورية التي أصبحت مثل هذه الخدمات يشرف عليها الكثير من اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة.

إذ أن هذه الأعمال والنشاطات الفلاحية المختلفة ليست بالضرورة مرتبطة بالعمل المباشر، فالفلاح أو المزارع الذي كان يحوز على مساحة معينة لزراعتها لمحصول غذائي من أجل تلبية إحتياجات الأسرة الضرورية، كان يقوم بمختلف العمليات والخدمات الزراعية بصفة مباشرة معتمدا على عمله الخاص وعلى عمل أفراد أسرته.

وتتميز هذه الوضعية خاصة بأنها كانت ضعيفة من حيث النشاطات والخدمات الفلاحية كخدمات التسويق والتحويل، بحيث أن الإنتاج الزراعي العائلي كان موجها للإستهلاك الذاتي فقط.

غير أنه بعد تطور الإنتاج الزراعي من حبوب ولحوم وحليب وفواكه، وظهور عدة إختصاصات زراعية وتكنولوجية متطورة، وإرتفاع الطلب المتزايد على

المنتجات الزراعية، والإستعمال المكثف للمستلزمات الفلاحية من آلات وأسمدة وأدوية، ساهمت كل هذه التطورات في نمو وتطور الأنشطة الفلاحية، كما عملت أيضا على تطور التكامل بين العمل المباشر وغير المباشر.

إذ أن الإنتاج الزراعي لم يعد موجها من أجل الإستهلاك الذاتي، بل من أجل تلبية مطالب وإحتياجات متنامية وذلك سواء بالنسبة للسوق والطلب الداخلي أو بالنسبة للأسواق الخارجية.

وإذا كانت عملية "التصنيع" (1) في البلدان المتطورة إستطاعت إمتصاص نمو وتطور القوى العاملة، وأيضا ساهمت في التكامل بين الزراعة والصناعة، فإن هذه العملية كانت معاكسة في البلدان النامية، بحيث كانت عملية التصنيع منفصلة عن برامج إزالة التخلف العام في القطاع الفلاحي.

إذ أن تطور الصناعة في البلدان الرأسمالية إنعكس إيجابيا على تطور الزراعة، فالأنشطة الزراعية توسعت أكثر في إستعمال التقنيات الزراعية الحديثة. وبناء على ذلك أصبحت الزراعة بمثابة مشاريع زراعية صناعية متكاملة لإنتاج المواد الغذائية كالحبوب والألبان والمشروبات أو لإنتاج المواد الفلاحية الأولية كالقطن والخشب وغيرها من المنتجات الفلاحية.

فهذه المحاصيل الزراعية الغذائية والفلاحية تستعمل مختلف المدخلات الزراعية من أسمدة وآلات وبذور محسنة، وكذلك أن الصناعة المتعددة تستخدم المواد الأولية الفلاحية كعناصر أساسية لتطور مختلف أنواع وفروع الصناعة المتطورة.

2 - 1 - 7 – التشغيل الزراعي والمكننة :

تعتبر "المكننة الزراعية" (1) لها أهمية كبيرة في زيادة الإنتاج الزراعي والتشغيل، فهي عامل أساسي في زيادة الرقعة الزراعية، ومن غير الممكن زيادة إستعمال الأراضي الزراعية بكثافة من غير إستخدام الألات الزراعية وخاصة في العمليات الخاصة بإستصلاح الأراضي الجديدة على نطاق واسع، وتقوم الألات الزراعية بدور كبير في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق عمليات تحضير الأرض الزراعية بصفة جيدة وغرسها في ميعادها المقرر، وهو مايشكل عاملا أساسيا في زيادة الإنتاج الزراعي والتشغيل.

د. عبد العزيز هيكل : التصنيع والزراعة في البلدان العربية تقريرنظري عام 1976

إذ تشير بعض الدراسات في الهند، أن التأخر في الزراعة بيوم واحد بعد أفضل الفترات يؤدي الى إنخفاض غلة القمح بنسبة 1%، غير أنه يرتفع مستوى الغلة عندما نحترم الشروط الضرورية واللازمة للزراعة، أي ضرورة إعداد دقيق للأرض خصوصا الحرث العميق وأستعمال البذور بصفة جيدة ووضع الأسمدة في الوقت المناسب.

وتؤدي إستعمال المكننة في المناطق التي تسمح بإنتاج المحاصيل المتعددة الإسراع بجمع المحصول من الأرض وزراعة المحصول الجديد وبالتالي تسمح المكننة زيادة الأرض المزروعة والإنتاج وإنتاجية العمل والعمالة الزراعية بصفة أساسية، وتجدر الإشارة أن المكننة الزراعية وأثارها بحيث أنها لاتؤدي إلى "الإستغناء" (1) عن أي عامل، بل تؤدي إلى التخفيف من مشقة العمل وإلى توفير وقت الفراغ والسرعة.

وعادة ماتتميز التقنيات الزراعية المستخدمة في المزارع الصغيرة بكثافة عمالية بالمقارنة بتلك المستخدمة في المزارع الكبيرة. ففي أمريكا اللاتينية، أن الإنتاجية العمالية تصل إلى أعلى مستوى في المزارع الكبيرة، ولكن مدخلات العمل والإنتاجية العمالية ترتفع بكثرة في المزارع الصغيرة.

وفي مصر حيث بلغ عدد ساعات العمل السنوية في الفدان الواحد في الحيازات التي تقل عن فدانين بنسبة تتراوح من 1,5 و3 أضعاف الساعات اللازمة في الحيازات التي تتجاوز خمسة أفدنة.

ولقد كان التوسع في إستعمال الألات الزراعية نتيجة نقص العمال الزراعيين في الريف وأيضا الى هجرة الريفيين ونزوحهم نحو المدن، كما أن التوسع في إستعمال الألات الزراعية كان تعويضا عن النقص في إستعمال الطاقات الحيوانية التي كانت مستعملة بصفة أساسية في الزراعة.

8.8.2 - الإنتاجية الزراعية والتشغيل :

لقد كانت الإحتياجات المتنامية للسكان من المواد الغذائية وكذلك متطلبات الصناعة المتطورة للمواد الأولية الفلاحية، سببا في تكثيف البحث عن التقنيات والوسائل الناجعة من أجل تلبية هذه الإحتياجات في السوق.

---

(1) الإستخدام الزراعي في البلدان النامية ص.51.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ص.16.

وعلى هذا الأساس، فإن المعضلة الأساسية في الزراعة لم تصبح زيادة الإنتاج لأهم المحصولات الزراعية الغذائية والفلاحية من حبوب ولحوم وقطن وصوف وخشب، بقدر ماأصبحت تهتم بزيادة الإنتاجية الزراعية.

الإنتاجية الزراعية :

ترتبط زيادة الإنتاجية الزراعية بعاملين أساسين : عامل زيادة القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية، وعامل إستخدام تكنولوجية التقنيات والطرق الزراعية الحديثة.

أ – خصوبة الأرض الزراعية :

إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة محدودة ونادرة وتتميز بمواصفات معينة من حيث الخصوبة والوضع الطبوغرافي ونوعية التربة والإنحدار...الخ

وبقدر مانقوم بزراعة الأرض فإننا ننقص من خصوبتها أي من قدرتها الإنتاجية، مما يتطلب ضرورة إضافة الأسمدة الكيميائية والعضوية إليها بإستمرار.

وعلى هذا الأساس، فإن زراعة الحبوب مثل القمح والذرة، على سبيل المثال، في الأراضي التي لاتستعمل الأسمدة اللازمة للزراعة، فإنها لاتعطي إنتاجية وفيرة.

إذ أن الإنتاجية الزراعية العالية لمحصول القمح والذرة والأرز في البلدان المتقدمة، يرجع بالدرجة الأولى إلى إستخدام الأسمدة وخاصة الأسمدة الكيميائية وذلك بخلاف البلدان النامية التي لاتستعمل إلا كميات قليلة من هذه الأسمدة.

ويتضح من الجدول التالي هذه الفروقات بين إستهلاك سماد النتروجين للفرد الواحد للفدان خلال سنة 1961.

الفروقات بين إستهلاك سماد النتروجين للفرد الواحد للفدان 1961

البلد	إستهلاك النتروجين بالفرد الواحد (رطل)	إستهلاك النتروجين بالفدان الواحد (رطل)
هولندا	43	193
ولايات متحدة الإمريكية	33	13
فرنسا	27	23
تايوان	21	101
المملكة المتحدة	19	56
اليابان	18	111
مصر	14	5
الفلبين	2	3
باكستان	2	2
الهند	1	1

<u>المصدر</u> : المظاهر الإقتصادية للنهضة الزراعية . [illegible] ص . 162 .

ويبين الجدول مدى العلاقة الوثيقة بين التنمية وإستعمال السماد، فاليابان تستعمل من النتروجين بالفدان الواحد 100 مرة أكثر مما تستعمله الهند، وتستعمل هولندا تقريبا ضعفي ما تستعمله اليابان بالفدان الواحد.

وتشير التقديرات أن إستعمال السماد يؤدي إلى 10 أضعاف، إذ أن إضافة 1 كغم كسماد نتروجي يؤدي إلى زيادة 10 كغم طعاما في الفدان الواحد. وهذه الإنتاجية العالية كثيرا ماتدفع وتشجع عمليات الإستثمار في هذه الزراعة الحديثة التي تعتمد على إستعمال الأسمدة الكيميائية.

ب – العامل التكنولوجي لتحسين تقنيات الإنتاج :

إن الإنتاجية الزراعية تخضع لمتطلبات وشروط معينة فبالإضافة إلى تنمية وتطوير الإنتاجية الزراعية للأرض، فإنه يتطلب أيضا ضرورة إستخدام الألات الزراعية المناسبة وإنتقاء "البذور المحسنة" (1) ومقاومة الأمراض والطفيليات وإستخدام الري والطرق الزراعية الفنية.

ولقد حققت أصناف الأرز والقمح وفيرة الغلة خصوصا القمح إلى جانب إستعمال الأسمدة وميدات الآفات، زيادة هائلة في الغلة في كثير من البلدان التي طبقت فيها الثورة الخضراء كالهند والباكستان.

فبناء على التجربة التي قام بها "روكفيلر" وكذلك بعض الدراسات التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فقد إستنتجت الدراسة مايلي :

إن التغيرات التكنولوجية التي تهدف إلى زيادة الغلة ومنها البذور المحسنة والأسمدة الكيميائية هي أفضل التغيرات ملائمة للموقف السائد في معظم البلاد النامية اليوم، حيث تنخفض نسبة الأرض إلى العمل وذلك لأنها تؤدي إلى زيادة الطلب على العمال الزراعيين كنتيجة لزيادة حجم المحاصيل التي يتعين حصدها ودرسها والعناية الفائقة اللازمة في المعاملات الزراعية العامة وفي ضبط إستعمال المياه. (1)
وتشير الدراسة إلى زيادة 30% في المتوسط في عدد العمال في المزارع التي أخذت بهذه التكنولوجيا الجديدة.

---

(1) الإستخدام الزراعي في البلاد النامية ص.39.
منظمة الأغدية والزراعة ص.39 رقم 16 (FAO)

2.2 - : طبيعة التشغيل الزراعي في البلدان الصناعية المتقدمة

تتميز إقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة وخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بضعف نسبة الزراعة في الناتج الداخلي وكذلك بضعف نسبة العمال في الزراعة وكذلك في إنخفاض عدد السكان الريفيين.

وتعتبر هذه المؤشرات عامة بالنسبة لجميع البلدان الصناعية المتقدمة حيث أن عملية التصنيع حديث إليها وحركت جميع القطاعات الإقتصادية وخاصة قطاع الزراعة الذي أصبح يستخدم المنجزات الحديثة للثورة الصناعية والتكنولوجية بصفة مكثفة في هذه البلدان.

وبالنسبة للتشغيل الزراعي، فإنه عرف إنخفاضا وخاصة في بريطانيا التي كانت رائدة الثورة الصناعية (1780 - 1820) وألمانيا بنسبة 6 - 12% على التوالي وذلك خلال المرحلة الممتدة من 1820- 1910 ويبين الجدول التالي هده الحالات :

نسبة السكان الزراعيين إلى السكان العاملين

(1910 - 1820)

جدول رقم : 1 - 2

العام	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا	ولايات المتحدة الأمريكية
1820	46	75	80	75
1850	64	49	65	65
1870	49	18	49	50
1910	42			

المصدر : الثورة الصناعية (1780 - 1820)
JEANE PIERRE VIRIOX

أما بالنسبة لتطور سكان المدن وسكان الأرياف، فإن نسبة الأرياف في بريطانيا العظمى إنتقل من 52 % سنة 1851 إلى27 % سنة 1911 % ، أما سكان المدن فعلى العكس، حيث عرف إرتفاعا، فقد إنتقل من 48 % إلى73 % وذلك خلال نفس الفترة.

وفي فرنسا فقد عرفت نفس التطور، فالنسبة سكان الأرياف إنتقل من27 % سنة 1851 الى 23 % سنة 1911 .
سكان المدن إنتقل من26 % إلى 44 % خلال نفس الفترة. وأن الجدول التالي يبين هذه المعطيات :

تطور سكان المدن وسكان الأرياف

1914 - 1851

البلدان	العام	عدد السكان الإجمالي بالملايين	عدد سكان الأرياف	%	عدد سكان المدن بالملايين	%
المملكة المتحدة	1851	26	14	52	12	48
	1881	33	12	37	21	63
	1811	46	13	27	33	73
ألمانيا	1871	41	26	64	15	36
	1881	49	23	47	26	53
	1911	65	26	40	39	60
ولايات متحدة الإمريكية	1840	17	15	81	2	11
	1870	39	29	74	10	26
	1880	63	41	65	22	35
	1910	92	41	54	42	46
فرنسا	1851	36	27	75	9	26
	1886	38	24	64	14	36
	1911	40	22	56	18	44
روسيا	1851	59	55	93	4	7
	1914	143	114	81	28	20

المصدر : نفس المرجع السابق

ص 171

كما عرفت هذه البلدان الصناعية إنخفاضا في الدخل المتحصل عليه من الزراعة، ففي سنة 1975 لاتمثل القيمة المضافة المتحصل عليها من الزراعة في بريطانيا إلا نسبة 4% من الدخل الإجمالي و 3% في الولايات المتحدة، أما في فرنسا فقد بلغت 8%.

أي أن الدخل المتحصل عليه من الزراعة لايمثل الا نسبة ضعيفة جدا من مجموع الدخول المتحصل عليها من مختلف النشاطات الإقتصادية الأخرى.

وهكذا، نستخلص، أن النمو الإقتصادي الذي عرفته هذه البلدان الصناعية المتقدمة بفعل عملية التصنيع حولت العمال الريفيين الزراعيين إلى ممارسة نشاطات غير زراعية بحيث أن الزراعة تتميز بخصائص معينة خاصة النشاطات الموسمية، ومن جهة أخرى، أن سحب العمال الزراعيين نحو نشاطات أخرى لايساهم في التأثير سلبيا على مستوى الإنتاج الزراعي.

فعملية إنتقال العمال الزراعيين نحو الصناعة والأنشطة الإقتصادية الأخرى، كان يتم فقط بالنسبة للعمال الزراعيين الفائضين وبالتالي إن هذه العملية تساهم في زيادة الدخول للعمال الزراعيين الريفيين عن طريق رفع الأجور الحقيقية.

OCDE
PROBLEME DE LA MAIN D'OEUVRE AGRICOLE

فحسب "أرثرلويس" أن الإستثمار الصناعي يؤدي إلى خلق متنامي لعرض العمل الحضري، وإنخفاض في عدد العمال في الزراعة وفي الأرياف، وهذا الإنخفاض العمل في الزراعة يساهم في زيادة الأجور الحقيقية وفي الدخل، ومعنى ذلك أن التقدم في الصناعة يساهم في تنمية الزراعة والتشغيل.

إذ أن إنخفاض في عدد العمال الزراعيين يقابله من جهة أخرى التوسع في إرتفاع أسعار الكميات المصنوعة للألات الفلاحية، أي أن جزءا كبيرا من الدخل الفلاحي ينبغي أن يخصص لدفع أجور لشراء بعض الوسائل من قطاعات أخرى، أي أن هذه العملية بقدر ماأنها تقلل من الدخل المخصص للزراعة، غير أنه في الوقت نفسه تساهم في التكامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة.

1.2. المجالات الأساسية للتشغيل :

إن أهم المجالات الأساسية لتشغيل القوى العاملة في البلدان أوروبا الغربية تتمثل في النشاطات الزراعية الأساسية التالية :

- المحاصيل الكبرى،
- تربية الحيوانات،
- زراعة أشجار الفاكهة.

1 - المحاصيل الكبرى :

لقد تطورت في مساحات كبيرة زراعة المحاصيل الكبرى في بلدان أوروبا الغربية وخاصة زراعة القمح والشعير والذرة. وتعتمد هذه الزراعة على الإستعمال المكثف للمستلزمات الزراعية من ألات وأسمدة وأدوية وغيرها من الطرف والوسائل الفنية الحديثة في الزراعة.

فبالنسبة لإستعمال الألات الزراعية من جرارات وحاصدات فقد إرتفعت حظيرة الألات الزراعية لمساحة 1000 هـ في زراعة الحبوب منذ سنوات 1962 - 1951 في فرنسا من 7 إلى 48 هـ وكندا من 49 إلى 77 هـ وفي بريطانيا من 58 إلى 158 هـ.

وأن الجدول التالي يبين هذه التطورات

حظيرة العتاد الفلاحي

لمساحة 100 هكتار بالنسبة لبعض البلدان المتقدمة

1960 – 1951

البلد	1951	1960
بريطانيا	58	158
كندا	49	77
فرنسا	7	48
ولايات متحدة أمريكية	104	162

المصدر : OCDE PROBLEME DE LA M.O.AGRICOLE

T ; 6 P.50

نستخلص من الجدول أن المكننة الزراعية تستعمل بكثافة في زراعة الحبوب والأعلاف مما ساهمت
ي تخفيض اليد العاملة الزراعية.

أن المحاصيل الكبرى تعتبر من بين المزروعات التي لاتعتمد على اليد العاملة الزراعية.

هكذا فالتشغيل في زراعة المحاصيل الكبرى أصبح له دور ثانوي في بلدان أوروبا الغربية والبلدان
متقدمة بحيث لاتمثل

ا 10 – 15% من التشغيل العام، وفي بعض البلدان لاتمثل إلا 5%.

ب - تربية الحيوانات والدواجين :

تعتبر تربية الحيوانـات فـي بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكيـة من بيـن الأنشطة والمشاريع الزراعية التـي تتطلـب أكثر للأستعمال المكثف لليد العاملـة الزراعية في خدمات النظافة والصحة والتغذية والتربية إلى غير ذلك من الخدمات التي تتطلبها تربية الحيوانات وخاصة تربية الأبقار والأغنام والخنازير.

حيث أن أوروبا الغربية خلال سنوات 1950 فإن عامل زراعـي لحوالـي 15 - 16 بقرة حلوب، غير أنه في الوليات المتحدة خلال 1940 - 1950 فإن العدد يرتفع إلـى 21 بقرة حلوب، ثم أنه بواسطة تقدم التكنيك الزراعي أصبح شخص واحد لحوالـي 31 بقرة وذلك خلال سنوات 1965 - 1960.

وفي الولايات المتحدة يمثل التشغيل في تربية الحيوانات حوالي 50% من التشـغيل العام.

وتظهر أهمية تربية الحيوانات في تشغيل اليد العاملة الزراعيـة فـي بلدان أوروبـا الغربية والوليلت المتحدة وذلـك خاصـة عندمـا نعـرف مكانـة ثروتهـا من الأبقـار والأغنام والخيول في الإقتصاد.

هـ - زراعة أشجار الفاكهة :

إن زراعة أشجار الفاكهة وخاصة أشجار الكروم والحوامض والتفاح وغيرها مـن الأشجار الأخرى تساهم بدرجة معتبرة فـي التشـغيل الزراعـي وذلـك بـالرغم مـن إستخدام وتطور إستعمال الألات الزراعية لإجراء بعض الخدمات الهامة كالحراثة العميقة ووضع الأدوية... الخ.

وبـالرغم مـن تطـور إستعمال الألات فـي زراعـة أشـجار الفاكهـة، فـإن المكننـة الزراعية فيها لا تشمل جميـع الخدمـات الزراعيـة ممـا يتطلـب ضـرورة إستخدام العمل البشري.

3.2 - متطلبات التشغيل وتحديد القوى العاملة الزراعية :

يعتبر التعليم والتكوين وتحسين مستوى التشغيل من بين المتطلبات الأساسية لزيادة فعالية اليد العاملة في الزراعة وبالتالي زيادة نشاطها وإنتاجيتها الزراعية.

وعلى هذا الأساس، فإن الإقتصاديين يولون عناية خاصة لمعضلة التعليم بإعتباره عنصرا رئيسيا في نمو وتطور النشاطات الإقتصادية والإجتماعية، نظرا لمقتضيات التعليم الذي يتكفل بنقل المعلومات والخبرات والتجارب ضمن الأجيال المتعاقبة، كما أن معضلة التعليم لاتضطلع فقط بمواكبة التطورات الحاصلة في الميادين العلمية والتكنولوجية، بل إنها أيضا تلعب دورا كبيرا في البحث عن إيجاد بعض الحلول للكثير من قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي يعاني منها المجتمع أو يصادفها في حياته وتطلعه المستقبلية.

1.3.2 - مبررات تطوير التعليم الزراعي :

لايمكن أن تحدث تغيرات عميقة في الإنتاج الزراعي وفي تحسين نوعية المنتجات الزراعية من غير وجود طاقات بشرية متعلمة وتخصصة من مهندسين زراعيين وباحثين وبيطريين ومستشارين إقتصاديين، وأيضا من غير وجود كليات زراعية ومحطات ومراكز للتجارب والتدريب والإرشاد الفلاحي.

وهناك "مبررات أساسية لتطوير التعليم الزراعي" (1) ناتجة عن التغيرات العميقة والمتسارعة في الزراعة وفي التكنولوجيا الزراعية وفي المجتمع أيضا ويمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي :

- الثورة العملية والتكنولوجية وتأثيرها على الزراعة من حيث ظهور أجهزة ووسائل وطرق جديدة لم تكن معروفة من قبل،

- لاتزال الزراعة ذات أهمية في النشاط الإقتصادي،
- وجود أراضي ومساحات زراعية كبيرة،
- ظهور أعمال زراعية تتم خارج المزرعة وظهور أيضا مجالات عمل جديدة يعمل بها عدد كبير من الناس،
- تزايد عدد القوى البشرية العاملة في المهن الزراعية وضخامة المبالغ التي تدفع لها كأجور.

---

(1) **مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية**
تطوير وتجديد التعليم الزراعي في الوطن العربي مارس 1990 ص.75

وبناء على مايتطلبه التشغيل الزراعي من التعليم والتكوين والبحث والإرشاد الزراعي ونقل الخبرات والتجارب، فقد إضطلع بمعالجة الكثير من القضايا الزراعية وخاصة في مسائل تحسين إنتاج المواد الغذائية ومعالجة التربة والحيوان والنبات والبيولوجيا.

إن كل هذه العلوم الزراعية التي تسلح بها الكثير من العلماء والباحثين والإختصاصيين في الزراعة ساهمت في إيجاد أنواع جديدة من "الحبوب والسلالات" (1) الحيوانية التي لها إنتاجية عالية من اللحوم والحليب، كما ساهمت هذه لأبحاث أيضا في القضاء على الكثير من الأمراض التي أتلفت محاصيل زراعية وأنواع كثيرة من الحيوانات. فعلى سبيل المثال تعرضت زراعة العنب وإنتاج الأغنام في فرنسا إلى أمراض خطيرة كادت أن تتلف منتجاتها من هذه المواد لولا الإكتشافات العلمية الزراعية في هذا المجال.

---

(1) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وثيقة الأمن الغذائي ص.47

2.3.2 - تحديد القوى العاملة الزراعية :

نجد أن الكثير من المكلمات في الأدبيات الإقتصادية الزراعية تختلف في مفاهيمها من مجتمع إلى أخر وحتى بين الكتاب والمفكرين الإقتصاديين أنفسهم.

وتشمل بعض هذه الكلمات على سبيل المثال : السكان الزراعيين، السكان الريفيين، اليد العاملة الزراعية، الإقتصاد الزراعي، الإقتصاد الريفي...الخ

ومن الطبيعي أن تكون تلك الإختلافات في المفاهيم بين الإقتصاديين سببا في بروز معطيات غير منسجمة بالنسبة للتحليل الإقتصادي المقارن، كما لاتسمح أيضا بتعميم الدراسات على مناطق معينة بمتغيرات متناقضة أحيانا.

إذ أن البلدان الرأسمالية لاتطلق على صفة المشتغل بالزراعة إلا على الأشخاص الذين يمارسون نشاطات فلاحية في الحقل أي في الإنتاج، ومعنى ذلك أن كل الأنشطة الفلاحية المختلفة التي تقوم بها عناصر فاعلة مثل المهندسين والبطريين والمرشدين الفلاحيين والمستشارين والإختصاصيين في كثير من الخدمات الزراعية خارج الحقل الإنتاجي، لايعتبرونهم من ضمن العناصر المشتغلة بالزراعة، كذلك أن الإحصائيات في البلدان المتقدمة تشير إلى إنخفاض عدد العمال الزراعيين وكذلك إنخفاض الدخل المتحصل عليه من الزراعة.

غير أن هذه التقديرات إعتمدت على المفهوم الضيق للزراعة، فإذا حاولنا تعريف الزراعة الحديث الذي لايحصرها في إنتاج المواد الغذائية بل يهتم أيضا بإنتاج المستلزمات والري وإستصلاح الأراضي وصيانة العتاد والصحة الحيوانية والبحث الزراعي والتسويق والتخزين والنقل إلى ذلك من الشروط اللازمة لتنمية وتطوير الزراعة.

وتجدر الإشارة، أن هذا التعريف الواسع والحديث للزراعة إعتمدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

فقد ورد في تقريرها لوضعية الأغذية والزراعية لسنة 1988، بأن اليد العاملة الزراعية في فرنسا والولايات المتحدة تصل إلى 44% وفي بريطانيا إلى 49% وفي اليابان إلى 53%.

وتكشف هذه البيانات على مدى إعتماد بعض النشاطات الهامة وخاصة صناعة المستلزمات وصناعة التحويل والصناعات الغذائية ضمن الأعمال والأنشطة الزراعية.

فعلى سبيل المثال أن صناعة لحوم الأبقار في فرنسا و إيطاليا يشتغل فيها الكثير من العمال الزراعيين إذ وصل هذا العدد أكثر من 2 مليون في فرنسا ونحو 1,6 مليون في إيطاليا وذلك في سنة 1985.

وفي بلادنا فإن تعريف وزارة الفلاحة والصيد البحري قد إعتبر السكان الزراعيون بأنهم مجموعة من العمال أو أعضاء أسرهم الذين يمارسون نشاطات فلاحية مرتبطة أم لا مع المستثمرة الفلاحية، سواء كان تشغيلا كاملا أو جزئيا، بدخل أو بغير دخل.
غير أن الديوان الوطني للأحصائيات لايدرج في فئة السكان الزراعيين إلا الأشخاص الذين لهم نشاطات أساسية في الزراعة.

ملخص الفصل الأول

لقد تعرضنا في الفصل الأول إلى دراسة وتحليل نقطتين أساسيتين وهما : الزراعة والتشغيل، وقد إعتمدنا في تحديد أهم المنطلقات الأساسية لتعريف الزراعة الذي يعتمد على المفهوم الواسع والذي لايعطي للزراعة خدمة الأرض فقط، بل يتعدى أيضا إلى صنع المستلزمات الزراعية والخدمات الفلاحية والري وإستصلاح الأراضي والإرشاد الفلاحي والبحث الزراعي إلى غير ذلك من النشاطات الفلاحية المتعددة والتي تساهم في توسيع المجال الفلاحي ليشمل عدة خدمات فلاحية.

كما تطرقنا إلى تحديد موقف الفكر الإقتصادي من الزراعة، وقد حاولنا الإشارة إلى أن الزراعة كانت تعتبر في السابق قطاعا منفصلا في الدراسة الإقتصادية أي أن علاجها كان يتم بصفة منفصلة عن بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى من صناعة وتجارة، غير أن الفكر الإقتصادي الحديث أصبح يعالج القطاع الزراعي بصفة شاملة مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للزراعة في التنمية الإقتصادية.

كما تناولنا دراسة أهم الوظائف الأساسية الزراعة بحيث أن الزراعة لاتقدم المواد الغذائية الرئيسية للسكان من الحبوب واللحوم والألبان الخ... بل أيضا تساهم بوظائف متعددة كإنتاج المواد الأولية لإنطلاق الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية وأيضا الحصول على العملة الصعبة والتراكم وتحقيق التكامل بين القطاعات الإقتصادية.

كما أن الزراعة لها وظيفة أساسية هامة في توفير فرص العمل والتشغيل.

وفي هذا الإطار فإن دراسة موضوع التشغيل في الزراعة يعتمد بصفة أساسية على التشغيل الذي لايعتمد فقط على إستخدام اليد العاملة، بل يتعدى أيضا إلى التكوين والمشاركة في التنظيم والترقية وتحمل المسؤولية ونقل التجارب والخبرات بإستمرار.

كما تطرقنا أيضا إلى دراسة موضوع أهمية التشغيل بصفته كأحد العناصر الأساسية للإنتاج بحيث لايقتصر فقط دور القوى العاملة على أداء مختلف الأنشطة الإقتصادية بل، بالإضافة إلى ذلك ينبغي تحسين مدى كفاءتها وترقية نوعيتها طبقا للمقتضيات التطور التكنولوجي المعاصر.

ولقد حاولنا توضيح التشغيل في النظرية الإقتصادية التقليدية التي كانت تعتبر أن كلا من الطلب على العمل وعرض العمل هو دالة للأجر، وكانت هذه النظرية إنعكاسا لقانون ساي بأن العرض يخلق دائما الطلب المساوئ له "نظرية المنافذ".

أما النظريات الحديثة للتشغيل وهو مايعرف بالنظرية الإجتماعية الجديدة للتشغيل، فلم تعد تنظر إلى التشغيل كظاهرة إجتماعية فقط بل تأخذ بعين الإعتبار كذلك ضرورة تدخل الفاعل والديناميكي للمؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذلك سواء في تنظيم وترقية التشغيل أو في المحافظة عليه وتطويره وتنميته بإستمرار.

أي أن التشغيل يخضع للتشاور بين المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين.

وفي إطار معالجة الزراعة والتشغيل، فإننا قمنا بدراسة بعض البلدان المتقدمة، بحيث أن الدراسة بينت لنا بأن ضعف حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام وكذلك ضعف عدد المشتغلين بالزراعة في الوقت الذي سجلت فيه هذه البلدان تطورا كبيرا في الإنتاجية الزراعية وهذا بخلاف البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وبالنسبة لمتطلبات والتشغيل فإن مختلف العمليات والخدمات الفلاحية أصبحت تعتمد بدرجة ملحة على التعليم الزراعي والتكوين وتحسين مستوى التشغيل، إذ أنه لايمكن أن تحدث تغيرات عميقة في الإنتاج الزراعي وفي تحسين نوعية المنتجات الزراعية من غير وجود طاقات بشرية متخصصة من مهندسين وتقنيين وبيطريين ومستشارين زراعيين وخبراء....

أما بالنسبة لتحديد القوى العاملة الزراعية، فإن هناك إختلافات عميقة في تحديد المفاهيم، فليس هناك شبه إتفاق في إعطاء وتحديد مفاهيم متقاربة للسكان الزراعيين أو السكان الريفيين أو الإقتصاد الزراعي الريفي.

إذ أن البلدان الرأسمالية لاتطلق على صفة المشتغل بالزراعة إلا على الأشخاص الذين يمارسون نشاطات فلاحية في الحقل أي في الإنتاج، ومعنى ذلك أن كل الأنشطة المختلفة التي تقوم بها عناصر فاعلة كالمهندسين والبيطريين

والمستشارين خارج الحقل الزراعي لايعتبرونهم من ضمن العناصر المشتغلة بالزراعة.

أما في بلادنا، فإن هناك تضارب في تقديم وإعطاء تعريف دقيق للسكان الزراعين.

فحسب تعريف وزارة الفلاحة والصيد البحري للسكان الزراعيين بأنهم مجموعة من العمال مرتبطة أم لا مع المستثمرة الفلاحية وسواء كان تشغيلا كاملا أو جزئيا بدخل أم بغير دخل، غير أن الديوان الوطني للإحصائيات فهو لايدخل في فئة السكان الزراعيين إلا الأشخاص الذين لهم نشاطات أساسية في الزراعة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني
مكانة الزراعة في الإقتصاد الوطني الجزائري

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة موضوع الزراعة في أدبيات التنمية الإقتصادية وقد حاولنا إعطاء نظرة عامة عن الزراعة والتشغيل وأهميتها ومكانتها في نمو وتطور التشغيل في الزراعة.

أما في هذا الفصل الثاني من الدراسة، فإننا سنحاول معالجة موضوع مكانة الزراعة في الإقتصاد الوطني الجزائري، أي مدى أهمية الزراعة في الإقتصاد الوطني وتحليل أهم المشكلات الزراعية الأساسية وبالتالي في عملية التشغيل الذي هو الموضوع الرئيسي في دراستنا لأشكالية التشغيل في الزراعة.

إذ أن الإرتفاع المتزايد لإحتياجات السكان من المواد الغذائية وضمان الأمن الغذائي بإستمرار مافتئت بلادنا تولي أهمية ومكانة أساسية للزراعة في إستراتيجية التنمية الإقتصادية.

إذ أن السياسة الزراعية المطبقة منذ إحراز الإستقلال الوطني لم تسمح لبلادنا من محاولة تخفيض التبعية الغذائية نحو الخارج وخاصة في مسائل الحبوب والحليب.

فالسلطات السياسية كانت تضع أهدافا زراعية من أجل تحقيق وضمان الإكتفاء الذاتي الغذائي غير أن هذه الأهداف لم تتحقق.

وبالنسبة للتطور الصناعي، فتاريخيا، فإن البلدان المتطورة لعبت فيها الصناعة دورا أساسيا في تحديث وتنمية الزراعية.

وفي بلادنا، فإنه على إثر التطور الصناعي، فإن الدور الإستراتيجي للزراعة أصبح ضرورة ومن متطلبات التنمية الإقتصادية، أي أن عملية التصنيع يمكن أن تتوقف بفعل التأخر الحاصل والمسجل في التنمية الزراعية.

وعلى هذا الأساس، فإن التداخل والتكامل بين الزراعة والصناعة ضروري من أجل التنمية الإقتصادية.

ويمكن إعتبار المسألة محورية، وقضية عامة أيضا، قضية أساسية بمعنى أن كل تقدم إقتصادي يرتبط بمدى نمو وتقدم الزراعة، ومن جهة أخرى أنها قضية عامة نظرا لكونها تعني بالمشكلات الظرفية المستعجلة لمعيشة الناس من المواد الغذائية.

كما أن هذه المشاكل تعتبر من أولويات السلطات السياسية التي تهدف في سياستها السنوية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي والإستقرار الإجتماعي، وتخفيف الأعباء والتكاليف التي تتحملها الدولة سنويا من أجل إستيراد بالعملة الصعبة، المواد الغذائية.

إذ أنه بلغ إستيراد المواد الغذائية في سنة 1985 مبلغا يقدر ب 12 مليار د.ج ومنذ ذلك الحين مافتئ هذا المبلغ يتزايد بإستمرار.

وهذا المبلغ يدل على مدى ماتخصصه الدولة من إستيرادها للمواد الغذائية وتبعيتها نحو الخارج، في الوقت الذي تتمتع فيه بلادنا بإمكانيات وموارد طبيعية وبشرية هائلة تتطلب ضرورة إستعمالها وإستغلالها بكيفيات وأنظمة تتلاءم مع إحتياجات وتطلعات المنتجين الزراعيين.

وفي هذا السياق، فإنه للوهلة الأولى الإستقلال الوطني تميز الوضع بعدم الإستقرار السياسي وبالآثار السلبية الناجمة عن الإستعمار، الذي كان السبب الرئيسي للتخلف في الزراعة، كما عرفت هذه الوضعية نشوء النظام الذي يعرف بالتسيير الذاتي في الوحدات الإنتاجية التي تركها المعمرون الفرنسيون.

كما عرف القطاع الفلاحي تحولات عميقة فيما بعد والناجمة عن تطبيق الثورة الزراعية، حيث كانت تهدف أساسا إلى إنشاء وحدات زراعية إنتاجية تستعمل أحسن التقنيات الزراعية وتساهم في إزالة التخلف في الأرياف الجزائرية، كما كان هذا التنظيم يهدف إلى ضرورة تنمية قطاع الزراعية حتى يستطيع تزويد الصناعة بما تحتاجه من المواد الأولية الفلاحية.

وهكذا فإن الوضعية الزراعية التي كانت سائدة آنذاك تكمن أساسا في جمود وإنكماش الإنتاجية الزراعية وإرتفاع أراضي البور، ونقص الأراضي المسقية، وإنخفاض الأراضي الصالحة للزراعة بفعل العوامل الطبيعية كالإنجراف والتصحر.

ويحتوي الفصل الثاني على دراسة المباحث التالية :

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن النشاط الزراعي منذ عهد الأتراك.

المبحث الثاني : وضعية النشاط الزراعي في المرحلة الأولى من الإستقلال الوطني وتحليل المشكلات الزراعية.

المبحث الثالث : مكانة الزراعة في صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية.

المبحث الرابع : الإصلاحات الزراعية.

المبحث 1: نبذة تاريخية عن النشاط الزراعي منذ عهد الأتراك

1 - 1 - أشكال الملكية الزراعية القديمة في المجتمع الجزائري :

تعتبر الملكية الجماعية للأراضي الزراعية هي الإطار العام أما الملكية الخاصة فهي موجودة بصفة إستثنائية وذلك إعتبارا للمفهوم السائد لدى المسلم بأن الأرض هي ملك لله وأن المسلم يملك حق الإنتفاع عليها.
وتتمثل بنية الملكية العقارية في المجتمع الجزائري قبل الإحتلال الأجنبي مما يلي :
- أراضي العرش : وتشكل مجموع الأراضي التي تعود ملكيتها للقبيلة وهي غير قابلة للأنتقال والتنازل أو البيع، كما يخصص جزء من أراضي القبيلة لملكية خاصة للفرد أو العائلة وذلك لإستغلالها وخدمتها.
- أراضي الملك : إن هذه الأراضي غالبا ماتسور ويملك أصحابها حججا مكتوبة، غير أن هناك قيودا معينة لها لكيها أن يتحصلوا على موافقة كل المشاركين في الميراث وذلك إذا أراد مالك معين التنازل أو بيع حصته
- أراضي الحبوس : هي مجموع الأراضي التي منحت لمنظمات دينية أولمؤسسات خيرية.

1 - 2 - الحكم التركي والملكية العقارية 1519 - 1830

لقد كان "الباي" زعيم الطائفة الإسلامية في الجزائر أثناء الحكم التركي يمارس ملكية فوقية على كل الأراضي في البلاد الإسلامية.
وأن الأتراك عندما دخلوا الجزائر لم يقوموا بتدمير الملكية العقارية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري وذلك على عكس الإستعمار الفرنسي.
بحيث إنطلق من تدمير هذه القاعدة الأساسية لنشاط المجتمع الزراعي الجزائري.
إذ أن الأتراك أبقوا على أشكال الملكية. غير أنهم أدخلوا تميزا في الملكية العقارية بين القبائل، وعلى هذا الأساس، فإن قبيلة المخزن التي إستعملتها الإدارة التركية كحليف وإمتداد للسلطة التركية، قد ساهمت في ظهور شكل جديد للملكية العقارية يعرف بأراضي العزل، في حين أن قبيلة الرعية فإنها كانت خاضعة للإدارة التركية وخاصة عن طريق

فرض الضرائب المرتفعة التي أثقلت مواردها الإنتاجية وإمكانياتها فتعرضت إلى الإفلاس والخراب والفقر.
ونستطيع تمييز الأراضي الزراعية عن طريق ممارسة الحكم التركي فيما يلي :
أ ـ أراضي البايلك : وهي الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن، حيث توجد حاميات الجنود، وتزرع هذه الأراضي بالإعتماد على السخرة المفروضة على القبائل المجاورة أو مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث وحيوانات الحمولة والبذر وينالون 1/5 الإنتاج كأجر لهم.

وبعد ذلك يقوم الوصي بجمع الإنتاج في المخازن والصوامع العامة، وفي هذا النوع من النشاط الزراعي فإن الوصي هو الذي يلعب الدور الرئيسي في تنظيم الإنتاج.

ب ـ **أراضي العزل** :

هي الأراضي التي تصادرها أو يشتريها "الباي" (1) من القبائل ويتنازل عنها لصالح :
– كبار موظفي الوصي الذين يوكلون أمر توزيعها إلى الفلاحين.
– قبائل تدعى عزل التي تقوم بتقديم الجنود والولاء للباي، تعطى هذه القبائل قسما من المحاصيل للباي لكنه أقل مما تعطيه بقية القبائل.
– مزارعين أفراد بعد أن يدفعوا أتاوات المفروضة عينا.

---

(1) د. عبد اللطيف بن أشنهو :تكون التخلف في الجزائر/ دراسة حدود الرأسمالية في الجزائر 1830 ـ 1962 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979

ج - الأراضي القروية :

وهي مجموع الأراضي التي تحوز عليها القبيلة والتي تقوم بمختلف الأنشطة الزراعية من زراعة وتربية الحيوانات وذلك من أجل حياة أفراد العائلة التي تتكون منها القبيلة.
ونستخلص مما سبق أن الدولة التركية وإن كانت لاتتدخل بصفة مباشرة في تنظيم الإنتاج وأنماط جديدة للزراعات المختلفة، فإنها تقوم وتتدخل عن طريق وسائل أخرى مثل فرض الضرائب المختلفة على الأراضي الزراعية والمواشي وغيرها من الضرائب الأخرى التي أثقلت كاهل بعض القبائل مثل قبيلة الرعية التي تحولت إلى قبائل فقيرة.

1 - 3 - الإستعمار الفرنسي والملكية العقارية (1830 - 1962)

لقد قلنا فيما سبق أن الإحتلال التركي "أدار الملكية العقارية" (1) غير أن الإستعمار الفرنسي فقد قام بتهديم وتحطيم كيان القاعدة الأساسية لتكوين المجتمع الجزائري وذلك عن طريق التدخل المباشر في الملكية العقارية.
وفي هذا الإطار، فإن الإستعمار الفرنسي إتخذ سلسلة من الإجراءات التشريعية والقانونية نذكر منها :
– مراسيم 1840 - 1846 وبمقتضى هذه المراسيم فإن الأراضي الزراعية المستثمرة في مناطق محددة تعتبر أراضي خالية إذا لم يثبت أحد حق مالكيها.
– مراسيم 1863 - 1870، كانت تهدف هذه المراسيم إلى التمييز والفصل بين شكلي الملكية الخاصة بالعرش والملك، وبناء على هذه المراسيم، فإن الأراضي الزراعية أصبحت مقسمة كما يلي :

– أراضي للفلاحة الجماعية، العرش
– مراعي جماعية،
– أراضي الملك.

---

(1) مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر : دراسة في الإستعمار والتغيير الإجتماعي والسياسي ص.67.

- قانون وارني الصادر 1873، كان يهدف إلى توسيع الملكية الفردية في أراضي العرش بحيث تصبح قابلة للتعامل أي للبيع والشراء.

أ - إنعكاسات تدمير الملكية العقارية :

لقد كانت للتدخلات الإستعمارية الفرنسية تأثيرات سلبية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع الجزائري. وتتمثل هذه التأثيرات في العلاقات التالية :

ب - علاقة الفرد بالملكية :

إن إنتزاع وإغتصاب ملكية الفلاحين نجم عنه هبوط متزايد في تربية الأغنام والأبقار وإنتاج الحبوب، أي في تدهور قاعدة الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري. وقد نجم عن هذه الوضعية في الإقتصاد الزراعي الريفي إملاق وخراب الكثير من الفلاحين، كما ساهمت أيضا في ظاهرة النزوح الريفي والتهجير نحو الخارج.

ج - علاقات الفلاح بالمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية :

لقد كانت القاعدة الإنتاجية للفلاح الجزائري لاتقتصر فقط على عنصر الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى، بل أنها كانت تعتمد أيضا على الكثير من المؤسسات الخاصة بالدعم والتعاون وعلى مؤسسات خيرية تقف بجانب الفلاح أثناء حدوث الأزمات والكوارث الطبيعية. غير أن الإستعمار الفرنسي قام بإلغاء ومحاربة المؤسسات المرتبطة بالقبيلة.

المبحث II: وضعية النشاط الزراعي في المرحلة الأولى من الإستقلال الوطني وتحليل طبيعة المشكلات الزراعية

2 - 1 - وضعية الزراعة في المرحلة الأولي من الإستقلال الوطني :

إن الزراعة في المرحلة الأولى من الإستقلال الوطني كانت تعتبر من أهم الأنشطة الإقتصادية التي كان يعتمد عليها السكان لمعيشتهم من المواد الغذائية الأساسية، كما كانت تعتبر أيضا ميدانا واسعا لتشغيل الملايين من السكان الزراعيين في مختلف الأنشطة الفلاحية والحرفية وفي الخدمات المرتبطة بها.

وقد تميز الإنتاج الزراعي في هذه الفترة أساسا بالزراعة الموجهة نحو السوق الفرنسي وخاصة زراعة الكروم والحوامض وذلك على حساب وتطور زراعة الحبوب مما ساهم في زيادة واردات الجزائر وتبعيتها نحو الخارج في هذه المادة الغذائية الرئيسية للسكان.

وبالنسبة للطرق والوسائل الإنتاجية المستخدمة في الزراعة فإن القطاع التقليدي الزراعي هو الأساس لأغلبية الفلاحين المنتجين والذي يستعمل في أغلب الأراضي الزراعية التي تقدر بحوالي 2/3 من المساحة القابلة

للزراعة، ويعيش في القطاع التقليدي الملايين من الفلاحين ويعتمد هذا القطاع أساسا على زراعة الحبوب وأن الإنتاج موجه بصفة عامة للإستهلاك الذاتي.

أما القطاع الحديث الذي يستعمل المستلزمات الزراعية الحديثة والذي يحوز على أراضي زراعية جيدة، فإنه لايمثل الا 1/3 من مساحة الأرض

القابلة للزراعة، وهذا القطاع يعتمد أساسا على الإنتاج المحاصيل الزراعية التجارية.

وبالنسبة للوضعية الإجتماعية في الريف، فإنها تميزت بالنزوح الريفي والهجرة الداخلية والخارجية والبطالة، وأيضا بإنعدام شبه التام للإطارات الزراعية من مهندسين فلاحيين وبيطريين.

وفيما يخص ظاهرة الأراضي البور الناجمة عن عدم إستعمال الأراضي الزراعية التي تمثل نسبة كبيرة تبلغ أكثر من 40% من الأراضي

الزراعية، وكذلك ظاهرة الإنجراف والتصحر وتطوير الري والمياه الزراعية وإستصلاح الأراضي والتشجير، إن كل هذه المسائل الزراعية كانت تميز الوضعية الزراعية في الجزائر أثناء الإستقلال الوطني والتي تعكس حقيقة ظواهر التخلف في الزراعة.

فعلى أساس تنمية وتطوير الزراعة التجارية كروم، حوامض، خضر، أصبحت الجزائر من بين البلدان المصدرة لهذه المواد الغذائية للسوق الفرنسي وذلك نظرا لضيق السوق الداخلي، وبالنسبة لصناعة الخمر، فإن إرتفاع الصادرات الجزائرية لهذه المادة، كان يعتبر المورد الرئيسي للحصول على الموارد المالية الخارجية.

غير أن تطوير زراعة الكروم والزراعة التجارية الأخرى لم تسمح بإدماج القطاع الفلاحي والتنمية الزراعية في إطار شامل للنمو والتطور الإقتصادي.

أ - الإنتاج الزراعي والسوق الفرنسي :

لقد توسعت زراعة الكروم والحوامض والخضروات في الأراضي الزراعية الخصبة وذلك على حساب زراعة الحبوب وتربية الماشية وتنمية وتطوير الريف.

وهكذا تطورت الزراعة التجارية بحيث أصبحت تصدر الخمور والحوامض والخضروات نحو السوق الفرنسي.

1 - الخمور :

كانت تعتمد الجزائر على موارد مالية هامة من صادرات الخمر نحو فرنسا، غير أن المشاكل التجارية بين الجزائر وفرنسا ساهمت في إنخفاض عائدات الخمور وأصبحت الجزائر تعاني من مشكلة تصريف وتسويق منتجاتها في الأسواق العالمية.

ونتيجة لهذه المشاكل، فقد إنخفضت إيرادات الجزائر من تصدير الخمر من 635 مليون د.ج في المتوسط السنوى المتحصل عليه خلال 1963-1966 إلى 421 مليون د.ج 1967-1969.

وقد إنعكس هذا الإنخفاض الناجم عن أسعار الخمر في التجارة مع فرنسا في إحداث الكثير من الأضرار بالنسبة للمزارع الفلاحية التي كانت تقوم بزراعة الكروم، حيث إنخفضت إيراداتها إلى النصف تقريبا وذلك بين سنوات 1963-1968.

بزراعة الكروم، حيث إنخفضت إيراداتهاإلى النصف تقريبا وذلك بين السنوات 1963 - 1968 .

2 - الحوامض :

أما بالنسبة لصادرات الحوامض والتي تمثل 20% من الصادرات الفلاحية بالقيمة المتوسطة، فهي الأخرى عرفت إنخفاضا وصل إلى نصف من 358500 طن خلال سنوات 1963 - 1965 إلى 156700 طن في المتوسط السنوي خلال سنوات 1967 - 1969.

أما بالقيمة، فإن هذه الصادرات إنخفضت من 252 مليون د.ج إلى 106 مليون د.ج وذلك خلال نفس المرحلة.

كما عرفت صادرات الخضر إنخفاضا هي الأخرى، بحيث إنخفضت في المتوسط السنوي من 143.000 طن خلال سنوات 1963 - 1966 إلى 45000 طن خلال سنوات1967 - 1969.

ويبين الجدول التالي هذه التغيرات :

التغيرات في الصادرات الفلاحية

بالمتوسط السنوي 1963 - 1983

جدول رقم : 2 - 1

السنوات الزراعية	1966 - 1963	1967 - 1969	1973 - 1970	1977 - 1974	1983 - 1979
الخمور 10^6 هـ.ل	8,1	7,5	8,5	4,3	3,5
الحوامض 10^3 طن	358	156	136	79	15
خضروات 10^3 طن	143	43	20	7	5

SOURCE : المصدر

LA REVUE DE CENEAP
ET AGRICULTURE DE L'ALGERIE
P. 89

ويلاحظ من الجدول المذكور أن الصادرات الفلاحية سواء من حيث الكم أو القيمة ما فتئت تنخفض من سنة إلى أخرى وأن الجدول التالي يبين حصة الصادرات الغذائية بالنسبة لمجموع الصادرات وذلك خلال1960 - 1983.

حصة الصادرات الغذائية بالنسبة للصادرات الكلية

1983 - 1960

جدول رقم : 2 . 2

القيمة السنوات	1960	1963	1967	1970	1974	1978
الصادرات	1600	1153	726	707	611	416
% بالنسبة للصادرات الكلية	79	34	17,6	12,5	2,9	0,7

بالمليون فرنك فرنسي

المصدر نفس المرجع السابق

هكذا إذا كانت حصة الصادرات الفلاحية بالمتوسط السنوي خلال المرحلة 1963 - 1966 تقدر ب 115 مليون دج

د إنخفضت إلى 726 مليون دج خلال المخطط الثلاثي 1967 - 1969 إلى 611 مليون دج خلال مخطط الرباعي

ثاني 74 - 1977 وأيضا إنخفضت إلى 416 خلال السنوات 78 - 1983 ولا تمثل الصادرات لاحية إلا % 0,7 من القيمة الكلية للصادرات .

2- - الإزدواجية القطاعية :

يتواجد في الزراعة الجزائرية قطاعان للإنتاج الزراعي، قطاع عصري حديث يعتمد خاصة على إنتاج الزراعات التي تتميز بالمنافسة والإستثمار الزراعي والربحية العالية وغاليا ماكانت هذه الزراعات موجهة نحو السوق الفرنسي كما سبق الإشارة إليه، وقطاع تقليدي يقوم أساسا بزراعة الحبوب وتربية الأبقار و المواشي والأغنام، هذه الزراعات كانت موجهة أساسا للإستهلاك الذاتي، وغالبا ماتكون أدنى من الإحتياجات الأساسية لإستهلاك العائلة، أي أن زراعة الكفاف هي المسيطرة في الإنتاج التقليدي الزراعي المتخلف.
ويقوم الإنتاج التقليدي على إستعمال الطرق والوسائل الزراعية البدائية، فلا يستعمل الألات والمخصبات الزراعية والبذور المحسنة والري الزراعي.
وبالنسبة للناس الذين يعيشون في هذا القطاع، فإن حوالي خمسة ملايين نسمة يعيشون فيه أما عدد الناس القادرين عن العمل فيبلغ نحو 1050.000 نسمة، أما أفراد العائلة فيبلغ 3970.000 فردا أي أنه بين حوالي 6 ملايين نسمة، نحو 5 ملايين أي 81,4% يعيشون في القطاع التقليدي.

ويتوزع السكان الزراعيون كما يلي :

Text Stamp

توزيع السكان الزراعيون

في المرحلة الأولى من الاستقلال

جدول رقم: 2ـ3

نوع القطاع	عدد الوظائف	أفراد العائلة	السكان الزراعيون	%
قطاع التسيير الذاتي	230000	910000	1140000	18 ،5
قطاع خاص	1050000	3970000	5020000	81 ،4
المجموع	1280000	4880000	6160000	

المصدر : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية

حسن بهلول

أما من حيث المساحة الزراعية وعدد الحيازات ونوعية الأراضي الزراعية في القطاع الخاص التقليدي.

فإن المساحة الزراعية في هذا القطاع تبلغ أكثر من 4 ملايين هكتارا، وتمثل أكثر من 3/2 من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة، غير أن هذه الأراضي الزراعية ضعيفة من حيث الخصوبة الزراعية.

وتتواجد خاصة في المناطق الزراعية التي لاتسقط فيها الأمطار بكميات كبيرة في السنة.

ومن حيث عدد الحيازات الزراعية، فإنها تبلغ أكثر من 900.000 حيازة زراعية بالتقريب.

وأن 96% من مساحة القطاع الخاص مخصصة لزراعة الحبوب وذلك حسب مأشار إليه ميثاق الثورة الزراعية.

ومن حيث توزيع الملكيات الزراعية، فإن القطاع الخاص يعاني من سوء توزيع الملكيات الزراعية بين المنتجين الفلاحيين ويبين الجدول التالي هذه الفروقات.

توزيع المساحات الزراعية في القطاع الخاص

جدول رقم: 2-6

% المساحات	%	المساحات	ملكيات الزراعية	فئة الهكتارات
9،1	50،5	516760	314155	- 5 هكتارات
10،5	10،7	59232	122685	- 10 هـ
11،8	16،1	1130650	99235	- 20 هـ
31،6	11،1	174936	69505	- 50 هـ
13،6	1،9	775585	11875	- 100 هـ
9،0	0،6	50725	3770	- 200 هـ
5،0	0،1	285180	875	+ 200 هـ

المصدر : القطاع التقليدي والتنقضات الهكلبة في الزراعة.

حسن بهلول ص 135 ، 137

ويتبين من خلال الجدول أن الملاك الزراعيين الذين يمثلون 2، 70 % يملكون أقل من 10 هكتارات، في حين أن أكثر من النصف 50،5 % يملكون أقل من 5 هكتارات .

2 - 3 - طبيعة المشكلات الزراعية في الجزائر :

لقد كانت مختلف السياسات الزراعية التي طبقت منذ الإستقلال الوطني غير منسجمة مع برامج وأهداف التنمية الإقتصادية العامة، مما ساهم في بروز إختلالات هيكلية ومشاكل في التنمية الزراعية إزدادت حدتها وخطورتها في السنوات الأخيرة.
ونستطيع حصر هذه المشكلات الزراعية الأساسية على الخصوص كما يلي :

- إنخفاض الإنتاجية الزراعية وخاصة زراعة الحبوب، والحليب.
- ضعف الموارد الطبيعية ونقص إستعمالها وإستغلالها بكيفيات تسمح برفع الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

أ - مشكلة إنخفاض الإنتاجية الزراعية :

إن عدد السكان في الجزائر يفوق 27 مليون نسمة وذلك بمعدل نمو سنوي نحو 2,8% وذلك في مقابل نمو زراعي بمعدل سنوي 2,9% خلال العشرية 1986-1995. غير أن أهم المنتجات الزراعية الأساسية لغذاء السكان، فإن إنتاجيتها ضعيفة مما يترتب عنه إزدياد الطلب على المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب والبقول الجافة والحليب واللحوم والسكر...الخ

إذ أن معدل الإنتاج النباتي والحيواني بلغ نحو 1,4 و4,59% وذلك على التوالي خلال نفس العشرية 1986-1995.

وتجدر الإشارة أن بعض المحاصيل الزراعية الهامة مثل زراعة القطن وبنجر السكر وزراعة عباد الشمس، تلاشت هذه المزروعات أوانها أصبحت لاتعطى لها أهمية كبيرة في التنمية الزراعية.

يعتمد الإنتاج الزراعي في بلادنا على عنصرين أساسيين هما :

- الإناج النباتي .
- الإنتاج الحيواني .

إذا كان الإنتاج الزراعي يعتمد بصفة أساسية على المنتجات النباتية وذلك خلال سنوات 1960 بنسبة كبيرة بلغت نحو 70 %
إن هذه الأخيرة إنخفضت في سنة 1979 إلى النصف تقريبا أي 49 % .
كماتجدرالإشارة ، أن معدل النمو يختلف حسب فروع الإنتاج الزراعي ،كما يختلف أيضا داخل فروع لإنتاج الزراعي ، بين
لمنتجات الزراعية للمواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب، الحليب البقول الجافة ، و المنتجات ذات لقيمة المضافة المرتفعة مثل الخضراوات و الفواكه و اللحوم .
بالنسبة للحبوب ذات الإنتاج عرف تطورا ضعيفا إذا أن الإنتاجية الزراعية بقيت جامدة وذلك خلال كثر من ثلاثين سنة .

U = 10^6 T **المعدل السنوي لإنتاج الحبوب 1967 - 1990**

1990	89/85	84/80	74/74	73/70	69 / 67
1,63	2,10	1,63	1,89	1,93	1,86

SOURCE : LE SECTEUR AGRICOLE (T 4)LES PERSPUCTIVES DE PROMOTION ET DE SON
DEVELOPPEMENT/ RAPPORT GENERAL .

وفيما يخص إنتاج القمح فإن الإنتاج إنخفض من حوالي 13 مليون قنطار في بداية الستينات إلى حوالي 8 ملايين قنطار في بداية التسعينات .

ويبين الجدول التالي تطور إنتاج القمح خلال 1966- 1990

إنتاج القمح خلال 1966 -1990

جدول رقم : 6 . 2

1969 - 1960	79 -70	89 - 80	1990	ملاحظات
1,28 (إنتاج متوسط) سنوي	1,31	1,12	0,77	

SOURCE : Idem.

وفيما يخص البقول الجافة فإن التقديرات الأحصائية تشير أن معدل التغطية لهذه المواد بالنسبة للإنتاج الوطني إنخفض من 60 % خلال سنوات 1974- 1977 إلى25 % في سنوات 1985 - 1989.

كما أن إنتاج الحليب المحلي لايغطي إلا 30 % من الإحتياجات الإستهلاكية في سنوات 1989 - 1985 بخلاف في بداية سنوات السبعينات التى كانت تغطي 70 % من الإحتياجات .

وتجدر الإشارة أن تطور السوق و النظام الحر للأسعار كان أكثر ملاءمة لتطور زراعة الخضور و الفواكه و اللحوم ، حيث أن المسحة المخصصة لزراعة الخضر تضاعفت .

بمرتيين ونصف (2,5) وحجم الإنتاج إنتقل من 741178 طن في السنة وذلك خلال سنوات 1970 - 1973 إلى 2,5 مليون طن في السنة خلال سنوات 1984- 1989 .

فيما يخص الإنتاج الحيواني و الذي يعتمد أساسا على إنتاج الأعلاف بحيث إنتقلت هذه الزراعة بإنتاج متوسط سنوي من 0,35 مليون طن في سنوات 1970 - 1973 إلى 0,95 طن في سنوات 1985 - 1989.

لذلك ، فإن الإنتاج الحيواني عرف تطورا وخاصة بالنسبة للحوم الحمراء، حيث تضاعف الإنتاج بأكثر من مرتين ونصف (2,7) وذلك من 76000 طن سنة 1968 إلى 205000 طن في سنة 1985 .

كما أن اللحوم البيضاء تضاعف إنتاجها بنحو 8,5 مرة وذلك ب24.000 طن سنة 1968 إلى 200.000 طن في سنة 1990.
ونستخلص مما سبق، بأنه إذا كانت بعض التطورات في تحسين الإنتاج الزراعي بصفة عامة، فإن الإنتاجية الزراعية ضعيفة جدا إذا حاولنا مقارنتها بالمقاييس الزراعية.

ب ـ مشكلة الموارد الطبيعية وكيفية إستغلالها :

إذا كانت التنمية الزراعية تهدف إلى تخفيض التبعية الغذائية إلى الخارج، فإنه يتطلب الإعتناء بضرورة حل المشكلات الخاصة بتوفير المياه والمحافظة على خصوبة الأرض الزراعية.

1 ـ الموارد المائية :

تعتبر الموارد المائية من أهم العناصر الأساسية للتنمية الزراعية، وفي بلادنا، فإن كمية الأمطار لاتسقط غالبا بكميات وفي فترات معينة من فصول السنة وفي كامل التراب الوطني، فبعض المناطق تعاني أحيانا من الفياضانات ومناطق أخرى تعاني من الجفاف وقلة سقوط الأمطار.
وعموما، فإن الزراعة في بلادنا ماتزال تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة المطرية، فإذا سقطت الأمطار بكميات كبيرة وفي فترات مناسبة للزراعة فإن الإنتاج الزراعي يكون جيدا.
وبالنسبة لإستغلال الموارد المائية، وذلك سواء بالنسبة للمياه السطحية أو الجوفية، فإن إمكانية إستغلال هذه المياه ماتزال ضعيفة، فمن أصل 19,1 مليار متر مكعب للموارد المائية، فلا يستغل منها إلا نسبة ضئيلة جدا بلغت في سنة 1989 نحو 1,8 مليار متر مكعب.
كما توجد المياه السطحية التي تقدر ب 11,4 مليار متر مكعب وتوجد في الشمال بصفة خاصة أي بنسبة 95%، أما المياه الجوفية فتبلغ نحو 6,7 مليار متر مكعب، وتتواجد في الجنوب وذلك بنسبة 74%.
ويبلغ عدد السدود التي أنجزت حتى سنة 1989 نحو 39 سدا غير أن الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري سواء عن طريق المياه الجوفية أو السدود ضعيفة جدا ولا تمثل نسبة إلا 4% من الأراضي الصالحة للزراعة.

2 ـ المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية الخصبة في بلادنا ضعيفة وقليلة جدا، وذلك إذا حاولنا مقارنتها بالمساحة الكلية للأراضي.
إذ أن أغلب هذه الأراضي هي صحراوية وشبه صحراوية، وتقع أحسن الأراضي الخصبة خاصة في الشمال.
ونظرا للنمو الديموغرافي المتزايد، فإن كثيرا من هذه الأراضي الجيدة حولت طبيعة نشاطها لأغراض غير فلاحية.
كما أن هناك عدة عوامل ساهمت في تقليص خصوبة الأراضي الزراعية وذلك بفعل عوامل التآكل والإنجراف والتصحر والملوحة.

المبحث 3 : مكانة الزراعة في صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية :

إن نموذج التنمية الذي إعتمدته الدولة منذ بداية السبعينات وخاصة منذ المخطط الرباعي الأول 1970-1974، كان يقوم أساسا على التصنيع والصناعات المصنعة كأساس لتحريك وتطوير القطاعات الإقتصادية المختلفة.

وعلى هذا الأساس، فقد إرتفعت الموارد والإستثمارات المادية والبشرية المخصصة لهذا القطاع في ميزانية الدولة.

وإذا كانت إستراتيجية التنمية في السبعينات قد إعتمدت أساسا على "التصنيع والمحروقات" (1) أو نموذج الصناعات المصنعة المعروف نموذج "دوبرنيس" فإن الأستاذ "مراد بوكلة" يرى عكس ذلك، إذا أن التنمية الصناعية التي إعتمدت على قطاع المحروقات ومدى أهميتها الإقتصادية، بدأت في الإقتصاد الجزائري قبل السبعينات، فإذا كانت حصة المحروقات في الإنتاج تمثل 14% سنة 1985 فقد إرتفعت هذه الحصة إلى 48% سنة 1962، وقد إستمر هذا التحيز لصالح المحروقات في المخططات الوطنية للتنمية.

---

(1) MOURAD BOUKELLA
POLITIQUES AGRAIRES DE 1958 A 1970
REPTURE OU CONTINUITE P.112

إذ أن الكثير من المشاريع الصناعية لايمكنها الإنطلاق من غير توفير المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية، كالصناعات الغذائية، والصناعات النسيجية، وصناعة الورق والخشب والصناعات الكيميائية وغيرها من الصناعات الأخرى سواء كانت غذائية أم فلاحية، لايمكنها أن تتواجد وتتطور من غير تنمية وإنتاج مختلف المواد الزراعية الغذائية والمواد الخام الفلاحية.

كما أن الزراعة تحتاج إلى آلات وأسمدة وأدوية ومواد صناعية أخرى، وعلى هذا الأساس، فإن المنتجات الصناعية تستخدم منها جزئيا الزراعة، كما أن الزراعة تستخدم الكثير من منتجاتها في الصناعة، فلا يمكن تنمية المنتجات الزراعية والفلاحية من غير تحديث وتطوير العمليات الإنتاجية بواسطة الألات والتجهيزات الصناعية.

ويكمن السبب الرئيسي لإعتماد إستراتيجية التصنيع وأهميتة في التنمية الإقتصادية إعتبارا لكون البلدان المتقدمة إعتمدت في تقدمها وتنميتها في جميع المجالات والأنشطة الإقتصادية على العنصر الأساسي وهو التصنيع.

وعلى هذا الأساس، فلكي نقوم بتنمية وتطوير القطاع الفلاحي الذي يعاني من تخلف مزمن فلابد من وجود قاعدة صناعية متطورة تستطيع المساهمة في دفع عملية النمو والتطور الإقتصادي.

1- التكامل بين المنتجات الزراعية والصناعية :

إن بعض المنتجات الزراعية تستخدمها الصناعة، فالعلاقة بين الصناعة والزراعة هي علاقة تكامل وإنسجام وترابط فلا يمكن تنمية الصناعة من غير تنمية الزراعة والعكس صحيح، إذ لايمكن تنمية الزراعة من غير تنمية الصناعة لذلك فإنه إذا كانت بعض المشاريع الزراعية أو الصناعية لم تكتمل أو لم تنطلق بعد، فإنه يرجع السبب بالدرجة الأولى إلى نقص أو عدم وجود التنسيق والترابط والإنسجام بين الزراعة والصناعة.

3 - 2 - المخططات الوطنية والإستثمار في الزراعة :

تعتبر الإستثمرات الإقتصادية في المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية أهم القطاعات الأساسية المحرضة لأنشاء فرص العمل والتشغيل.

وفيما يخص القطاع الزراعي والصناعات الغذائية والريفية، فإن توظيف رؤوس الأموال لتنمية وتطوير المنتجات الزراعية الغذائية والفلاحية، وإستصلاحها الأراضي، والتشجير، وإنشاء السدود والري، وإقامة المنشأت القاعدية الريفية وغير ذلك من الخدمات الملازمة والمرتبطة بتنمية وتطوير الزراعة، فإن هذه المشاريع لاتساهم بإنشاء فرص العمل والشغل في القطاع الزراعي فحسب، بل تساهم أيضا في إنشاء وفتح مجالات واسعة للشغل في قطاعات إقتصادية أخرى سواء كانت صناعية أو تجارية.
وفي هذا الصدد، فإن سياسة التنمية الزراعية منذ التسعينات إعتمدت على المحاور التالية :
- ضرورة الإهتمام بالزراعة والري وخاصة الحبوب وإنتاج الحليب وذلك من أجل تقليل التبعية الغذائية التي تكلف الدولة موارد مالية معتبرة سنويا.
وهذا عن طريق مساعدة وتشجيع وإعطاء القروض للفلاحين المنتجين الذين يقومون بزراعة الحبوب والأعلاف وتربية الأبقار والأغنام.
- إستصلاح الأراضي وإقامة السدود وخاصة في الأراضي السهبية والصحراوية.
- تنمية المناطق الجبلية والهضاب العليا وذلك عن طريق تطوير الزراعة الجبلية، وتشجيع الصناعات التقليدية، ومحاولة فك العزلة عن هذه المناطق النائية.

- تنمية وتطوير العمليات الخاصة بالتشجير والمحافظة على الغابات وخاصة المناطق السهبية والأراضي الزراعية المعرضة للتصحر والجفاف.
- تشجيع ومساعدة الفلاحين الصغار وخاصة المتضررين من الكوارث الطبيعية.

ومن الطبيعي أن تساهم هذه المشاريع الكبرى سواء التي تقوم بها الدولة أو الفلاحين الخواص، بإنشاء مجالات واسعة للتشغيل.

وكانت الزراعة تعتبر من أهم الأنشطة الإقتصادية وذلك من خلال نسبة الموارد المالية المخصصة لها، فقد بلغت نحو 20,6% من الإستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967 - 1969) غير أن حصة الزراعة في المخططين الرباعيين الأول والثاني إنخفضت بنسبة محسوسة من 11,76% في المخطط الرباعي الأولي (1970 - 1973) ثم إلى 7,29% خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977).

أما في المخططين الخماسيين الأول والثاني فقد إرتفعت نسبة حصة الزراعة من إجمالي الإستثمارات إذ بلغت نحو 9,88% في المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) ثم إلى 12,9% خلال المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) وفي سنة 1991 فإن حصة الزراعة بلغت 12,7 مليون د.ج وبالرغم من هذه الزيادة فإن حصة الزراعة في الإستثمارات العامة ماتزال ضعيفة جدا ول تعكس مكانة الزراعة في التنمية الإقتصادية.

المصدر : المجلس الوطني للتخطيط 1985-1989 : تقرير تنفيذ المخطط الخماسي الثاني ص.32

- S. BEDRANI PRINCIPAUX PROBLEMES RELATIFS A L'ANALYSE DES POLITIQUE AGRICOLES EN ALGERIE 1992

المبحث IV: الإصلاحات الزراعية :

عرفت الجزائر منذ الإستقلال الوطني حتى سنة 1987 عدة إصلاحات وتغيرات مست بصفة خاصة هيكل تنظيم إستخدام عناصر الإنتاج الزراعية، ويتمثل هذا الإصلاح أساسا في تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وإنعكاساتها على محيط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
وإذا كانت متطلبات المجتمع تتميز بصفة خاصة بالديناميكية والتطور، فعلى هذا الأساس فإن إعادة تنظيم الزراعة نجدها بعد مرحلة معينة تتصدر طليعة الأحداث الملحة والتي تتطلب ضرورة الإجابة عن مختلف قضايا التنمية الزراعية، لذلك فإن بلادنا شهدت مختلف الأنظمة الزراعية التالية :

1 – نظام التسيير الذاتي،
2 – نظام الثورة الزراعية،
3 – نظام إعادة الهيكلة الزراعية،
4 – نظام خاص بمنح الملكية العقارية في إطار عملية الإستصلاح،
5 – نظام المستثمرات الزراعية الناجمة عن هيكلة أراضي التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين.

4 - 1 - نظام التسيير الذاتي :

أ - إنشاء الإستغلالات الزراعية :

لقد إستعملت بعض المصطلحات في الأدبيات الإقتصادية الزراعية منذ الإستقلال وحتى إلى يومنا هذا من غير محاولة شرح دقيق وشامل لهذا المصطلح وذلك حتى نستطيع معرفته والتحكم أكثر في معطاياته.
إذ أن تعبير الإستغلالات الزراعية لا نجد تعريفا شاملا ودقيقا لتحديد مفهوم الإستغلالة الزراعية سواء من حيث طبيعة النشاط وعلاقتها مع الغير.
فالإستغلالة الزراعية ليست وحدة إقتصادية من أجل الإنتاج وتحسين الموارد والوسائل والعلاقات الإنتاجية، كما أنها ليست من طبيعة تقديم الخدمات، حيث أن هذه الإستغلالات تحتوي على أحد العناصر الأساسية للإنتاج الإقتصادي وهو الأرض الزراعية الخصبة جدا. كما أن تجميع

المزارع في شكل إستغلالات زراعية كبيرة من حيث المساحة وقليلة العدد لاتفسرها الإعتبارات الإقتصادية كاستعمال المكننة الزراعية والتكثيف وإستعمال المخصبات والتحسينات الزراعية، بقدر ماترجع هذه الإستغلالات الزراعية المجمعة إلى ضعف وقلة الإمكانيات والوسائل البشرية والمادية في تلك الفترة.

ب - **الأساس التاريخي لنظام التسيير الذاتي :**

لقد نصت مختلف مواثيق الثورة التحريرية على ضرورة إجراء تغيرات جذرية في المحيط الريفي، وتحديث الطرق والوسائل التقليدية في الزراعة، كما أكدت أيضا على ضرورة إصلاح زراعي وترقية الريف إجتماعيا وإقتصاديا، وتصفية الأشكال الإقطاعية والعلاقات الإستغلالية التي تعيش فيها الأغلبية الساحقة من الفلاحين المحرومين في الأرياف.
غير أن المواثيق (مؤتمر الصومام، برنامج طرابلس، ميثاق الجزائر) لم تنص على وضع نظام التسيير الذاتي في الزراعة والذي تبنته في سنة 1963 الدولة الجزائرية.
وكانت مراسيم مارس وأكتوبر سنة 1963 أول تدخل من طرف الدولة الجزائرية وذلك بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية إستغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للإستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون.
وبموجب هذه المراسيم، أممت جميع الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي، وكما أشرنا، فإنه بالرغم من أن هذا الشكل الجديد للتنظيم الزراعي يعكس أفكار الفلاحين وميولاتهم وأهدافهم، غير أنه برز في غياب أية مرجعية تاريخية تحدد مثل هذا التنظيم الخاص بالتسيير الذاتي.
وقد شمل نظام التسيير الذاتي مجموع الأراضي الزراعية التي كان يستغلها المعمرون الأوروبيون والتي بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2,4 مليون هكتارا بحيث نشأت على إثرها إستغلالات زراعية في شكل مزارع فلاحية.
وقد أسندت عملية تنظيم المزارع الشاغرة إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي أنشأ بموجب المرسوم 18 مارس 1963 وتتلخص مهمته فيما يلي :

- الإرشاد الفني وتوزيع القروض والمستلزمات الفلاحية وتقديم كافة خدمات الدعم والإسناد والتسويق.

هياكل التسيير الذاتي :

لقد تدعم نظام التسيير الذاتي بصدور الأمر رقم 68-653 الصادر في 30 ديسمبر 1968 الخاص بتشكيل هيئات التسيير الذاتي، وتتمثل هذه الهيئات مما يلي :

- الجمعية العامة،
- مجلس العمال،
- لجنة التسيير
- المدير.

ويمكن أن نميز في هذا التنظيم الجديد ثنائية في التسيير بين الرئيس ممثل العمال من جهة، وبين المدير الذي يمثل الدولة من جهة أخرى.
وهذه الثنائية في السلطة بين الوظيفتين كانت لها إنعكاسات سلبية على الإنتاج الزراعي.

قانون الثورة الزراعية الصادر بالأمر رقم 73-71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971

إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومحاولة القضاء على التخلف لايمكن أن تكون لها فعاليات إقتصادية ناجعة من غير إجراء تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي وإدماجه في برامج التنمية لمختلف القطاعات الإقتصادية.
فاالإزدواجية الإنتاجية والتخلف المزمن في الريف والفروقات المتواجدة بين سكان الريف وسكان الحضر إن كل هذه العوامل ساهمت في ضرورة إجراء تغيرات جذرية في الزراعة.

إن مراسيم مارس لم تطبق باخلاص حتى في صورتها الناقصة.
مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر
دراسة في الإستعمار والتغيير الإجتماعي والسياسي

أ ـ ضرورة الثورة الزراعية :

إن الثورة الزراعية ضرورة إقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وإنعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين، والذي كان هو السبب الرئيسي في إنخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المتخلفة.
ويظهر هذا التوزيع بأن كبار المستغلين الذين لايمثلون إلا نسبة 3% من مجموع الملاكين يحوزون وحدهم على 25% من المساحة القابلة للزراعة، في حين أن الفلاحين المحرومين الذين يمثلون أكثر من نصف المستغلين لايملكون إلا 10% من نفس تلك المساحة.

ب ـ مبادئ الثورة الزراعية :

تستهدف الثورة الزراعية القضاء على إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنظيم الإنتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة وضمان التوزيع العادل للدخل وتطبق الثورة الزراعية في الأراضي التالية :

- كل أراضي زراعية أو معدة للزراعة،
- النخيل،
- الماشية من الغنم،
- الأرض الغابية،
- المياه المعدة للإستعمال الزراعي.

وبوجب قانون الثورة الزراعية، فإنه قد تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وقد بلغت مجموع هذه الأراضي التي أعطيت للفلاحين بمساحة تقدر بحوالي 1 مليون هكتارا، نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

ميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة 1971

4 - 3 - إعادة الهيكلة الزراعية :

لقد نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين.
واذا كانت الممارسة التشريعية لم تصل إلى إصدار قوانين أو أوامر نظرا للمتطلبات التي تقتضيها معالجة مثل هذه المسائل الزراعية، فإن هذا المنشور حاول وضع الأطر والأدوات والكيفيات قصد تنظيم المزارع على أسس إقتصادية وخاصة كيفية إستغلال الأرض والعقار الزراعي.
إذ أن المراسيم التي نظمت التسيير الذاتي وأيضا قانون الثورة الزراعية، لا نجد فيها المراجع لمختلف الأعمال والتحضيرات والدراسات وتهيئة الشروط الضرورية للنمو والتطور وذلك من أجل وضع نظام جديد للإنتاج.

أ - تنظيم المزارع الفلاحية :

إن الهدف الرئيسي من تنظيم المزارع الفلاحية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي، كان من أجل محاولة إنشاء وحدات زراعية قابلة للإستثمار والإستغلال الزراعي، كما يمكن ويسهل التحكم أكثر في مواردها المالية وعناصرها الإنتاجية الأساسية وبالتالي حتى تستطيع المساهمة بفعالية في التنمية الإقتصادية.
وعلى هذا الأساس، نشأت مزارع فلاحية بلغت نحو 3429 مزرعة إشتراكية بمساحة تقدر ب 3830.000 ه وهذه المزارع الفلاحية الجديدة المتكونة أصبحت مطعمة بكثير من الإطارات الفلاحية المتخصصة من مهندسين وفنيين، بحيث إنتقل عدد الإطارات الفلاحية في هذه المزارع الإنتاجية الجديدة بعد إعادة الهيكلة في سنة 1982 إلى 7600 إطارا منهم 200 مهندسا زراعيا، في حين أن عدد الإطارات الفلاحية في الوحدات الإنتاجية سنة 1977 بلغ 112 إطارا فقط. وسنتناول في هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الرابع

منشور رئاسي الصادر في 14 مارس 1981

ضرورة الثورة الزراعية :

إن الثورة الزراعية ضرورة إقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وإنعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين، والذي كان هو السبب الرئيسي في إنخفاض مستوى المغيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المتخلفة.

ويظهر هذا التوزيع بأن كبار المستغلين الذين لايمثلون إلا نسبة 3% من مجموع الملاكين يحوزون وحدهم على 25% من المساحة القابلة للزراعة، في حين أن الفلاحين المحرومين الذين يمثلون أكثر من نصف المستغلين لايملكون إلا 10% من نفس تلك المساحة.

مبادئ الثورة الزراعية :

تستهدف الثورة الزراعية القضاء على إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنظيم الإنتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة وضمان التوزيع العادل للدخل وتطبق الثورة الزراعية في الأراضي التالية :

- كل أراضي زراعية أو معدة للزراعة،
- النخيل،
- الماشية من الغنم،
- الأرض الغابية،
- المياه المعدة للإستعمال الزراعي.

وبوجب قانون الثورة الزراعية، فإنه قد تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وقد بلغت مجموع هذه الأراضي التي أعطيت للفلاحين بمساحة تقدر بحوالي 1 مليون هكتارا، نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

ميثاق الثورة الزراعية
الصادر سنة 1971

- الدواوين الجهوية لتربية الدواجين، التي نشأت في كل من الشرق والغرب والوسط،
- الدواوين الجهوية للحليب، في الشرق والغرب والوسط،
- دواوين إنتاج الزيتون في الشرق والغرب والوسط،
- الديوان الوطني لإنتاج أغذية الأنعام في كل من الشرق والغرب والوسط،
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، فقد نشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...الخ

4 - 4 - قانون منح الملكية العقارية في إطار عملية الإستصلاح

إن إستصلاح الأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم 83 ـ 18 الصادر في 13 - 8 - 1983 المتضمن منح الملكية العقارية فإن تطبيق هذا القانون لم يحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.
ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الإمكانيات والوسائل الخاصة بإنجاز العمليات المختلفة التي تتطلبها خدمات التهيئة والإستصلاح والتي تحتاج أيضا إلى مجهودات معتبرة وتسهيلات مادية ومالية وخاصة في الولايات الجنوبية الصحراوية النائية.
فمن بين المساحات الزراعية الموزعة على الفلاحين من أجل إستصلاحها والتي تقدر ب 291571 هكتارا لم يتم إستصلاح منها سوى مساحة قليلة جدا بلغت نحو 51603 هكتارا.
وتمثل ولايات أدرار، بسكرة، الوادي، ورقلة، أهم الولايات التي شملها توزيع الأراضي من أجل الإستصلاح وذلك بنسبة تفوق 75% من مجموع الأراضي الموزعة.
وتعتبر هذه الأراضي الزراعية المستصلحة ضعيفة جدا إذا حاولنا مقارنة مساحتها بعدد المستفدين الذي بلغ في سنة 1995 نحو 47972 مستفيدا.
أي أن متوسط مساحة الفلاح من الأراضي المستصلحة أقل من 2 هكتارا.
ومعنى ذلك أن مثل هذه المساحات لاتستطيع أن تشكل حيازات إقتصادية زراعية.

وإذا كانت عملية الإستصلاح بطيئة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، فإن ذلك يرجع إلى أن أحكام القانون الصادر في سنة 1983 أصبحت لاتتلاءم مع التطورات الإقتصادية التي عرفتها بلادنا مما نجم عنها إصدار مرسوم تنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992.07.6 والذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، كما أن هذا الأمر يمنح إمتيازات مالية وشروط أحسن للقيام بعملية الإستصلاح مهما كانت المنطقة ومهما كان النظام القانوني للأراضي الزراعية.

4 ـ 5 ـ قانون رقم 87-19 المؤرخ في 2 ديسمبر 1987 الخاص بضبط كيفيات إستغلال الأراضي العمومية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين

إن الأراضي الزراعية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي جرى تنظيمها بمقتضى القانون المذكور أعلاه وذلك في شكل مستثمرات زراعية سواء كانت جماعية أو فردية.
وبمقتضى هذا القانون، فإن العمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون في هذه الأراضي الزراعية وكذلك بعض العمال الذين لهم علاقة بالفلاحة.
يستطيعون تشكيل وتكوين المستثمرات الزراعية.

أ ـ تكوين المستثمرات الزراعية :

بمقتضى القانون، فإن المستثمرة الزراعية الجماعية تتكون من 3 أشخاص فأكثر، أي أن الفلاحون يستطيعون ضمن المزرعة الواحدة إنشاء عدة مستثمرات جماعية (أو مزارع جماعية)، كما أن القانون سمح بإمكانية تكوين مستثمرات زراعية فردية وذلك في الأراضي الزائدة بعد تكوين المستثمرات الزراعية الجماعية.

وقد سمح هذا القانون إنشاء مستثمرات زراعية بلغت 27131 مستثمرة، منها 22018 مستثمرة جماعية و 5103 مستثمرة فردية. وقد وصل عدد المنتجين الفلاحيين بهذه المستثمرات 165673 شخص.

ب ـ طبيعة التنازل عن الملكية :

لقد نص القانون على إمكانية تنازل الدولة لصالح المنتجين الفلاحيين وذلك في ملكيات مقيدة أو في ملكيات حرة.

الملكيات المقيدة : بناء على المادة "6" من القانون السالف الذكر، فإن الدولة تمنح الفلاحين المنتجين حق الإنتفاع الدائم على الأراضي الزراعية وعلى هذا الأساس فإن قانون المستثمرات الزراعية قد أبقى على الملكية العقارية للأراضي الزراعية في يد الدولة وبالتالي غير خاضعة للمعاملات التجارية.
وأيضا فيما يخص العقارات الأخرى كالمستودعات والبنايات. فإن القانون سمح بإنتقال هذه العقارات إلى المستفيدين الفلاحيين، غير أن القانون إشترط عدم تغيير طبيعة نشاطها الفلاحي أي عدم التصرف فيها بحرية تامة.

ولكن هل هناك معيار أو مقياس موضوعي أخذ بعين الإعتبار عند محاولة إنشاء المستثمرات الزراعية.

إننا لم نجد أية مستندات أو معطيات أو وثائق أساسية أخذت بعين الإعتبار عند محاولة إنشاء أو تكوين المستثمرات الزراعية وخاصة من حيث الأرض الزراعية ونوعيتها، والعتاد الفلاحي، والمياه، والبنايات، والأشجار، والحيوانات...الخ

إذ أن غياب الدراسة الإقتصادية الدقيقة لمحاولة تكوين المستثمرات الزراعية، تفتح إمكانيات واسعة للكثير من الإعتبارات الإدارية والشخصية والعائلية كأساس لتكوين المستثمرة الزراعية.

ج ـ ملكيات حرة التصرف :

لقد إنتقلت إلى ملكية المنتجين الفلاحيين بعض الموارد كالألات وقطع الغيار، والبذور والحيوانات كالأبقار والأغنام وغير ذلك من الوسائل، وحسب القانون، فإن هذه الممتلكات قابلة للإنتقال والتصرف فيها بحرية تامة.

ملخص الفصل الثاني

في هذا الفصل الثاني فإننا عالجنا الموضوع الخاص بإبراز مكانة الزراعة في الإقتصاد الوطني الجزائري وذلك بواسطة الإشارة إلى إعطاء نبذة تاريخية عن النشاط الزراعي منذ عهد الأتراك ودراسة أيضا وضعية النشاط الزراعي خلال المرحلة الأولى من الإستقلال الوطني وتحليل أهم المشكلات الزراعية الأساسية ودراسة أيضا مختلف الإصلاحات الزراعية.

فبالنسبة للملكية العقارية أثناء الحكم التركي ، حاولت الإدارة التركية إدارة الملكيات الزراعية من خلال إنشاء فروقات وتمييزا بين القبائل.

غير أن الإستعمار الفرنسي قام بتهديم أساس وكيان القاعدة الإنتاجية الزراعية، بواسطة إصدار الكثير من الإجراءات التشريعيةوالقانونية وخاصة مراسيم 1863 - 1870 التي كانت تهدف إلى التمييز والفصل بين شكلي الملكية الخاصة بالعرش والملك، كما أن قانون وارني الصادر في سنة 1873 كان يهدف إلى توسيع الملكية الفردية في أراضي العرش حتى تصبح قابلة للتعامل أي للبيع والشراء.

أما الزراعة في الجزائر منذ الإستقلال الوطني كانت تتميز بصفة خاصة بأنها كانت موجهة أساسا للسوق الفرنسي وخاصة زراعة الكروم والحوامض.

كما كان يتميز الإقتصاد الوطني الفلاحي بوجود قطاعين فلاحيين : قطاع عصري يستعمل أحسن التقنيات الزراعية الحديثة ويحوز على أراضي زراعية خصبة، وقطاع تقليدي يتميز بضعف و إنعدام إستعمال التقنيات الزراعية، ونقص الأراضي الزراعية، كما يعيش فيه أغلب الفلاحين المقدر عددهم ب 5 ملايين نسمة، أي أن الإزدواجية القطاعية في الزراعة برزت كعامل سلبي في التنمية الزراعية.

وفيما يخص الحيازات الزراعية، فإن توزيعها غير منسجم مع المساحات الزراعية أو الحيازات الزراعية المطلوبة إقتصاديا.

وتجدر الإشارة أن الحيازة الزراعية التي تقل عن 5 هكتارا تمثل 50% من عدد الملكيات الزراعية، أما من حيث المساحة فلا تمثل سوى 9,1% فقط من المساحة الإجمالية، في حين أن الحيازات الزراعية التي تفوق 50 هكتارا تمثل فقط 1,9% من عدد المالكين في حين تمثل 13,6% من المساحات الزراعية.

وفيما يتعلق بدراسة مكانة الزراعة في صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية، فإن التحيز كان لتنمية وتطوير الصناعة التي تعتمد على الصناعة الثقيلة والتي كانت تتطلب رصد أموال ضخمة من أجل إقامة المشاريع الصناعية.

غير أن هذا النموذج الذي إعتمدته بلادنا في السبعينات الخاص بإختيار عملية التصنيع صاحبه إنكماش وإهمال في القطاع الفلاحي، وفي ضعف نمو الإنتاجية الزراعية وأيضا في عدم الإنسجام التام بين القطاعات الإقتصادية المختلفة مما نجم عنه إعادة النظر في البرامج وفي المخططات الوطنية للتنمية، إذ أن السياسة الزراعية منذ التسعينات إعتمدت بصفة خاصة على ضرورة الإهتمام بالزراعة والري وإنتاج الحليب وإستصلاح الأراضي و إقامة السدود وخاصة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية الصحراوية.

وتجدر الإشارة أن القطاع الزراعي عرف إصلاحات قامت بها الدولة والتي تتلخص في نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإعادة الهيكلة وقانون منح الملكية العقارية في إطار عملية الإستصلاح وإنشاء المستثمرات الزراعية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث :

تطور وضعية التشغيل في الزراعة :

اذا كانت الأنشطة الزراعية منذ الأزمنة التاريخية لعبت دورا هاما في توفير الشغل ومناصب العمل لأغلبية الناس في المجتمع، فإن الزراعة في الوقت المعاصر ماتزال تضطلع بهذه المهمة الإجتماعية والإقتصادية.

وفي بلادنا، فإن الزراعة كان يشتغل فيها الكثير من الناس من مختلف فئاتهم وأعمارهم وأجناسهم من شيوخ ورجال ونساء وأطفال، فيقومون بكثير من الأنشطة الفلاحية كخدمة الأرض وزراعتها وجلب المياه وتربية الأبقار والأغنام وصناعة الأواني المنزلية وغيرها من الأعمال والأنشطة الزراعية والمهنية الريفية.

وأمام هذه الأنشطة المتعددة فإنه من الصعب تحديد مدة العمل لإنجاز وإتمام مثل هذه النشاطات.

وإذا كان التشغيل الزراعي في بلادنا في الماضي عرف تطورا غير أنه في خلال أكثر من ثلاثة عقود من السنين أي منذ الستينات تناقص عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي وذلك لظروف إجتماعية كالهجرة والنزوح الريفي نحو المدن أو لظروف تطور النشاط الصناعي وقطاع الخدمات كالتعليم والتجارة والنقل.

فإذا كان التشغيل الزراعي يمثل 50% من عدد السكان العاملين سنة

1967، فإن هذه النسبة إنخفضت إلى 30% سنة 1977 ثم إلى 25% سنة 1986 . (1)

ونجد الكثير من الدراسات والتحاليل الإقتصادية تأخذ مؤشر نسبة العاملين في الزراعة كمقياس التطور الإقتصادي، غير أنه لايمكن أن يكون مؤشرا دالا على تطور البلد الإقتصادي والإجتماعي.

فمثلا إن بلادنا يشتغل فيها نسبة ضئيلة من العاملين في الزراعة تصل 25% غير أنها تعتبر من البلدان النامية.

وفي هذا الفصل الثالث من البحث فإننا سنحاول فيه دراسة المراحل المختلفة لتطور التشغيل الزراعي في مختلف التنظيمات الإنتاجية الزراعية والعقارية وإستعمال الألات في الزراعة وذلك وفقا للمباحث التالية :

<u>المبحث الأول</u> : نظرة عن تطور التشغيل الزراعي قبل 1962

<u>المبحث الثاني</u> : تطور التشغيل في الزراعة بعد الإستقلال الوطني

<u>المبحث الثالث</u> : الحيازات الزراعية والتشغيل

<u>المبحث الرابع</u> : المكننة الزراعية والتشغيل

---

(1) REVUE ALGERIENNE DU TRAVAIL, L'EMPLOI EN ALGERIE REALITÉS ET PERSPECTIVES DECEMBRE 1987 N°19

V

Text Stamp

المبحث الأول : نظرة عامة عن التشغيل في الزراعة قبل عام 1962

يؤكد الكثير من الخبراء الإقتصاديين أن الجزائر لم تعرف إستخدام العمل المأجور في الزراعة إلا في أواخر القرن التاسع عشر .

فقد لجأ الإستعمار الفرنسي في السابق نتيجة عدم وجود اليد العالة في الجزائر إلى إستخدام السجناء و العسكريين و المهاجرين من المغرب وتونس وذلك لأداء بعض الأعمال الزراعية .

فحسب شولي ، أنه حتى بداية القرن العشرين كان إستعمال اليد العاملة في الجزائر أساسيا بصفة مؤقتة .

ولقد ساهمت بعض أنواع المزروعات التجارية في زيادة وإستعمال على نطاق واسع العمل المأجور مثل زراعة الكروم و الحوامض نظرا لأن التوسع في زراعة هذه المحاصيل التجارية تتطلب الكثير من الخدمات و الأعمال الزراعية .

فكانت منطقة متيجة الخصبة بأراضيها الزراعية و مكانها الجغرافي الممتاز مخصصة أساسا لهذه المنتجات الزراعية التجارية.

كما كانت هذه المنطقة الزراعية الهامة محل إستقطاب وجذب الكثير من العمال الزراعيين وخاصة من المناطق الجبالية الفقيرة المحيطة بها .

ويؤكد أحمد هني أن إدخال زراعة الكرمة في الجزائر كانت بداية لتطوير العمل المؤجور في الإقتصاد الجزائري ، كما أن التوسع في هذه الزراعة كان على حساب بعض المزروعات المحلية الأساسية وأيضا على حساب الطبيعة . وفي بداية القرن التاسع عشر أي في سنة 1914 على سبيل المثال كان المجتمع الجزائري يمثل فيه الملاكون و الخماسون نحو 80 % من السكان .

ويعني ذلك أن العمال الزراعيين لايمثلون إلا نسبة ظئلة من حجم السكان .

ويوضح الجدول التالي هذه الحالات :

توزيع السكان الزراعيون

1960 - 1930

جدول رقم : 3 - 1

الوحدة 10^5

الملاكون	17	%48,6
المزرعون	1	%3,5
الخماسون	11	%31,4
العمال	5	%6,4

المصدر : د. عبد اللطيف بن أشنهو./ تكون التخلف في الجزائر ص 197

- S. BEDRANI : LES POLITIQUES AGRAIRES P.242
- C. CHOULET : MITIDJA AUTOGERIE
- AHMED HENNI : LA COLONISATION AGRAIRE ET LE SOUS DEVELOPPEMENT

وبالنسبة للملاكين فقد إنخفض عددهم أيضا بنسبة كبيرة ، فإذا كان عددهم سنة 1930 يمثل نحو 617544 مالكا فقد إنخفض هذا العدد سنة 1960 ليصل إلى 174000 مالكا أي أنه في الوقت الذي إنخفض فيه عدد الخماسين و الملاكين إرتفع فيه عدد المأجورين ويعيني ذلك تحويل الملاكين و الخماسين إلى عمال أجراء وذلك سواء كانوا عمالا يشتغلون بصفة دائمة أو مؤقتة أو موسمية .

وتجدر الإشارة أن إستخدام الآلات في الزراعة وتطبيق بعض السياسات الزراعية من طرف الإستعمار الأوروبي ، ساهم في تخفيض عدد العمال المأجورين في الزراعة بحيث بلغ 421000 عاملا أجيرا سنة 1960 بعد أن كان عددهم سنة 1954 نحو 579000 أجيرا .

و لايشتغل العمال الزراعيون إلا بصفة موسمية أو مؤقتة بحيث نجد أن 50% من المأجورين في الزراعة سنة 1954 يعملون أقل من 100 يوم عمل في السنة .

وتشير بعض الإحصائيات أن هناك نحو 4599 إستغلالة زراعية لاتستخدم إلا اليد العاملة المؤقتة ، وقد أشار الأستاذ بدراني ، أن مجموع الإجراء الزراعين في سنة 1960 الذين كان عددهم يقدر ب 373000 عاملا أجيرا لاتجد منهم إلا 35 % من الإجراء الذين يعملون بصفة دائمة (1)

غير أنه بعد تطور الزراعة التجارية الرأسمالية وخراب و أملاق الفلاحين الجزائريين تحولت البنية الإجتماعية الريفية ، بحيث أصبح العمال الأجراء في الزراعة يشكلون الأغلبية بالنسبة للسكان العاملين، فقد بلغ عدد العمال الزراعيون سنة 1954 نحو 458000 أجيرا ، أما الخماسون فقد تراجعت نسبة عددهم إلى 9 %.

ويبين الجدول التالي هذه التغيرات في بنية السكان الزراعين :

بنية السكان الزراعيين

1930- 1960

جدول رقم : 3-2

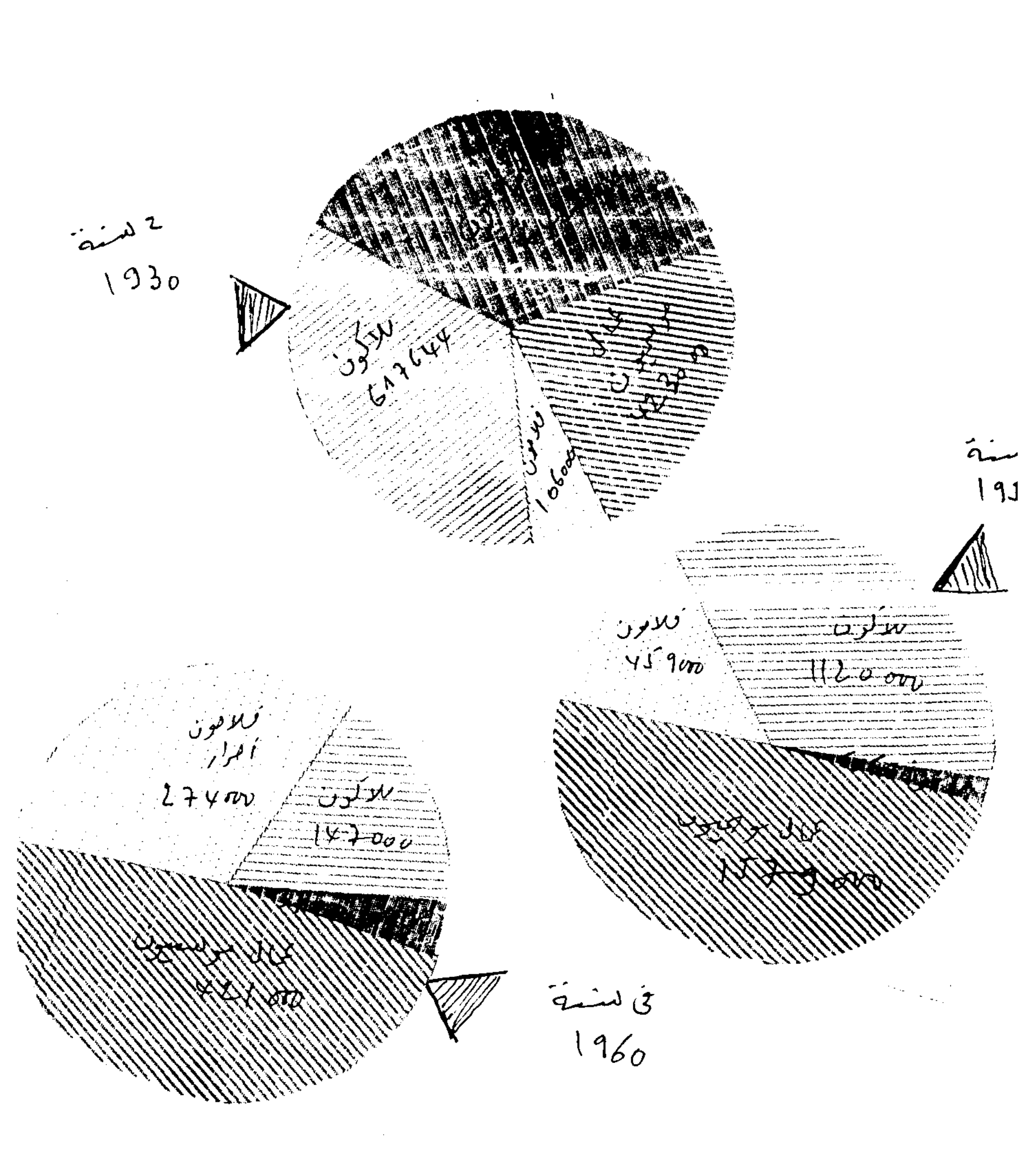
الوحدة 10^4

فئة السكان الزراعين	سنة 1930	سنة 1954	سنة 1960
خماسون	64	6	3
ملاكون	61	112	14
عمال مأجورين	10	45	27
عمال موسميين	42	157	42

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو : تكون التخلف في الجزائر

(1) *S. BEDRANI : LES POLITIQUES AGRAIRES P 242*

تطور السكان الزراعيون (1930 - 1960)



المبحث 2 : تطور التشغيل في الزراعة منذ الإستقلال :

بعد أن إستعرضنا وضعية التشغيل في العهد الكولونيالي نحاول دراسة وضعية وتطور التشغيل وذلك من خلال مختلف التنظيمات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها الزراعة الجزائرية منذ الإستقلال الوطني.

2 - 1 - التسيير الذاتي والتشغيل :

إن المزارع التي كان يشتغل فيها العمال الزراعيون سواء بصفة دائمة أو مؤقتة قبل الإستقلال الوطني، كانت تابعة للمعمرين الفرنسيين.
وبمقتضى المراسيم التي صدرت سنة 1963 فقد أممت الأراضي والألات والحيوانات التي إستولى عليها العمال الزراعيون وبناء على هذه المراسيم فإن العمال بادروا بمباشرة عمليات تنظيم الإنتاج والتسيير في شكل هيئات منتخبة وبمشاركة وإشراف سلطات الدولة.
ولقد حافظ هذا التنظيم الجديد لإستغلال الأرض والتسيير على الفروقات التي كانت متواجدة بين أصناف الفئات العاملة في الزراعة، أي بين العمل الدائم والعمل المؤقت أو الموسمي، وبالرغم من إستمرار هذه الفروقات بين العمل الدائم والعمل الموسمي، فإن العمل الدائم إرتفع بالمقارنة مع العمل الموسمي وذلك خلال سنوات السبعينات، فإذا كان العمل الموسمي في الزراعة سنة 1960 يمثل 65% من مجموع العمل الزراعي، فإن هذه النسبة إنخفضت في سنة 1977 إلى 53%.
ولقد تطور عدد العمال الزراعيين منذ 1967 - 1979 بثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى : من سنة 1967 - 1970 وفي هذه المرحلة عرفت زيادة في عدد المشتغلين بالزراعة فقد إنتقل العمال من 252560 عاملا سنة 1967 إلى 275979 عاملا في سنة 1970.

المرحلة الثانية : من سنة 1972 - 1975 في هذه المرحلة عرف التشغيل إنخفاضا في عدد العمال الزراعيين بمتوسط 23491 عاملا خلال المرحلة.

المرحلة الثالثة : من سنة 1975 - 1979

في هذه المرحلة شهدت إنخفاضا شديدا في عدد العمال الزراعيين بلغ حوالي 30.000 عاملا وذلك بالمقارنة بسنة 1975.

أما حجم التشغيل أي عدد أيام العمل، فقد عرفت هي الأخرى إنخفاضا من حوالي 62 مليون يوم عمل في الموسم الفلاحي 1967- 1968 إلى حوالي 52 مليون يوم عمل خلال الموسم الفلاحي 78-79 أي بنسبة 19,1% .

ونستطيع القول، أن التشغيل في الزراعة خلال عشرين سنة لم يصل بعد إلى المرحلة السابقة عن الإستقلال، ويمكن إبداء بعض الملاحظات التالية :

- إن حجم التشغيل إنخفض نظرا لإعتماد السياسة الزراعية منذ الإستقلال على إقتلاع أشجار الكروم وتعويضها بزراعة الحبوب، حيث أن زراعة أشجار الكروم تتطلب عددا أكبر من الأيدي العاملة.

- إن إنطلاق المخططات الوطنية وخاصة المخطط الرباعي الأول 73/70، عرف بداية ظهور أنشطة صناعية، كما أن هذه المرحلة شهدت تطبيق الثورة الزراعية، وإن مثل هذه السياسات ساهمت بدور كبير في أنسياب

الكثير من العمال الموسميين سواء نحو القطاع الصناعي أوقطاع الخدمات، أو نحو التشغيل في الثورة الزراعية كمستفدين.

ويبين الجدول التالي تطور وضعية التشغيل منذ (1967-1979)

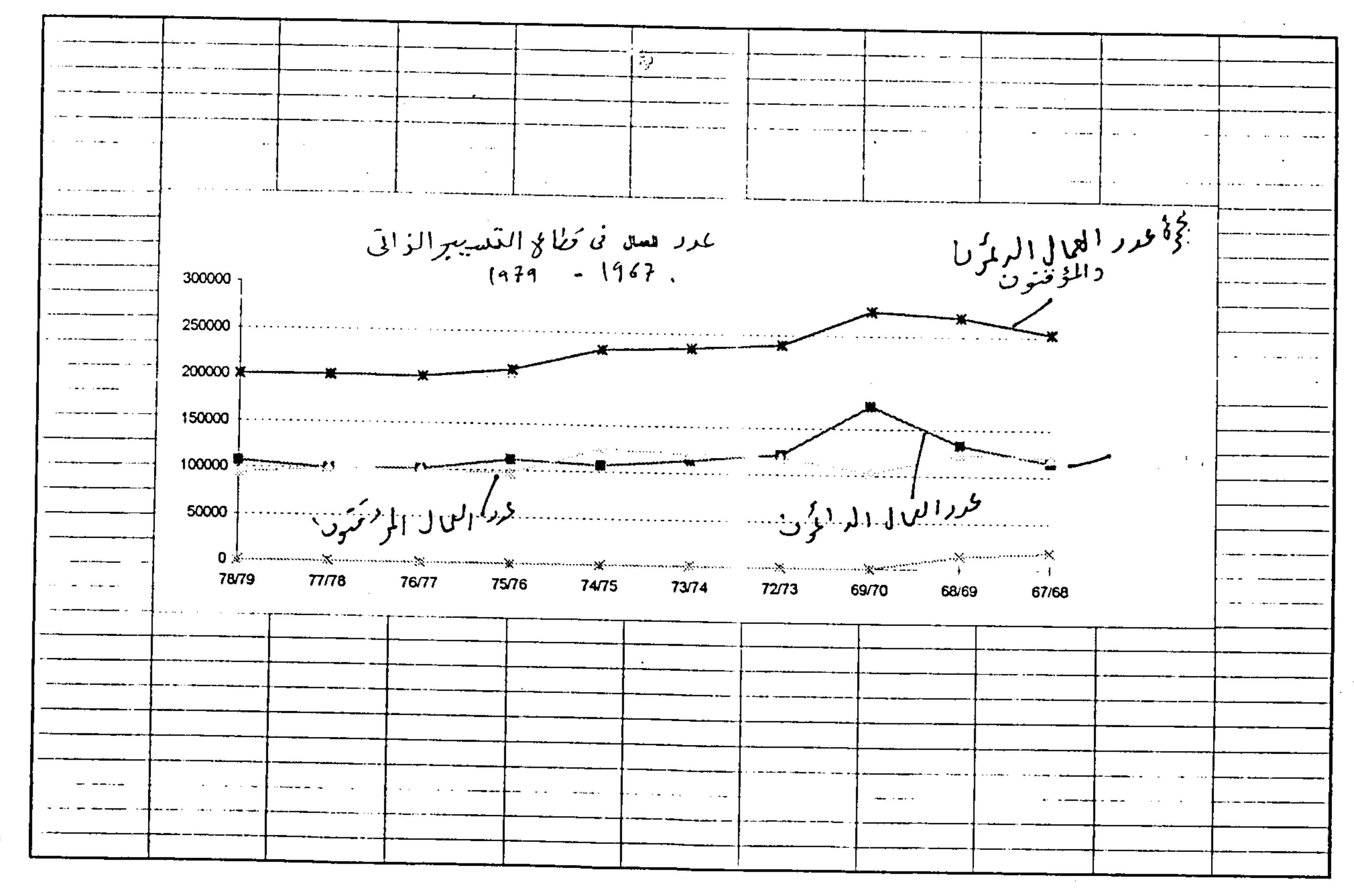
جدول يبين تطور عدد وحجم العمل
خلال سنوات 1967 - 1979

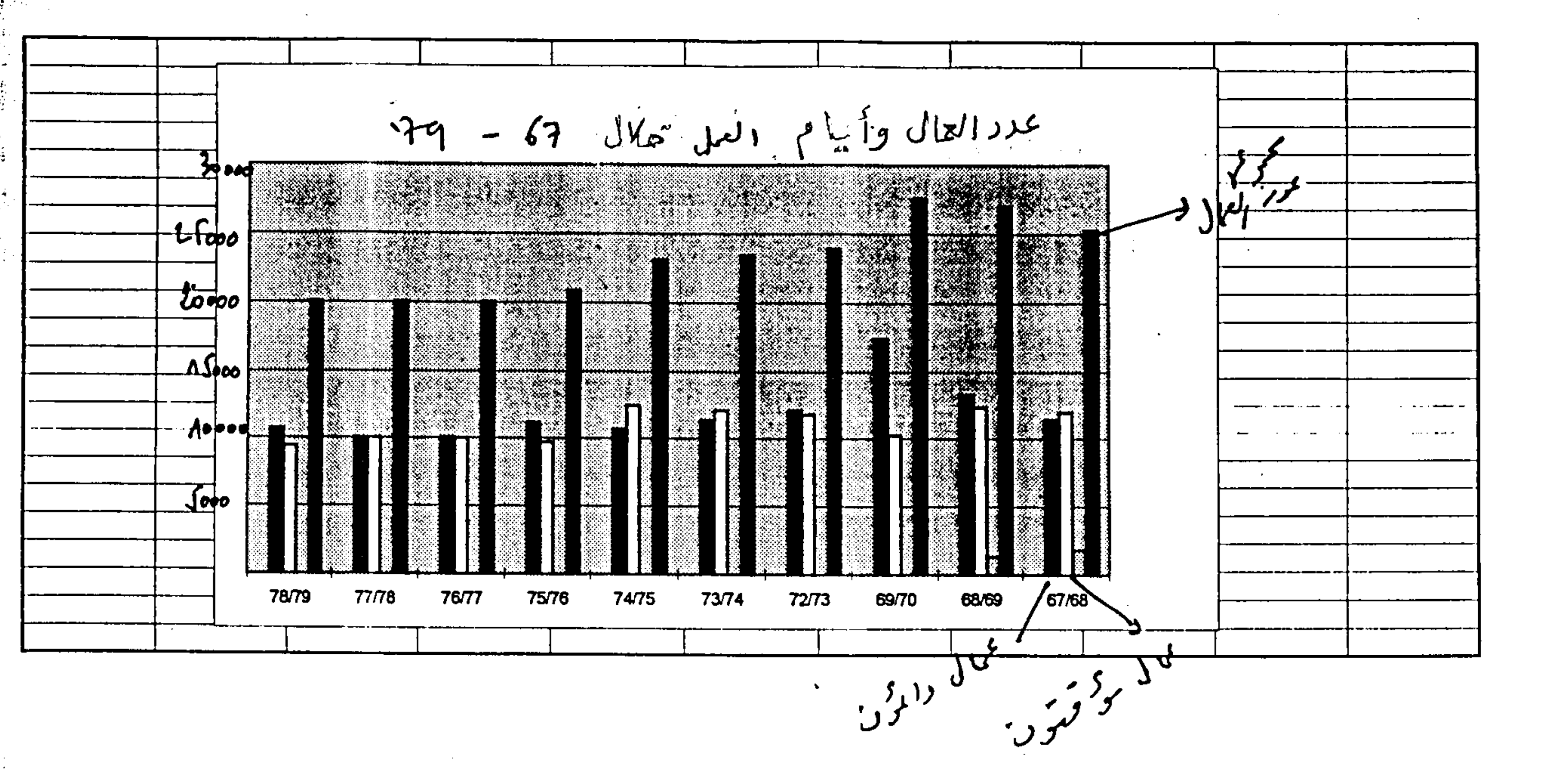
جدول رقم: 3_3 الوحدة 10^6

السنوات متوسط عدد وحجم العمل السنوى	67-68	68-69	69-70	72-73	73-74	74-75	75-76	76-77	77-78	78-79
الدائمون										
- عدد العمال	11	13	17	12	11	10	11	10	10	10
- حجم العمل	3157	3608	4414	3364	3270	3482	3364	3120	3089	3197
المؤقتون										
- عددالعمال	11	12	10	11	12	12	9	9	10	9
- حجم العمل	2627	2593	1911	2354	2616	2491	1975	2244	2320	2039
عمال أخرين										
- عدد العمال	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-
- حجم العمل	0،4	0،3	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع										
- عدد العمال	25	26	27	23	23	23	20	20	20	20
- حجم العمل	6267	6555	6326	5709	5887	5974	5340	5364	5409	5236

المصدر

SOURCE : RAPPORT DU GROUPE INTERMINISTIEL SUR LEMPLOI DANS LAGRICULTURE. MARS 1987 T N°3 .


عدد العمال فى قطاع التسيير الذاتى
1967 - 1979.
مجموع عدد العمال الدائمين والمؤقتين
عدد العمال المؤقتين
عدد العمال الدائمين
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
78/79
77/78
76/77
75/76
74/75
73/74
72/73
69/70
68/69
67/68



عدد العمال وأيام العمل خلال 67 - 79
30000
25000
20000
15000
10000
5000
78/79
77/78
76/77
75/76
74/75
73/74
72/73
69/70
68/69
67/68
مجموع عدد العمال
عمال دائمون
عمال موقتون

2.2 – التشغيل الزراعي خلال المخطط الخماسي الاول 1980 - 1984 :

شهدت هذه المرحلة التى إنطلق فيها المخطط الخماسي الأول إنتعاشا في التنمية الزراعية نتيجة الإستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي ، حيث إرتفعت إلى 19 مليار دج كما عرف الحجم العام للإستثمارات ، خلال مدة المخطط نموا يقدر ب 262 % بالمقارنة مع المخطط السابق .

أ – المخطط الوطني وأهداف التشغيل

إن إحتياجات الزراعة بالنسبة لحجم التشغيل سنة 1984 يقدر بأكثر من 22 مليون يوم عمل بالمقارنة مع سنة 1979 .

وهذه الإحتياجات المتزايدة في أيام العمل تترجمها الإجراءات الخاصة بعملية التكثيف في الزراعة لوسائل الإنتاج ، وتوسيع المساحات الزراعية المروية ، وتطوير تنمية الحيوانات وخاصة تربية الأبقار و الدواجن .... إلخ .

ب– وضعية التشغيل سنة 1984 :

بلغ مجموع العمال الزراعيين في القطاع العصرى (التسبير الذاتي) نحو 401000 عاملا منهم 216320 دائم أي أكثر من 54،16 % و 184681 موسمي أي45،84 % ويتوزع العمال الدائمون على المؤسسات الزراعية التالية :

توزيع عدد العمال الدائمون في القطاع الزراعي العمومي حسب الهيئات

جدول رقم : 3 - 4

الهيئات	التسيير الذاتي	التعاونيات المتخصصة	الدواوين	الإدارة	الإدارة الفلاحية	معاهد التنمية	معاهد التكوين	المجموع
العدد	155368	5876	44354	633	5787	1568	1734	216320
%	71،82	2،71	20،50	0،29	2،70	1،18	0،80	100

SOURCE : RAPPORT DU GROUPE INTERMINISTERIEL
SUR LEMPLOI DANS LAGRICULTURE
MARS 1987 P.6

وبالنسبة لعدد العمال وأيام العمل عرفت تطورا خلال هذه المرحلة كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول يبين عدد العمال وأيام العمل في سنة 1984

جدول رقم : 3 - 5

الوحدة 10 (4)

عدد العمال وأيام العمل أصناف العمال	عدد أيام العمل	عدد العمال
العمال الدائمون	3814	15
العمال الموسميون	1366	18
المجموع	5180	33

المصدر : نفس المرجع السابق ص: 6 — IDEM : P.6

2 - 3 - التشغيل الزراعي خلال المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 :

بلغت الإستثمرات الزراعية في المخطط الخماسي الثاني نحو 30 مليار بعد أن كانت 19 مليارا د.ج خلال المخطط السابق.

وكانت هذه الإستثمرات موجهة أساسا لتنمية المشاريع الزراعية التي تساهم في إنشاء فرص العمل والتشغيل وذلك مثل العمليات الخاصة بتنمية السهوب وإستصلاح الأراضي وتنمية الزراعات الإستراتيجية وإقامة السدود وغير ذلك من المشاريع الفلاحية التي تساهم في تنمية وتطوير النشاطات والخدمات الفلاحية.

وكان هدف المخطط يرمي إلى زيادة عدد العمال إلى 400 عاملا وذلك للمحافظة على عدد العمال في القطاع الزراعي نظرا لأنه في سنة 1985 أحيل على التقاعد نحو 13000 عاملا.

كما تجدر الإشارة أن عدد العمال في سنة 1986 وذلك بالرغم من الإستثمارات لم يرتفع بدرجة محسوسة إذ بلغ نحو 22.4000 عاملا.

2 - 4 - التشغيل الزراعي في القطاع الخاص :

إذاكان القطاع المسير ذاتيا الذي يحوز على أخصب الأراضي الزراعية وأنواع المحصولات الزراعية الأساسية، لم يتمكن من المحافظة على عدد المشتغلين في الزراعة، فإن القطاع الخاص هو عكس ذلك، فبالرغم من الإمكانيات المحدودة لنوعية الأراضي الزراعية وظروف الإنتاج الصعبة فإن هذا القطاع ساهم في تطوير الأنشطة الفلاحية والتشغيل الزراعي.

فإذا حاولنا مقارنة التشغيل الزراعي في قطاع التسيير الذاتي مع القطاع الخاص، فإننا نلاحظ أن القطاع الخاص يوفر 4 مرات أكثر من عدد المشتغلين في قطاع التسيير الذاتي.

وقد عرف أيضا إنخفاضا خلال الفترة مابين 1966 - 1979 فإذا كان عدد المشتغلين في الزراعة سنة 1966 يبلغ نحو 000 81 11 عاملا فقد إنخفض هذا العدد إلى 104100 عاملا في سنة 1973 ثم إلى 850.000 عاملا سنة 1979.

وأن الجدول التالي يبين هذه التغيرات بالتفصيل :

التشغيل الزراعي في القطاع الخاص
1979 - 1966

جدول رقم : 6 - 3

الوحدة (5 10)

السنوات/ أصناف العمال	1996	1970	1973	1977	1979
الدائمون	4	4	4	4	4
الموسميون	7	7	6	58	5
المجموع	11	11	10	9	8

المصدر: Rapport interministeriel sur l'emploi dans l'Agriculture.
MARS 1987 .

نلاحظ من هذا الجدول وذلك بالمقارنة مع عدد العمال الزراعيين في القطاع المسير داتيا ، ان عـدد الموسميين الزراعيين يمثلون عددا أكبر بالمقارنة مع مجموع العمال .

كما أن إنخفاض عدد العمال الزراعيين خلال الفترة المذكورة من 1966 - 1979 كان يتم بأعداد قليلة على خلاف الوضعية في القطاع العمومي .

أما بالنسبة للتشغيل الزراعي خلال سنوات 1985- 1986 فإن عدد العمال إنخفظ من 792000 عاملا سنة 1985 إلى 760.000 عاملا في سنة 1986، أما حجم العمل فد إنخفض من 174 مليون يوم عمل إلى 167 مليون يوم عمل وذلك خلال نفس الفترة.
وأن الجدول التالي يبين ذلك :

تطور التشغيل في القطاع الخاص
خلال 1985 - 1986

جدول رقم : 7 - 3

الوحدة : (5 10)

السنوات عدد و حجم العمل	1985	1986
عدد العمال	7	7
حجم العمل (أيام العمل)	1744	1672

المصدر نفس المرجع السابق

التشغيل الزراعي في قطاع الثورة الزراعية :

إن التشغيل في قطاع الثورة الزراعية عرف تطورا وخاصة بالنسبة للتعاونيات الزراعية الجماعية التى تقوم بتنمية وتطوير المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات وذلك بخلاف تعاونيات الإستصلاح التى عرفت انخفاضا في عدد المستفيدين .

ويتضح من الجدول التالي أن عدد المستفيذين الخواص قد تطور، فإذا كان عددهم في بداية سنة *1976* يمثل نحو *11,4 %* فإنه إرتفع إلى *13,3 %* بالنسبة *1979* وذلك من مجموع عدد المستفيذين .

وبناء على ماورد في معطيات وزارة الفلاحة و الصيد البحرى ، فإن الثورة الزراعية كانت تهدف إلى إنشاء أكثر من *15* مليون يوم عمل في السنة .

ويتبين من الجدول التالي تطور عدد المستفيدين في قطاع الثورة الزراعية .

التشغيل الزراعي في قطاع الثورة الزراعية

جدول رقم : 3-8

الوحدة 10^3

عدد المستفيدين	تعاونيات متعددة	تعاونيات متخصصة	تعاونيات الإستصلاح	مستفيدون خواص	المجموع
3- 12 - 1976	51	5	16	9	98
3- 12 -1978	67	6	9	10	93
3- 12 - 1979	67	7	10	12	97

المصدر : نفس المرجع السابق

2 - 6 - التشغيل الزراعي في المستثمرات الزراعية :

بالنسبة لليد العاملة في المستثمرات الزراعية نتيجة صدور قانون ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية سنة 1987. فبمقتضى هذا القانون فإن المزارع الإشتراكية السابقة أصبحت مهيكلة ضمن مجموعات من المستثمرات الزراعية بلغت نحو 88.000 مستثمرة وذلك سواء كانت هذه المستثمرات جماعية أو فردية.
وتقدر مساحة هذه المستثمرات الزراعية ب 2,2 مليون هكتارا، ويقوم بإستغلالها مجموعة من المنتجين الفلاحيين بلغ نحو 160.000 منتجا.
وبإعتبار أن هذه المستثمرات الزراعية تعتمد أساسا في مجهودها ونشاطها الإنتاجي الفلاحي على المجهود الشخصي للمنتج المستثمر، فإنها لا تلجأ إلى طلب وإستخدام العمل المأجور بصفة دائمة إلا نادرا.

فحسب التحقيق الذي قامت به وزارة الفلاحة والصيد البحري سنة 1995، فإن 1% من الإستثمرات الزراعية فقط تقوم بإستخدام اليد العاملة الأجيرة الدائمة.

غير أن الأغلبية الساحقة من المستثمرات الزراعية، فإنها تلجأ إلى تشغيل اليد العاملة الموسمية وذلك أثناء فترات النشاطات الزراعية المختلفة.
أما من حيث توزيع اليد العاملة على مختلف مناطق الوطن، فإن الساحل الشرقي يستخدم أكثر من نسبة 65% من اليد العاملة الأجيرة.

2 - 7- تطور التشغيل في الغابات والصيد البحري :

لاتقتصر الأنشطة الفلاحية التي تساهم في إنشاء فرص العمل والتشغيل على بعض الفروع الزراعية الخاصة بالإنتاج النباتي أو الحيواني، بل أن هناك بعض الأنشطة الفلاحية الأخرى التي لها أهمية وتلعب دورا هاما وأساسيا في تنمية وتطوير التشغيل الزراعي وخاصة قطاع الغابات والصيد البحري.

أ - قطاع الغابات :

لقد تعرضت الثروة الغابية في بلادنا إلى أضرار جسيمة وخاصة من جراء عمليات التهديم والحرق وقطع الأشجار من طرف الإستعمار الفرنسي، غير أن بعد إحراز الإستقلال الوطني قامت الدولة بإتخاذ إجراءات معينة كانت تهدف إلى ضرورة إعادة الإعتبار للغابات سواء بإعتبارها أداة للمحافظة على البيئة الطبيعية وخاصة الأرض الزراعية من ظاهرة الإنجراف والتأكل للتربة، أو بإعتبارها عنصرا مهما عن طريق إدماجها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

حيث كانت تنمية وتطوير الغابات تهدف إلى ضرورة إمتصاص ظاهرة البطالة التي كانت متفشية في الأرياف ومن جهة أخرى كانت تهدف أيضا إلى محاولة توفير الشروط من أجل إستقرار السكان الريفيين.

وإذا كانت بلادنا تحتوي على مساحات شاسعة، فإن المساحة المخصصة لزراعة الغابات لاتمثل إلا نسبة ضئيلة جدا، بحوالي 3 ملايين هكتارا فقط مخصصة

للأراضي الغابية، كما أن هذه المناطق المزروعة بالغابات متواجدة بصفة خاصة في الشمال وذلك بمعدل 9% وهذا أقل من المعدل الذي يجب أن يكون في حدود 25% من أجل المحافظة على الوضع الطبيعي للبيئة.

1 ـ أهمية الغابات في تطوير التشغيل :

إذا كانت بعض الأنشطة الإقتصادية تتطلب موارد مالية وبشرية ومادية هامة من أجل إنطلاقة وإنجاز المشاريع الإقتصادية، فإن تنمية وتطوير أشجار الغابات لاتتطلب هذه الأموال والوسائل الكثيرة، نظرا لأن أغلب العمليات الخاصة بزراعة الأشجار والمحافظة عليها وتطويرها يغلب عليها الطابع اليدوي، لذلك فإن قطاع الغابات تلعب دورا كبيرا في إحدات وتطور وجود مناصب الشغل للأغلبية الساحقة من السكان الريفيين.

ويمكن حصر الثروة الغابية التي تتمتع بها بلادنا والتي تساهم في إمكانية إحداث مناصب العمل الجديدة فيما يلي :

ـ وجود مساحة تقدر ب 200.000 هكتارا من أشجار غابية صغيرة يمكن إستغلالها وإدماجها ضمن الإقتصاد الوطني،

ـ وجود مساحة نحو 3.000.000 هـ من شجيرات الحلفاء تتطلب ضرورة تهيئتها وتنميتها سواء من أجل الصناعة أو من أجل الرعي والمكافحة ضد التصحر،

ـ وجود مساحة تقدر ب 5000.000 هـ تتطلب التشجير ومحاولة تسخير جزء منها من أجل التشجير الصناعي بهدف إنتاج الخشب وذلك حتى نحاول تقليل من التبعية الخارجية من هذه المادة.

ـ وجود مساحة تقدر ب 12.000.000 هـ وهي عبارة عن أراضي جبلية تتطلب التشجير وذلك بهدف الوقاية من الإنجراف وتعرية التربة.

ب = التشغيل في قطاع الغابات :

إنه بالرغم من الإمكانيات الهائلة التى تتمتع بها بلادنا من الـثروة الغابيـة . فإنهـا لـم تسـاهم فـي تنسـية وتطوير التشغيل .

فإذا كان عدد العمال الذين يشتغلون في قطاع الغابات يبلغ 352 شخصا في سنة 1962 فقد إرتفـع هـذا العدد إلى 3282 شخصا في سنة 1968 .

أما في سنة 1978 ، فقد إرتفع هذا العدد إلى 22880 شخصا ثم إلـى 37066 شـخصا ثم إنخفض فـي سنة 1986 إلى 34304 شخصا . ويرجع هذا الإنخفاض ، مقارنة بنسبة 1984 ، إلى توقف الكثير مـن المشاريع الغابية نتيجة إنخفاض الموارد المالية للدولة من تصدير البترول .

ويبين الجدول التالي هذه التطورات .

تطور التشغيل في الغابات

جدول رقم: 3 ـ 9

السـنـة	عدد العمال
1962	352
1968	3282
1978	22880
1984	37066
1985	33215
1986	34304

المصدر

SOURCE : RAPPORT DU GROUPE
: INTERMINISTERIEL SUR L'EMPLOI DANS L'AGRICULTURE
MARA : MARS 1987

ب ـ الصيد البحري :

1 ـ أهمية الصيد البحري :

يبلغ طول الشريط الساحلي لبلادنا حوالي 1200 كلم من الشرق إلى الغرب. غير أن الإستهلاك الفردي للسمك في بلادنا مايزال ضعيفا جدا، فهو في حدود 4 - 5 كغم فقط في السنة.

وتعتبر هذه الكمية الضئيلة من متوسط الإستهلاك الفردي بأنها لا تعكس الإمكانيات والوسائل المتوفرة، ومن جهة أخرى فإنها تعتبر أدنى مستوى بالمقارنة مع البلدان المجاورة.

2 ـ التشغيل في الصيد البحري :

لم يأخذ قطاع الصيد البحري بعناية ومكانة هامة منذ الإستقلال وذلك من أجل تحديث وتطوير خدمات الصيد البحري، إذ أن الإستثمرات خلال المخطط الخماسي الأول 80 - 1984 لم تبلغ سوى 1030 مليون د.ج ومن جهة أخرى، فإن تنظيم أنشطة الصيد البحري عرفت عدة تغيرات مختلفة الأمر الذي لم يسمح بإنشاء نظام فعال وديناميكي لمهنة الصيد البحري، ونتيجة لهذه الوضعية العامة في ميدان الصيد البحري، فإنها كانت لها تأثيرات مباشرة على تطور التشغيل في مختلف أنواع خدمات الصيد لبحري.

د بلغ عدد الأشخاص الذين يشتغلون في قطاع الصيد البحري سنة 1986 حو 19087 صياد منهم 15700 صياد في القطاع الخاص.

---

source : statistique agricole Juin 1968 P.109

1-ز – **الحيازات الزراعية في القطاع المهيكل :**

بلغت الحيازات الزراعية في القطاع المهيكل 88000 إستغلالة زراعية بمساحة إجمالية تقدر ب 2,28 هكتارا.

وتنقسم هذه الإستغلالات أو الحيازات الزراعية إلى حيازات جماعية وفردية.

أ **الحيازات الجماعية :**

تبلغ عدد الحيازات الجماهية نحو 32000 إستثمارة. ويستغلها 160000 منتجا ويتبين من الجدول التالي توزيع هذه الحيازات.

مساحة الإستغلالات الزراعية

في القطاع المهيكل (العام)

جدول رقم : 3 - 11

الوحدة 10^3

مساحة الإستغلالة	% المساحة	عدد الإستغلالات	عدد المنتجين
أقل من 5 هـ	3,5	1,152	4,384
5- 10 هـ	11,50	3,632	38,896
11- 20 هـ	16,5	5,190	34,416
21- 50 هـ	27,5	8,848	44,176
51- 100 هـ	21	6,732	22,544
100- 500 هـ	19,5	6,315	14,064
أكثر من 500 هـ	00,5	0,128	0,1536

المصدر

REGARDS SUR LE FONCIER N°42 MARS 1995 P.43

Text Stamp

ب. الحيازات الفردية :

بلغ عدد الحيازات الزراعية الفردية 56000 حيازة، وتتوزع هذه الحيازات كما يلي :

الإستغلالات الزراعية الفردية
وحصتها من المساحة وعدد المنتجين بها

جدول رقم 12-3

مساحة الإستغلالة	% من المساحة	عدد المنتجين(10^3)
أقل من 1 هـ	5,5	3,080
من 1 - 5 هـ	35,5	19,882
من6 - 20 هـ	38	21,280
من 21 - 50هـ	20,5	11,479
أكثر من 50 هـ	0,5	0,280

نفس المرجع السابقIDEM P.44

Text Stamp

3-2- الحيازات الزراعية في القطاع الخاص :

إن الحيازات الزراعية في القطاع الخاص ماتزال تعاني من صعوبات كبيرة وذلك من أجل محاولة تكوين وإنشاء إستثمارة زراعية مناسبة للمشروع الإقتصادية و لتطوير وتنمية الإنتاج الزراعي ، فالظروف الإقتصادية و الإجتماعية تركت أثارا سلبية على طبيعة الملكية الزراعية ونشاطها الزراعي كظاهرة التفتت و التقطع للحيازات الزراعية .

فقد بلغ عدد الحيازات الزراعية : 902926 إستغلالة بمساحة إجمالية تقدر ب 4342373 هكتار أي أن متوسط مساحة الحيازة الزراعية تقدر ب 4,89 هكتار ومعنى ذلك أن مثل هذه المساحات الصغيرة لاتستطيع أن تشكل قاعدة لمختلف المشاريع الإقتصادية الزراعية من أجل السوق والمبادلات التجارية .

ويبين الجدول التالي الحيازات الصغيرة وأهميتها بالنسبة لمجموع الحيازات الزراعية في القطاع الخاص :

مساحة الحيازات الزراعية في القطاع الخاص

جدول رقم : 3 - 13

الوحدة 10^3

الحيازات المساحة	أقل من 5 هـ	5-10 هـ	10-20 هـ	20-50 هـ	50-100	أكثر 100 هـ	المجموع
المساحة %	113,25 26	865,06 20	927,55 21	949,61 28	347,93 8	115,95 3	342,373 100
الإستغلالات %	669,55 74,1	124,36 13,1	67,705 7,5	35,041 3,9	5,488 0,6	0,773 0,1	102,926 100
متوسط الحيازة بالهكتار	1,70	6,94	13,7	27,1	63,4	150	4,81

RAPPORT SUR LA SITUATION ACTUELLE
ET LES PERSPECTIVES DE L'AMELIORATION DE SA COLLECTE
DES CEREALES ET LEGUMES SECS.
AVRIL 1987 . P. 14.

3 - دور الحيازات الزراعية في التشغيل :

ماهي الحيازة الزراعية التي تستخدم أكثر لليد العاملة ؟

العوامل الأساسية لزيادة التشغيل في الحيازة :

إن إستخدام العمل المأجور في الزراعة يرتبط بعدة عوامل و مؤشرات معينة كحجم الحيازة الزراعية وتطور درجة الإعتماد على السوق و المبادلات التجارية الزراعية في الإنتاج ، و أنواع المحصولات الزراعية ، وتوفير المياه وإستعمال المخصبات الزراعية ، إن كل هذه العوامل وغيرها تسهم في زيادة إستعمال العمل وتوسيع نشاطات التشغيل في الزراعة على نطاق واسع .

إذ أن الحيازة الزراعية بقدر ماتكون أكثر حجما ، بقدر ما تستعمل أكثر لعناصر الإنتاج المتطورة أي أنها تكثف من إستعمال الآلات و الأسمدة و البذور المحسنة و بالتالي تساهم هذه المدخلات في زيادة إستعمال العمل و التشغيل في الزراعة .

التشغيل الكامل و الجزئي في الحيازات الزراعية :

إن الحجم المناسب للحيازة الزراعية يساهم في التشغيل الكامل للموارد و الطاقات الإنتاجية لمختلف المشروعات الإقتصادية الزراعية و لريفية .

أما في الحيازات الصغيرة فإن إمكانياتها الضعيفة و المحدودة لاتسمح لها بإستخدام الوسائل الإنتاجية لمتطورة، ولذلك نجد أن هذه الحيازات الزراعية تعيش في وضعية التشغيل غير الكامل لطاقاتها البشرية وغالبا ماتكون مدة التشغيل لمثل هذه الحيازات تتراوح مابين 1 - 3 أشهر في السنة ، وتعتبر فترة عملية وجيزة وضعيفة جدا تعكس لنا ظاهرة الهدر الموارد البشرية . وتزداد هذه الظاهرة خاصة عندما تكون المواسم الزراعية سيئة ناجمة أساسا عن أحوال الطقس و الجفاف و الفياضانات إلخ ...

وتبين من الجدول التالي حالات التشغيل غير الكامل في الحيازات الزراعية .

جدول رقم 3-14 **حالات التشغيل غير الكامل في الزراعة** 10 3

الحيازات	مدة العمل أقل من شهر	مدة العمل من 1-3 أشهر	مدة العمل أكثر من 3 أشهر	المجموع
ملكيات > 20 هـ	17،175	7،315	3،630	28،120
ملكيات < 20 هـ	21،825	7،890	4،550	34،335
أقل من 5 هـ	10،330	1،640	1،130	13،100
المجموع %	49،400 65،4	16،845 22،3	9310 12،3	7،555

المصدر : حسين بهلول القطاع التقليدي في الزراعة .
ص 165

فنلاحظ ان 65,4% من التشغيل هو اقل من شهر ومعنى ذلك أن التشغيل غير الكامل يسود مختلف أنواع هذه الحيازات الزراعية الصغيرة وخاصة الحيازات التي تقع في أراضي زراعية ضعيفة من حيث خصوبة الأرض ولا تتوفر على موارد إنتاجية مساعدة.

فحسب إحصائية 1973 فإن حوالي 700.000 إستغلالة زراعية لم تعد تتحصل على دخل، كما أن هذه الإحصائية أشارت إلى وجود 80% من العائلات التي تعيش في الإستغلالات الزراعية صرحت بأن العمل الزراعي أصبح لايساهم إلا بنسبة 15% من الدخل العام.

وهكذا نلاحظ أن التشغيل الثانوي هو الذي يمارس في أغلب الحيازات الزراعية وذلك نظرا لزيادة المدخول المتحصل عليها خارج الأنشطة الزراعية، ولم يكن التشغيل الجزئي ظاهرة متواجدة في الجزائر فقط بل أن هذه الظاهرة متواجدة أيضا في البلدان المتقدمة، ففي اليابان حتى سنة 1965 كان التشغيل الجزئي فيها يمثل نسبة كبيرة بلغت نحو 78,1% من التشغيل الزراعي، وفي بريطانيا وذلك حسب إحصائية 1966 فإن حوالي 220.000 إستغلالة تقوم بالتشغيل الكامل، ونحو 230.000 إستغلالة تقوم بالتشغيل الجزئي.

أما في بولونيا، فإن 50% من الإستغلالات الزراعية تقوم بالتشغيل الجزئي.

3 - 4 - المواسم الزراعية والتشغيل

أ - الموسم الزراعي :

تختلف المواسم الزراعية بحسب طبيعة النشاط الفلاحي ، ففي زراعة الحبوب مثل القمح والشعير فأن الموسم الزراعي يبدأ عادة في شهر

اكتوبر – نوفمبر وفي هذا الفصل تتكثف الأعمال والنشاطات الفلاحية الخاصة بعمليات حرث الأرض وتقليب التربة وتسويتها واضافة
الأسمدة وبذر الأرض. وتختلف احتياجات الأيدى العاملة الزراعية في هذه النشاطات الفلاحية المتعددة وذلك بحسب نوعية الأرض الزراعية وخصوبتها ومساحة المزرعة أو المستثمرة الفلاحية، وطريقة الزراعة المتبعة واستخدام التكنولوجيا الزراعية ، كما تتطلب زراعة الحبوب في فصل أخر الى خدمات أخرى كصيانة النبات والمحافظة عليه من الأمراض والطفيليات والحشائش الضارة ووضع الأدوية.

وتتطلب زراعة القمح الى استعداد وتهيئة عدة نشاطات فلاحية لاجراء في موسم الحصاد وجمع المحصول ونقله وتسويقه والمحافظة عليه.

أما بعض النشاطات الزراعية والخدمات الفلاحية ، فانها تجرى في مواسم زراعية مختلفة مثل زراعة الأرز والذرة ، حيث تقوم هذه النشاطات الفلاحية في فصل الصيف.

وهناك أيضا مواسم زراعية متعددة أخرى كزراعة بعض أشجار الفاكهة والتشجير وجني الحوامض والتمور والعنب والزيتون وغير ذلك من المواسم الزراعية التي تتطلب خدمات وأعمال فلاحية.

وهكذا نلاحظ أن الأنشطة الفلاحية تجرى خدماتها في فصول مختلفة من السنة حسب نوعية النشاط الفلاحي ، فالمنطقة الزراعية التي تختص في زراعة الحبوب على سبيل المثال نجد أن الأعمال الفلاحية وبالتالي

التشغيل الزراعي يتزايد ويتكثف في فصل الخريف والصيف، أما في فصول أخرى فان هذه المنطقة تفتقر الى الأنشطة الفلاحية والتشغيل الزراعي أى وجود البطالة الجزئية في هذه المنطقة الزراعية ، وبالتالي تتعرض القوى العاملة الريفية فيها الى النزوح الريفي والهجرة الداخلية والخارجية.

ب - تأثير الموسم الزراعي :

إن الزراعة تخضع بصفة أساسية الى ظروف الطقس والمناخ والعوامل الجوية المتعددة وخاصة معدل سقوط الأمطار والحرارة المناسبة، وعلى هذا الأساس ، فان الموسم الفلاحي يتحدد بهذا الوسط الطبيعي المناسب لنمو النبات وانطلاقة الأنشطة الفلاحية المختلفة ، فاذا سقطت الأمطار بكميات كبيرة وفي أوقات مناسبة ، فانه بالضرورة يكون الموسم الفلاحي غنيا بمختلف الأنشطة والخدمات الفلاحية التي تتطلب اجراء الكثير من الأعمال المكثفة، أما اذا كان الفصل يتميز بالجفاف ونقص سقوط كمية الأمطار ووجود البرد والصقيع واجتياج رياح قوية فان هذه العوامل كثيرا ما تؤثر على ضعف الأنشطة الفلاحية بالمنطقة.

وهكذا ، فبقدر مايكون التخصص التقليدي لبعض المناطق الزراعية، تتعرض القوى العاملة الزراعية فيها الى البطالة الجزئية. وعلى هذا الأساس ، فان تنويع الأنتاج الزراعي وتطوير تربية الحيوانات وترقية مستوى الخدمات الفلاحية ، وتحديث الطرق والوسائل التقليدية تساهم بدرجة كبيرة في تقليل البطالة الجزئية وتسمح في نفس الوقت بفتح مجالات للتشغيل الزراعي على نطاق واسع في الزراعة.

المبحث 4 : المكننة والتشغيل في الزراعة :

تميزت الزراعة الجزائرية أثناء فترة الإستقلال الوطني بوجود قطاعين رئيسيين قطاع متخلف تقليدي يستعمل الأدوات والوسائل البدائية في الزراعة وقطاع حديث يستخدم المنجزات الفنية والوسائل والعتاد المتقدم في الزراعة. كما أن الزراعة الجزائرية تميزت بصفة خاصة بأنها كانت موجهة نحو الخارج أي تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات الفلاحية المحصورة فقط في الكروم والحوامض والحبوب وذلك على حساب توسيع السوق الداخلي ونسبة المزروعات الغذائية الرئيسية للسكان وقد أدت هذه العملية إلى إرتباط الإقتصاد الوطني والزراعة بكيفية خاصة بالإقتصاد الغذائي الرأسمالي وتدعيم التبعية لإستراد الوسائل والتجهيزات الصناعية اللازمة للزراعة سواء من فرنسا أو من بريطانيا ونتيجة لهذه الوضعية فإن إستعمال الزراعة الجزائرية للألات الزراعية بقي ضعيفا ومتخلفا، ففي الفترة الممتدة بين 1962 - 1966 كان عدد الجرارات ضعيفا جدا فإن جرارا واحدا لمساحة تقدر 204,7 هكتارا غير أن هذه الحالة تغيرت بصورة جذرية منذ 1966 إلى 1993 بحيث أصبح 1 جرارا لمساحة 71 هكتارا. ونستطيع أن نستخلص وضعية الزراعة في الحالات التالية :

- تبعية حادة لإستيراد الألات الفلاحية وقطع الغيار من مصادر مختلفة وخاصة من فرنسا وبريطانيا.

- هيكلة إقتصادية متخلفة ناجمة أساسا عن إنعدام الصناعة والتصدير الفلاحي الوحيد.
- إستمرار الطرق والوسائل التقليدية في الزراعة.

- إنعدام الإطارات والعمال الإختصاصيين في التسيير والصيانة للعتاد الفلاحي.

- وجود بطالة وسوء إستخدام لليد العاملة في الإقتصاد الوطني والزراعة بصفة خاصة.

وأمام هذه الخصائص العامة في الإقتصاد الوطني فما هي الإجراءات التي إتخذتها الدولة لتغيير الوضعية الزراعية المتخلفة ؟ أو بمعنى أخر هل أن إستراتيجية التنمية الإقتصادية الوطنية عملت على زيادة أو تخفيض ترقية التشغيل بصفة عامة والتشغيل في الزراعة بصفة خاصة عند تحديث وإدخال المكننة الزراعية ؟.

4 1 - المكننة الزراعية منذ 1962 - 1966

تميز العتاد الفلاحي في بداية الستينات بالشيخوخة والتوقف المتكرر عن العمل الناجم عن العطب ونقص الغيار وعدم التحكم في الصيانة والإستعمال الأمثل للألات الفلاحية من طرف المنتجين الفلاحيين، فقد كان عدد الجرارات الفلاحية في هذه الفترة الممتدة من 1962 - 1966 قليلا جدا ولا يستجيب للمتطلبات التي كانت تتطلب إجراء خدمات زراعية من الحرث ووضع الأسمدة ومقاومة الأمراض وإجراء العمليات الخاصة بالإستصلاح وغير ذلك من العمليات والخدمات الفلاحية في الزراعة وعلى هذا الأساس فإن المكننة الزراعية في هذه الفترة كانت ضعيفة جدا بحيث أن 1 جرارا لمساحة تقدر ب 204,7 هكتارا وذلك إذا عرفنا بأن الجرارات خلال هذه السنة كان يقدر ب 36636 جرارا ويتبين من خلال حظيرة العتاد الفلاحي لسنة 65/64 الجدول التالي بأن القطاع الخاص كان يحوز على عدد معتبر من الألات الفلاحية خاصة عدد الجرارات وألات الحصاد والدرس.

Text Stamp

حظيرة العتاد الفلاحي 65/64

جدول رقم 3- 15 الوحدة 3 10

المجموع	قطاع التسيير الذاتي	القطاع الخاص تحقيق 65/64	نوع الألات
373	33	339	ألة لتسوية التربة السطحية
73	16	56	ألة للتسوية العميقة للتربة
3	1	1	ألى وضع الأسمدة
7	3	4	ألة البذر
4	1	2	ألة الحصاد والدرس
26	9	17	جرار مطاطي
6	4	1	جرار مجنزر
18	5	12	مضخات
5	2	3	ألة الحش
31	17	13	عتاد المعالجة

SOURCE : STATISTIQUE AGRICOLE JUIN 1968 ; P.109

4 - 2 - المكننة الزراعية خلال سنوات 1967 - 1980

نلاحظ أن إستعمال الجرارات في الزراعة منذ 67 - 77 أي نحو 10 سنوات لم يشهد تطورا وخاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن هذه المرحلة تتميز بإنطلاق المخططات الوطنية للتنمية وإنطلاق عملية التصنيع وإنشاء المركبات الصناعية التي كانت تهدف إلى تدعيم القطاع الفلاحي بالعتاد اللأزم والضروري لإجراء مختلف الخدمات والعمليات الزراعية.حيث أن القطاع المسير ذاتيا في سنة 1977 بقي بالتقريب محافظا فقط على الجرارات التي يحوز عليها خلال تلك العشرية وعلى العموم فإن عدد الجرارات إنخفض خلال هذه المرحلة وهذا يعكس ضعف إستعمال المكننة الزراعية وتحديث وسائل الإنتاج الزراعية ويبين الجدول التالي هذا التطور :

الجدول رقم : 16 - 3

الوحدة : (10 3)

تطور حظيرة الجرارات في القطاع الفلاحي 67 - 77				
السنوات الوحدات الزراعية	1967	1972	1973	1977
القطاع الخاص	18	14	14	10
قطاع التسيير الذاتي	18	17	18	18
حظيرة الشركة الوطنية للإحتياط	1	2	2	-
إستغلالات الثورة الزراعية	-	-	0,6	4
المجموع	39	33	35	39

SOURCE / P. AGRAIRES EN ALGERIE P. 153
C.R.E.A

إذا كان لدينا في القطاع الفلاحي عدد الجرارات في سنة 1977 نحو 39400 جرارا فإن هذا العدد إرتفع سنة 1993 إلى 929132 جرارا أي بالزيادة 889732 جرارا وأيضا بالنسبة للآلات الحاصدة الدارسة فإن عدد هذه الألات إرتفع من 4000 سنة 1978 إلى 85439 ألة حاصدة دارسة أي بزيادة 81439 حاصدة دارسة أي نستطيع القول أن إستعمال الألات خلال هذه المرحلة كان مكثفا وذلك بالنسبة لجميع أصناف الألات الفلاحية ويتبين ذلك من الجدول التالي :

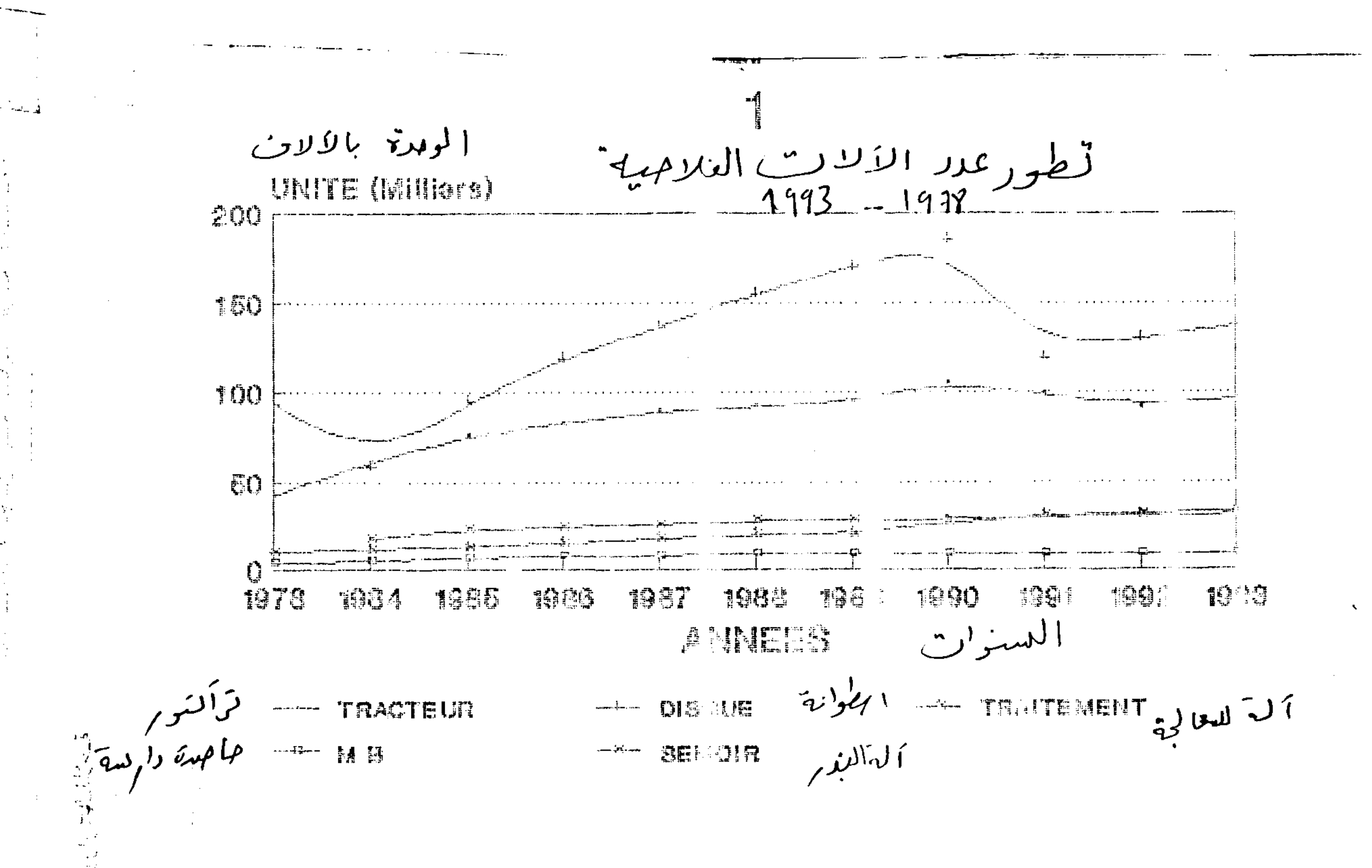
تطور حظيرة الآلات الفلاحية
1993 / 1978

جدول رقم: 3-17

الوحدة 10 (5)

صنف الآلة	1978	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الجرارات	4	6	7	8	8	9	9	10	9	9	9
آلات الحرث	9	5	9	11	13	15	17	18	11	12	13
آلات المعالجة	1	1	1	1	1	2	2	2	3	3	3
آلات حاصدة دارسة	0,4	0,5	0,7	0,8	0,8	0,8	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9
آلات البذر	-	1	2	2	2	2	2	2	3	3	3

المصدر : تقرير عن المكننة في الزراعة لسنة 1993
وزارة الفلاحة و الصيد البحري .


1
تطور عدد الآلات الفلاحية
1993 - 1978
الوحدة بالآلاف
UNITE (Milliers)
200
150
100
50
0
1978
1984
1985
1986
1987
1988
1990
1991
1992
1993
ANNEES
السنوات
TRACTEUR
تراكتور
DISQUE
الطوانة
TRAITEMENT
آلة للمعالجة
M B
حاصدة دارسة
SEMOIR
آلة البذر

٦-٤-إستخدام الألات الزراعية :

فيما يخص إستخدام الألات الفلاحية بطريقة عقلانية فإن هذه الظاهرة الخاصة بتشغيل الألات الفلاحية نلاحظ أن بلادنا تفتقر إلى الدراسة والتحكم في كيفية تشغيل الألة بطريقة أطول مدة ممكنة، فالإستعمال غير الضروري للألة ونقص الصيانة والمحافظة على الألات الزراعية إن كل هذه المظاهر ساهمت في تخفسض مدة التشغيل والإستعمال للألة وذلك لمجمل حظيرة العتاد الفلاحي. إذ تشير الإحصائيات أن معدل تعطل الجرارات والحاصدات الدارسة هو 20% وإن أغلب هذا التعطل يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية عميقة في الألة ويتبين من خلال الجدول التالي الخاص بتوزيع عدد الألات الفلاحية حسب النسبة العمرية.

توزيع حظيرة العتاد الفلاحي

حسب النسبة العمرية

جدول رقم : 3 - 18

العتاد	8 سنوات	9-12سنة	> من12 سنة
الجرارات	50	12	38
الحاصدة الدارسة	43	10	47
آلات الحرث	62	12	26
آلات المعالجة	75	1	24

SOURCE : RAPPORT GENERAL DU SECTEURAGRICOLE P/39 JUIN 1992 MARA

ونلاحظ من خلال الجدول أن الجرارات والحاصدات هي تمثل نسبة كبيرة من الألات الزراعية التي يفوق عمرها 12 سنة.

وتجدر الإشارة أنه من بين الأسباب التي أدت إلى نقص التحكم في حظيرة العتاد الفلاحي مايلي :

- نقص وجود قطع الغيار،
- عدم الملاءمة بين إحتياجات الألات الزراعية والتربة المناسبة،
- نقص وجود الإطارات والعمال الإختصاصيين والمؤهلين لإجراء عملية الصيانة والمحافظة على الألات الزراعية.

6-5- إنتاج وإستيراد الألات الفلاحية وتطور الإنتاج الوطني للعتاد الفلاحي :

لم يبدأ الإنتاج الوطني للعتاد الفلاحي وخاصة بالنسبة للجرارات والحاصدات إلا في سنة 1976 وذلك منذ إنطلاق مصنع قسنطينة وسيدي بلعباس بحيث بدأ يظهر الإنتاج بالإضافة إلى العتاد المستورد من الخارج. وهكذا بالرغم من إنشاء هذه المركبات الخاصة بالعتاد الفلاحي فإن حصة لإستيراد من الخارج بقيت مستمرة إلا أن حصتها إنخفضت لبعض أنواع الألات الفلاحية من الجرارات والحاصدات وبعض الأدوات الأخرى. ويتضح ذلك من خلال هذا الجدول التالي :

Text Stamp

الإنتاج و الإستيراد للألات الفلاحية 1979

جدول رقم: 2 - 19

نوع الألات	الإنتاج الوطني	الإستيراد	المجموع	نسبة الإنتاج الوطنيبالنسبة للإستيراد
الجرارات الفلاحية	4865	42	5507	%88
الحاصدة الدارسة	371	123	494	%75
ألات الحش	287	708	995	%29
ألات لخدمة التربة	870	2609	3479	%25
ألات لوضع السماد	3872	132	4004	%97

SOURCE : P : AGRAIRES EN ALGERIE P : 26
C.R.E.A.

أ ـ وضعية إنتاج وأسعار وتوزيع العتاد الفلاحي :

لقد تطورت المؤسسات الصناعية الخاصة بإنتاج العتاد الفلاحي من محركات ومضخات وجرارات كما عرفت أيضا هذه الألات تغيرات في مستوى الأسعار وفي شبكات التوزيع وخاصة منذ إنطلاق الإصلاحات في القطاع الزراعي في أواخر الثمانينات.

المؤسسات الصناعية لإنتاج العتاد الفلاحي :

تقوم بإنتاج العتاد الفلاحي ثلاث مؤسسات صناعية وهي :

- مؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي،
- مؤسسة إنتاج العتاد الفلاحي بالجزائر،
- مؤسسة طيب دحون.

1 ـ المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي :

إن هذه المؤسسة تحتوي على خمس وحدات بطاقة إنتاجية سنوية كما يلي :

أ ـ مصنع قسنطينة الذي ينتج 5000 جرار و 9500 محرك ديازل،

ب ـ مصنع سيدي بلعباس الذي ينتج 750 حاصدة و 11000 ألة للجني و 20000 أسطوانة للحرث،

ج ـ وحدة رويبة التي تنتج 6800 ألة لخدمة التربة و 6500 عربة وألات أخرى،

د ـ وحدة حمام بوحجر لإنتاج 1500 ألة للحرث و 300 عربة وألات أخرى،

هـ ـ وحدة مصطفى بن براهيم التي تنتج 1900 ألة بذر و 1200 ألة رش وبعض الألات الأخرى.

أي أن هذه المؤسسة طاقتها الإنتاجية تقدر ب 250150 قطعة وذلك لكل أنواع الألات الزراعية المختلفة.

2 ـ مؤسسة العتاد الفلاحي بالجزائر :

وتقوم بإنتاج الألات الزراعية الخاصة بتكسير التربة وبعض الألات الأخرى وذلك بطاقة إنتاجية 2860 ألة زراعية.

3 ـ مؤسسة طيب دحون والتي تقوم بإنتاج ألات زراعية للحرث.

ب ـ المؤسسات الصناعية لإنتاج عتاد الري :

وتحتوي على المؤسسات التالية :

- المؤسسة الوطنية لإنتاج عتاد الري،

- مؤسسة ريكطا لإنتاج عتاد الري،

- مؤسسة أنابيب.

1 - المؤسسة الوطنية لإنتاج عتاد الري :

وهذه المؤسسة تحتوي على الوحدات التالية :

أ - وحدة برواقية التي تنتج 68000 مضخة أفقية و 4000 مضخة للري،

ب - وحدة براقي التي تنتج 1000 مضخة عمودية و 6000 مضخة أفقية،

ج - وحدة رويبة والتي تنتج 500 مضخة عمودية و 200 مضخة أفقية،

د ـ وحدة الأغواط التي تنتج 120 مضخة يدوية و 1000 وحدة عمودية.

2 - مؤسسة ريكطا بحسين داي والتي تنتج 2000 مضخة،

3 - مؤسسة سيام بحسين داي والتي تنتج 2000 مضخة،

4 - مؤسسة أنابيب برغاية والتي تنتج ألات للري متطورة/معمل برج بو عريريج.

4 - 6 - تطور المكننه والتشغيل في الزراعة

أ - تأثير استخدام وتكثيف الألات الزراعية على تطور التشغيل الزراعي :

لقد أدى التطور الواسع لصناعة الألات والمحركات والوسائل الزراعية الحديثة الى زيادة معتبرة في نوعية الأعمال والنشاطات والتخصصات المرتبطة بالزراعة.

وعلى هذا الأساس , فان استخدام الجرار على سبيل المثال في الزراعة لايطرد العمال الريفيين , بقدر ما يسمح لهم بفتح مجالات وتخصصات نوعية في أعمال مختلفة في الميكانيك، والأكترونيك والكهرباء وغير ذلك من الأنشطة المساعدة لتقدم وتحديث الزراعة.

كما ان هذه التخصصات الزراعية الحديثة تضمن في الوقت نفسه الأستقرار في العمل والتشغيل الكامل وتقليل " ظاهرة البطالة الهيكلية" (1) والتخلف في مستوى نوعية العمل والتشغيل في الزراعة.

وفي بلادنا لقد توسع استعمال الألات والمعدات والوسائل الزراعية الحديثة على نطاق واسع، وكانت دافعا قويا لبروز أنشطة وأعمال وتخصصات. مختلفة في مستوى الشغل، بحيث قامت مشاريع ومركبات صناعية ساهمت في خلق ورشات للعمل الزراعي وتحسين وترقية المهارات والخبرات الزراعية , كما لعبت دورا كبيرا في إنشاء معاهد التنمية الفلاحية والمراكز المختلفة للتجارب والأبحاث التطبيقية في ميدان الزراعة.

1- الأستخدام الزراعي في البلاد النامية ص.12 رقم 6 منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة.

ب - تطور أسعار الألات الفلاحية :

لقد كانت أسعار المنتجات ووسائل الإنتاج الفلاحية مقننة من طرف الدولة بصفة إدارية، وذلك حتى سنة 1983 حيث جرت عملية تحرير أسعار المنتجات الزراعية من الخضر والفواكه واللحوم وأصبحت أسعارها خاضعة للسوق أي للعرض والطلب. أما بقية المنتجات الفلاحية والزراعية مثل الحبوب والحليب وكذلك الألات الفلاحية والأسمدة والمبيدات فإن أسعار هذه المنتجات والوسائل بقيت خاضعة لتدخلات الدولة.

وفيما بعد فإن هذه المنتجات والوسائل عرفت هي الأخرى تطورات في أسعارها الناجم عن رفع الدعم وتحرير الأسعار وخضوعها للسوق. ونستطيع أن نميز تطور إرتفاع الأسعار حسب المراحل التالية :

- منذ سنة 1974 لم تعرف زيادة في أسعار الألات الفلاحية بحيث إستقرت حتى سنة 1983،
- منذ سنة 1985 حتى اليوم نلاحظ إرتفاعا مستمرا في أسعار الألات الفلاحية. على سبيل المثال إذا كان سعر الجرار بمؤشر 100 سنة 1974 فقد إرتفع هذا المؤشر إلى 400 سنة 1984. ويبين الجدول التالي تطور أسعار الألات الفلاحية للجرارات والحاصدات سنة 1970 - 1994.

تطور أسعار الآلات الفلاحية

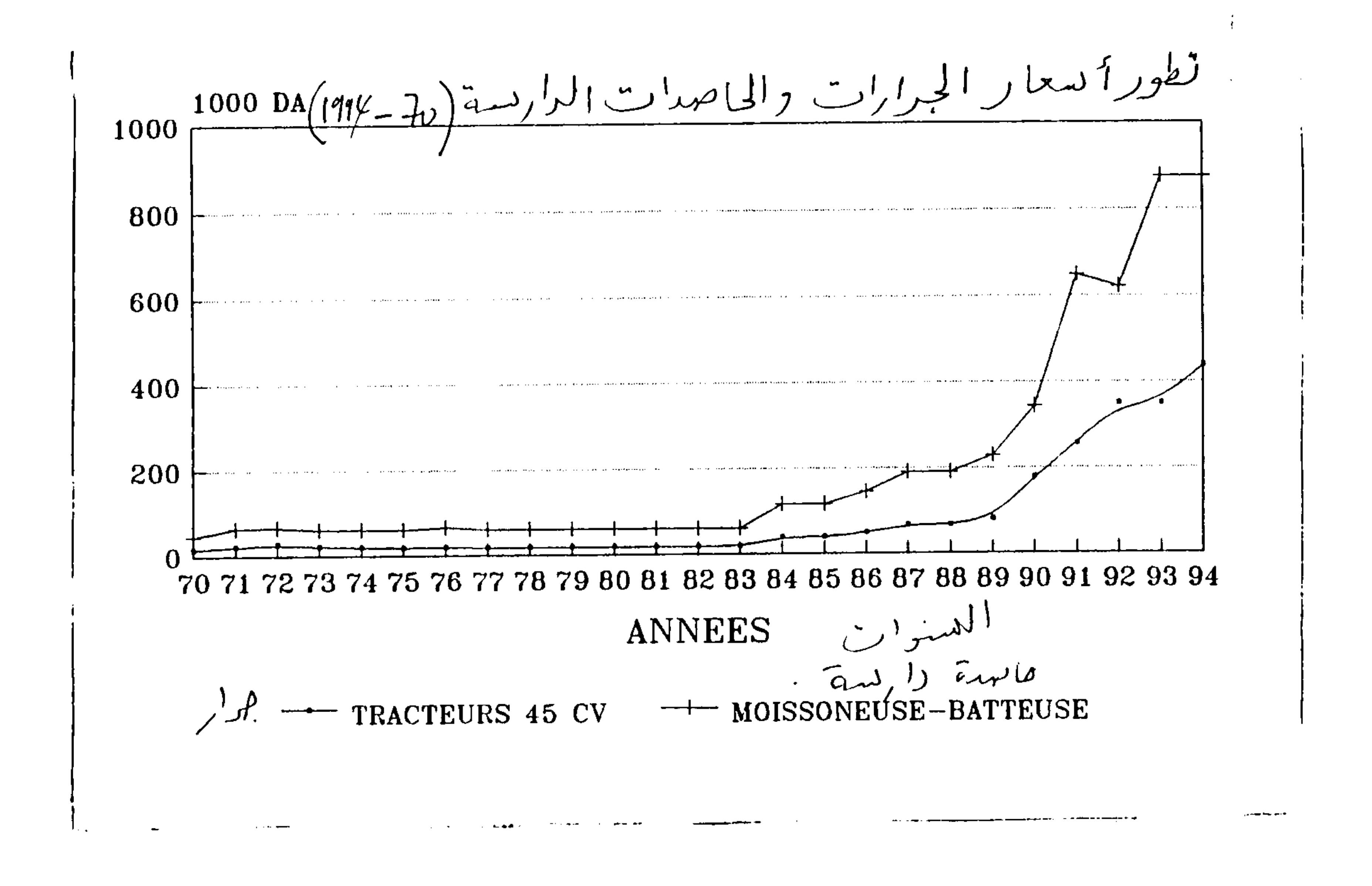
جدول رقم : 3 - 20

الوحدة 10^3 دج

السنوات / الآلات	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82
جرار ذو قوة 45	16	21.9	28.2	21.7	19.9	18.2	19.7	18.2	18.2	18.2	18.2	18.2
حاصدة دارسة	45.6	64.9	66.4	60.5	60.5	60.4	65.5	60.4	60.4	60.4	60.4	60.4

السنوات / الآلات	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94
جرار ذو قوة 45	18.2	38.1	38.1	47.6	66.3	66.3	79.6	17.8	257	350	350	437
حاصدة دارسة	60.4	116.3	116.3	145.4	191.1	191	229.2	344	650	622	876	876

المصدر : تقرير عن المكننة الزراعية لسنة 1993 ـ وزارة الفلاحة والصيد البحري


تطور أسعار الجرارات والحاصدات الدارسة (70-1994)
1000 DA
1000
800
600
400
200
0
70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94
ANNEES
السنوات
جرار
TRACTEURS 45 CV
حاصدة دارسة
MOISSONEUSE-BATTEUSE

وإذا كان يرى بعض المفكرين ان استعمال الألات والتقنيات الزراعية الحديثة تساهم في طرد ألاف من الفلاحين نحو البطالة وبالتالي فان التقدم في الصناعة , حسب هذه الأفكار، وإستعمال الألات الزراعية تكون سببا في ظهور البطالة واملاق وخراب الفلاحين في الريف.

غير أن الواقع يخالف مثل هذه الأفكار، فالبلدان الصناعية المتقدمة الكبرى لم تكن فيها الصناعة سببا في إملاق وخراب الفلاحين، بقدر ما أحدثت تغيرات عميقة في الزراعة قضت في الوقت نفسه على الطرق والوسائل التقليدية، أي ان الزراعة أصبحت قطاعا عصريا يشغل الكثير من الأيدى العاملة المتخصصة والمؤهلة علميا ومهنيا، وكانت هذه القوى العاملة طاقة هامة لزيادة الأنتاج والفعالية الزراعية، وبالنسبة لاستخدام الألات الزراعية والوسائل الزراعية الحديثة في البلدان النامية، فان إستعمال الألات الزراعية بكيفية مدروسة ودقيقة وكذلك بتكامل الألات والمنجزات الزراعية الحذيثة مع تطور الزراعة والتشغيل الزراعي، كان لها تأثير عميق على تطور التشغيل وزيادة إستخدام العمل الزراعي.

لكن غلاء أسعار الألات الزراعية المتزايد يثبط عزيمة الكثير من الفلاحين في إقتنائها وإدخالها في العمل مما قد يقلل اليد العاملة التي تشتغل بهذه الألات ونعود بالتالي الكلام إلى الأساليب التقليدية.
ولا يكون إستخدام الألات في الزراعة سلبيا على تطور التشغيل والأنشطة الزراعية إلا إذا كنا ننظر الى إستخدام الألات بطريقة مجردة

على مستوى الوحدة الإنتاجية، وأيضا إذا كان إستخدام الألات الزراعية يتم بصفة غير إنتقائية وملائمة للإنتاج والإستثمار للمشروع الزراعي.

ج - الألات الزراعية والتشغيل :

إن استخدام الألات "الانتقائية" (1) لايكون الا في الحالات التي تساهم فيها زيادة الإستخدام أو في الحالات التي تكون ضرورية للقضاء على الإختناق الموسمي في عرض العمل ومثال وذلك ضخ المياه من أبار الأنابيب وعمليات تطهير واستصلاح الأراضي الزراعية، فإن هذه الأعمال تتطلب إدخال المكننة الزراعية عليها.

ويختلف إستعمال الألات الزراعية فهناك ألات خاصة بالحرث والحصاد والجني والات أخرى خاصة بالمعالجة والبذر الى غير ذلك من الألات الزراعية المختلفة.

بالاضافة الى ذلك، إن استعمال هذه الألات يتطلب ضرورة وجود المعدلات أو المساحات الزراعية الضرورية، فعلى سبيل المثال لايكون إستعمال الجرار إقتصاديا إلا إذا تجاوزت مساحة المزرعة 50 هكتارا , كما أن إستعمال معدات والات أخرى بالمزرعة يتطلب ضرورة البحث في كيفية التكامل بين استخدمات هذه الألات والمعدات الزراعية مع الأنشطة الزراعية المختلفة , اى البحث عن توزيع الأنشطة والخدمات الزراعية على مختلف الألات والمعدات الزراعية.

---

(1) نفس المرجع السابق ص. 49

وعلى هذا الاساس، فإن إستعمال الألات الزراعية تتطلب دراسة البيئة الزراعية والمساحة الزراعية ونوعية النشاط الزراعي والظروف الجغرافية الى غير ذلك من الشروط اللازمة لإختيار الألات الزراعية وعلاقتها بتطور التشغيل الزراعي، إذا أن العتاد الفلاحي اللازم لمنطقة السهول يختلف بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا والمناطق الجبلية الصحراوية، كما أن الألات اللازمة للخضر والفواكه تختلف عن الألات المخصصة للحبوب واستصلاح الأراضي.

وتجدر الأشارة ان استعمال الألات الزراعية لايتم حسب المواصفات التي تتطلبها البيئة الطبيعية والوضع الأقتصادي والأجتماعي , فقد كان التوسع في استعمال الألات الزراعية بصفة مفروضة على الفلاحين ولم يكن هذا الأستعمال مدروسا , كما ان الشروط الضرورية كانت ناقصة مثل العمال المهنيين لأصلاح الألات وقطع الغيار والصيانة، الأمر الذي ساهم

في وجود مشاكل في حظيرة العتاد الفلاحي فقد كانت الجرارات كثيرا ما تتعطل , وأن معدل إستعمالها كان ضعيفا بالمقارنة مع الكثير من البلدان النامية، فالجرار لايستخدم إلا لسنوات قصيرة 8 - 10 سنوات فقط في الوقت الذى يستخدم في بعض البلدان أكثر من 30 سنة.

كما ان استعمال الألات الزراعية كان يتم لأغراض ومصالح لا علاقة لها بالنشاط الفلاحي، فالكثير من الجرارات تستخدم لشراء بعض الأشياء من مسافة بعيدة كما كانت تستخدم في النقل.

د ـ الاجور واستعمال الالات الفلاحية :

تعتبر الأجور بالاضافة الى تكلفة وسائل الأنتاج الأخرى كمؤشر اقتصادي هام يستعين به صاحب المشروع الزراعي من أجل انتاج بضاعة في السوق.

ودائما في هذه الحالة، فإن المسير يسهر على ضرورة مرازنة إستعمال ومزج عناصر الإنتاج المختلفة فاليد العاملة والألات الفلاحية بطريقة تمكنه من الحصول على ادنى تكلفة ممكنة للحصول بالتالي على أكبر ربح ممكن.

وتكون هذه الحالة طبيعية في السوق الحرة، وأيضا في الحالات والنشاطات التي تتدخل فيها الدولة بطريقة مرنة.

وعلى هذا الأساس، فعندما تتدخل الدولة في تنظيم بصفة صارمة سوق العمل والأجور، وكذلك في النشاطات الأقتصادية، فان الظواهر الإقتصادية تصبح بناء على هذا التدخل غير خاضعة للتحكم فيها وضبطها من طرف المسير في السوق.

وفي هذا الصدد، فإن إستعمال الألات الفلاحية في بلادنا وكذلك استخدام اليد العاملة الزراعية، كانت كل هذه الوسائل تتحكم فيها وتضبطها الدولة، أي ان أجور العمال وكذلك أسعار الألات الفلاحية كانت غير خاضعة للسوق، فكانت الدولة تضع الخطة أو البرنامج تلو الأخر من أجل تحديث

القطاع الفلاحي لمختلف المعدات والألات الفلاحية الضرورية وقد نجم عن هذه الوضعية ما يلى :

* منذ الستينات، لقد كانت أجور عمال القطاع الفلاحي ضعيفة جدا بالمقارنة مع أجور عمال القطاعات الأخرى ولم تكن ظاهرة انخفاض الأجور الفلاحية عاملا على تقليل استعمال الألات الفلاحية، بل بالعكس فانها شهدت تطورا في استعمال الألات الفلاحية وذلك بالرغم من ان أسعارها شهدت استقرارا نسبيا.

* منذ نهاية الستينات 1969 حتى سنة 1984 شهدت هذه المرحلة ارتفاعا مضاعفا للأجورالفلاحية , فاذا اعتبرنا مؤشر الأرتفاع 100 فان الأجور ارتفعت من 26% سنة 1969 إلى 50% سنة 1984. أما أسعار الألات الفلاحية منذ 1974- 1984 فقد بقيت مجمدة تقريبا.

أي خلال هذه المرحلة ان الأجور تضاعفت في حين ان أسعار الألات الفلاحية بقيت مستقرة نسبيا.

لكن بعد سنة 1984، فإن أسعار الألات الفلاحية شهدت ارتفاعا كبيرا وخاصة بعد سنة 1991، بحيث إنتقل سعر الجرار من16000 دج سنة 1984 ثم إلى 437000 دج سنة 1994 . وفي الوقت الذى شهدت فيه إرتفاع أسعار الألات الفلاحية، فإن أجور العمال الزراعيين عرفت هي الأخرى ارتفاعا كبيرا ولكنها لم تصل الى إرتفاع مستوى أسعار الألات الفلاحية.

ولكن لنتساءل، هل يؤدى إرتفاع أسعار الألات الفلاحية بالمقارنة مع أجور العمال الى الأستغناء عن استعمال الألات الفلاحية واللجوء الى طلب أكثر لليد العاملة، أم بالعكس، أى أن ارتفاع أسعار الألات الفلاحية سيؤدى الى الطلب أكثر على الألات الفلاحية ؟

انه بالرغم من ارتفاع أسعار الألات الفلاحية وانخفاض أجور العمال الزراعيين نسبيا، فإن المستثمرين سيفضلون اللجوء الى استخدام أكثر لوسائل الأنتاج الحديثة وعصرنة الطرق والوسائل التقليدية وزيادة الأنتاج الزراعي.

إذ أن استعمال وتطوير وسائل الأنتاج الزراعية وانتشارها في مختلف الأنشطة الزراعية، لم تكن وذلك منذ استعمال الأنسان الأدوات كوسيلة استعمال قوى الأنسان وتطوير عضلاته ومهارته وأفكاره في تحويل وسائل الأنتاج وتحقيق رغباته وبالتالي السيطرة على قوى الطبيعية وتسخيرها لأغراضه المتعددة.

فاستعمال الألة في الزراعة لم تكن على حساب قوى الأنسان بل كان من أجل السيطرة على قوى الطبيعة، وصعوبة ومشقة العمل وأيضا كان استعمال الأنسان للألة من أجل زيادة الإنتاج.

وتجدر الأشارة ان تطور استعمال الألات الزراعية في بلادنا كان على حساب تطور استعمال قوى الحيوانات مثل الأحصنة والثيران والحمير،

فقد كانت هذه الوسائل الحيوانية وما تزال في بعض المناطق الجبلية والريفية تلعب دورا كبيرا في النقل.

وهذا العامل له أسباب تاريخية , بحيث أن الأستعمار الفرنسي لم يساهم في تنمية وتطوير التكامل بين الزراعة وتربية الثروة الحيوانية، كما أنه من جهة أخرى توسع استعمال الألات الزراعية بعد الأستقلال على حساب تنمية وتحسين الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار والأحصنة.

ونستخلص من تطور الأجور واستعمال الألات الفلاحية مرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى :

عندما كانت الدولة تضبط سوق وأجور العمل وأسعار الألات الزراعية، توسعت المكننة الزراعية على حساب العمل الحيواني مثل الخيول والثيران والحمير.

المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة منذ انطلاق السوق الحرة بحيث أصبحت النشاطات الأقتصادية المختلفة خاضعة لظاهرة العرض والطلب , فشهدت تغيرات جدرية لأسعار الألات وأجور العمال وتميزت على الخصوص بارتفاع أسعار الألات الزراعية نسبيا أكثر من الأجور الفلاحية.

وقد ساهمت هذه المرحلة في انكماش في كل من سوق تطور استعمال اليد العاملة الزراعية وأيضا في توسيع استعمال المكننة الزراعية.

ملخص الفصل الثالث

بعدما تطرقنا بصفة سريعة إلى دراسة كل من الزراعة في أدبيات التنمية الإقتصادية وإلى تحليل مكانة الزراعة في التنمية الإقتصادية الوطنية، وقد بينا من خلال تحليل تلك المحاور الرئيسية بأن الزراعة تلعب دورا هاما لابالنسبة للتنمية الإقتصادية فحسب، بل أيضا في إحداث مناصب شغل للكثير من اليد العاملة الزراعية.

وفي هذا الفصل الثالث، فإننا حاولنا تحليل موضوع تطور التشغيل في الزراعة في مختلف القطاعات الزراعية،بحيث أنها عرفت إنخفاضا ملموسا في تطور عدد العمال الزراعيين.

وبالنسبة للقاعدة الإنتاجية الزراعية أي المستثمرة أو الوحدة الإنتاجية الزراعية، فإن القطاع الزراعي لم يتمكن من إنشاء وحدات إقتصادية تستطيع المساهمة بفعالية في الإنتاج والتشغيل الزراعي.

وفيما يخص بعض المدخلات الزراعية ومدى أهميتها في تطور التشغيل فقد بينا بأن المكننة الزراعية وإستعمال المخصبات الزراعية والبذور المحسنة و التقنيات الزراعية الحديثة تساهم بدرجة كبيرة في زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية الزراعية وأيضا تفتح مجالات واسعة لتطور التشغيل لا في الزراعة فحسب ولكن حتى أيضا في القطاعات الإقتصادية الأخرى كالخدمات والصناعة.

الفصل الرابــع

الفصل الرابع :

تأثير سياسة التكوين والسياسة العقارية على التشغيل في الزراعة

بعد أن درسنا بصفة مفصلة في الفصل السابق بعض الجوانب المتعلقة بموضوع تطور التشغيل في الزراعة وبعض المؤثرات عليه، فإننا في هذا الفصل سنتطرق من خلاله إلى مؤثرات اخرى هامة على هذا العنصر الحيوى للتشغيل الزراعي وتتعلق أساسا بتدخلات الدولة في النشاط الزراعي. وفي مجالي التكوين والعقار الفلاحي بصفة خاصة نظرا لأهميتهما في كبح أو تطوير النشاط الزراعي والتشغيل.

ولهذا سنتناول هذا الموضوع في مبحثين أساسيين، ففي المبحث الأول سنتطرق فيه إلى سياسة التكوين في الزراعة ومدى أهميتها وأهدافها.

أما في المبحث الثاني فإننا سنخصصه إلى السياسات العقارية وتأثيرها على التشغيل الزراعي.

المبحث الأول : سياسة التكوين في الزراعة

يعتبر التكوين والبحث والإرشاد الزراعي من أهم العناصر والروافد الأساسية لتحسين الأداء الزراعي والكفاءات العلمية والتطبيقية ورفع مستوى الإنتاجية لمختلف التخصصات الزراعية التي تقوم بالأعمال والأنشطة الزراعية والتسيير لمختلف المجالات المرتبطة بالعالم الريفي.

فالقضايا الزراعية والمسائل والمشكلات المرتبطة بالتنمية الإقتصادية على المستوى الوطني أصبحت في الوقت المعاصر أكثر من أي وقت مضى، تتطلب بالضرورة مواكبة التطورات العلمية وذلك بواسطة التكوين المستمر لليد العاملة الزراعية وتطبيق المنجزات والخبرات العلمية الزراعية حتى نستطيع ونتمكن من تحقيق الرهان الإقتصادي المتمثل في توفير الغذاء للسكان وتحسين المستوى النوعي لمعيشة الأفراد الذين يتزايد عددهم بإستمرار.
وإذا كانت بلادنا تعاني من مشكلات التخلف في الزراعة فإن إحدى هذه العوامل ترجع بالدرجة الأولى إلى ضعف وجود الإطارات الفلاحية وتأخر الكفاءات والتخصصات الزراعية والعمال المؤهلين وكذلك إلى ضعف المتابعة والتخطيط والتحسين المستمر للمعلومات والمنجزات العلمية في الزراعة وإلى نقص إستعمال الإطارات الفلاحية وتوزيعها بكيفية تساهم في تحقيق وتقدم الزراعة والبحث العلمي.

وعلى هذا الأساس، فإنه بالرغم من التكوين المستمر في الزراعة فإن وجود عدد الإطارات الفلاحية بقي ضعيفا فإذا كانت نسبة عدد الإطارات الفلاحية 2,8% من مجموع العمال في الزراعة سنة 1984 فقد إرتفعت هذه النسبة إلى 4,1% سنة 1989 أي أن عدد المهندسين والتقنيين والبطريين ضعيف جدا ولايعكس المتطلبات والإحتياجات المتنامية للتطور والتقدم الزراعي فإن أغلب العمال في الزراعة لايحوزون على أي تكوين وتأهيل لمختلف المهام والتخصصات المتطورة في الإنتاج والتسيير إذ أن الأمية في هذا القطاع الحيوي تشكل أكبر نسبة ضمن القطاعات الإقتصادية فإن أكثر من 70% من العمال الزراعيين أميين.

1 ـ تطور وضعية وجهاز التكوين في الزراعة :

أ ـ تطور وضعية التكوين في الزراعة :

إن تطور السياسة الوطنية في مجال التربية والتكوين منذ 1962 حتى وقتنا المعاصر كانت تهدف إلى تحسين القدرة العلمية والكفاءة المهنية للقوى العاملة حتى نستطيع مواكبة ومسايرة التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر وحتى تضطلع أيضا بمعالجة المشكلات والقضايا المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها بلادنا.

وفي هذا الصدد، فإن مؤسسات التربية والتكوين قد إقتصرت على التكوين لتنمية وتطوير قطاعات إقتصادية كالصناعة والبناء والتعليم، ولكن بدرجة أقل للتعليم والتكوين الزراعي وذلك قصد معالجة المعضلات والقضايا الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية، فضلا على أن المؤسسات التكوينية في الزراعة التي كانت تهدف إلى تأطير وتدعيم القطاع الفلاحي، فبالعكس ساهمت هذه المؤسسات هي الأخرى في تاطير القطاع غير الفلاحي.

وقد نجم عن هذه الظاهرة ضعف التأطير أو انعدامه في بعض الأحيان وذلك بالمقارنة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث أصبح القطاع الفلاحي يستقطب الفئات والعناصر الزراعية التي لم تجد أي مكان لها في الصناعة والبناء والتجارة مما زاد في تفاقم مشكلات التخلف في هذا القطاع وخاصة في المسائل المتعلقة بالإنتاج والتسيير والبحث الزراعي الخ..

وإذا كان ضعف التأطير في الزراعة بالمقارنة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى، فإن هذا العامل يرجع بالدرجة الأولى إلى مختلف الإمتيازات الإقتصادية والمهنية والإجتماعية التي توفرها هذه القطاعات للعمال والإطارات لذلك فإن الكثير من الطلبة لايتوجهون للتكوين في الزراعة، ومن جهة أخرى فإن التكوين التقني في التعليم الثانوي كان غير متواجد.

1 ـ التكوين في الزراعة منذ 1962-1966

تتصف هذه المرحلة بأن المؤسسات التكوينية في الزراعة بقيت كما كانت عليه قبل الإستقلال سواء من حيث المؤسسات أو البرامج التعليمية.

فقد كان متواجدا المعهد القومي بالحراش الذي يشرف على تكوين المهندسين، وكذلك كانت المدارس الجهوية الفلاحية التي تكون الفنيين الزراعيين غير أن مساهمة هذه المؤسسات التعليمية في تكوين الإطارات الفلاحية كان ضعيفا جدا فخلال 6 سنوات لم يكون المعهد القومي الفلاحي بالحراش إلا 82 مهندسا فقط.

أما المدارس الجهوية الفلاحية فلم تكون خلال نفس الفترة إلا 137 فنيا زراعيا.

ويتبين من هذه المعطيات أن عدد الإطارات الفلاحية التي تكونت خلال تلك الفترة كان ضعيفا و لا يستجيب للمتطلبات و الاحتياطات الضرورية للقطاع الفلاحي.
إذ أن إحتياجات المهندسين كانت تقدر خلال تلك الفترة ب 3000 مهندسا أما إحتياجات الفنيين الزراعيين فكان ضعف هذا العدد وهو 6000 فني زراعي .
أما إحتياجات القطاع الفلاحي لبعض الأعمال الفنية و الإختصاصات الزراعية من محاسبين مساعدين ومسيرين التى كانت تقوم بتكوين هذه الإختصاصات مراكز التكوين قصيرة الأجل فإن الإحتياجات كانت تقدرب 17000عاملا مؤهلا غير أنه لم يتحقق من هذا العدد سوى 10586 عاملا مختصا.
أي أننا نلاحظ في هذه المرحلة أن القطاع الفلاحي كان يعاني من نقص عدد الإطارات و العمال الفلاحيين الإختصاصين ، كما أنه في نفس الوقت نرى أن الأهداف التي كانت ترمي إلى تدعيم القطاع الفلاحي بالإطارات و العمال الإختصاصين كانت بعيدة عن تحقيقها وتجسيدها في الميدان الزراعي .

التكوين في الزراعة منذ 1962 - 1966

جدول رقم 4 - 1

السنوات	المعهد الوطني الفلاحي	المدارس الجهوية الفلاحية	المدارس الفلاحية التربصية	مراكز التكوين الفلاحي
1962	3	-	-	-
1963	5	30	110	2078
1964	8	35	100	2777
1965	18	32	110	2731
1966	48	40	142	3000
المجموع	مهندسين زراعيين 82	تقني متخصص 137	عون تقني غير متخصص 462	مكلفون بالتسيير و المحاسبة 10586

الإحتياجات المطلوبة :

3
10

جدول رقم 4 - 2

الاحتياجات المطلوبة للإطارات الفلاحية	3	6	10	17

SOURCE : LES POLITIQUES AGRAIRES EN ALGERIE P.129

2- من سنة 1967 ـ 1969

لم تشهد هذه المرحلة من التكوين إرتفاع ملموس في عدد الإطارات من المهندسين الفنيين بخـلاف عـدد العمال الذين تكونوا لفترات قصيرة الذي إرتفع إلى ضعف تقريبا.
ويتبين ذلك من الجدول التالي :

التكوين في الزراعية من 1967 ـ 1969

جدول رقم 4 ـ 3

المجموع	1969	968 1	1967	مستوى التكوين
88	19	16	53	مهندسين
188	53	51	84	فنيين زراعيين
888	51	288	519	أعوان تقنيين
4905	752	1453	2700	العمال المتخصصين

نفس المرجع ص.13
السابق

3 – التكوين في الزراعة من 1970 ـ 1980

تميز التكوين في هذه المرحلة بإنطلاق المخططين الرباعيين الأولل و الثاني 1970ـ 1973ـ 1974ـ 1977 ثم بتطبيق الثورة الزراعية في سنة 1971.

وكانت الأهداف المسطرة في هذه المرحلة هو زيادة عدد الإطارات الفلاحية والعمال المتخصصين في الزراعة وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء المعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم الذي كان يختص بتكوين المهندسين التطبيقين .وبناء على ذلك فقد إرتفع عدد المهندسين الفلاحين مما ساهم في تغطية الإحتياجات لهذه الفئة من الإطارات الفلاحيةب 113%
أما الإطارات الفلاحية ذات المستوى 2 و3 فإن تغطية الإحتياجات كانت قليلة أي دون المستوى المطلوب فكانت على التوالي 18 % و 11 % وفي المخطط الرباعي الأول 70 ـ 1973 فإن تغطية الإحتياجات لكل فئات الإطارات الفلاحية لم تحقق الأهداف المسطرة ، فعلى سبيل المثال فإذا كانت الإحتياجات للمهندسين تقدر ب 3000 مهندسا فإن التغطية كانت ضعيفة جدا وذلك بعدد 424 مهندسا فقط .
وكذلك بالنسبة أيضا للعمال المتخصصين بحيث كانت الإحتياجات تقدر ب 17000عامل مؤهلا غير أن التغطية بلغت فقط 4245 عاملا مؤهلا فقط .
أما في المخطط الرباعي الثاني 74 ـ 1977 فإن عدد الإطارات الفلاحية التى تكونت لم تساهم في تغطية الإحتياجات المطلوبة إلا نسبيا وذلك بالرغم من إرتفاع عدد الإطارات الفلاحية بجميع فئاتها .
وأن الجدول التالي يبين هذه المعطيات :

إحتياجات التكوين 74 ـ 1977

جدول رقم: 4 ـ 4

المستوى	الإحتياجات المطلوبة	عدد المتكونين	%
V	1853	2096	%113
IV	13323	2448	%18
II و III	88034	9611	%11
المجموع	103210	14155	%14

جدول رقم 49 نفس المرجع ص . 136

إذ يلاحظ أنه بالرغم من الإرتفاع النسبي الخاص بالمهندسين إلى 113 %، غير أن المستويات الأخرى بقيت متدنية و بالنسبة لليد العاملة الزراعية فإن عدد المتكونين خلال الرباعي الثاني لم يرتق إلى تغطية الإحتياجات المطلوبة و التى كانت تمثل 103210 إطارا فلم يتم تغطية سوى 14155بنسبة 14% فقط .

4 التكوين في الزراعة خلال المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984

في هذا المخطط الخماسي الأول نلاحظ إرتفاع في عدد المتكونين من الإطارات الفلاحية بالمقارنة مع المخططين الرباعيين الأول والثاني .

فإذا كان هذا العدد يمثل 14155 عاملا متكونا فإنه من المخطط الخماسي الأول إرتفع هذا العدد إلى 37738 عامل متكون .

كما نلاحظ في هذه المرحلة إرتفاع نسبة الإطارات العليا من مهندسين بالمقارنة مع بقية الإطارات الفلاحية إذ أن هذه النسبة إرتفعت من 39،4 % إلى 57،6 في المخطط الخماسي الأول .

ويتبين من الجدول التالي هذه الإطارات الزراعية :

المهندسين 2056 أي 39،4 %

البيطريين 159 أي 3 %

الفنين الزراعية 3010 أي 57،6 %

فترات قصيرة 32513 متربص

مقارنة بين عدد المتكونين من الإطارات في الزراعة و الإحتياجات المطلوبة في المخططين الرباعي الثاني و المخطط الخماسي .

جدول رقم: 41 - 5

المستويات	المخطط الرباعي الثاني 74 / 77		المخطط الخماسي 80 / 84	
	الإحتياجات	عدد المتكونين	الإحتياجات	عدد المتكونين
V	1،853	2،096	-	2،215
V	13،323	2،448	-	3،010
III و II	88،034	9،611	-	32،513
المجموع	103،210	14،155	-	37،738

5 التكوين في الزراعة خلال المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989

إذا كانت أهداف المخططين الخماسيين ، الأول و الثاني تهدف بالدرجة الأولى إلى إنعاش القطاع الفلاحي وتنمية أهم المحاصيل الزراعية الرئيسية وذلك بواسطة تكوين عدد أكبر من الإطارات الفلاحية من مهندسين زراعين وبيطريين وفنيين ، غير أن تحقيق هذه الأهداف وتجسيدها في الواقع الفلاحي كان أيضا خلال المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1984 بعيدا ولايغطي الإحتياجات المطلوبة لمختلف مستويات التكوين من الإطارات الزراعية .

وإذا كانت الإحتياجات تقدر ب 22400 إطارا، فإن حصيلة التكوين المنجزة بلغت فقط 8700 إطارا .

إذ يلاحظ خلال المخطط الخماسي الثاني عجزا مسجلا لعملية التكوين الخاص بالإطارات الفلاحية وبصفة خاصة بالنسبة للفنيين الزراعيين .

وتتبين من خلال الجدول التالي هذه المعطيات الخاصة بالإحتياجات وعدد الإطارات التي تكونت خلال المخطط الخماسي الثاني .

إحتياجات التكوين وعدد الإطارات التي تكونت خلال المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989

جدول رقم : 6 - 4

15 الوحدة :10

مستوى التكوين	إحتياجات 1985 - 1989	عدد الإطارات التي تكونت من 1985 - 1989	الفرق	نسبة العجز %
المهندسين	2،500	1،600	0 ،900	% 64
البيطريين	0،700	0،600	0،100	% 86
الفنيين السامين	7	1،800	5،200	% 26
الفنيين	12،200	4،700	7،500	% 38،5
المجموع	22،400	8،700	13،700	% 39

Source rapport du groupe inter - ministeriel P 21 MARA

6 تطور هيكل مستويات التكوين خلال المخططين الخماسيين الأول و الثاني :

بالرغم من أن المخططين الخماسيين الأول والثاني في مجال التكوين يهدفان إلى زيادة عدد الإطارات الفلاحية ، إلا أن نسبة الإطارات بالمقارنة مع المجموع العام لليد العاملة المتكونة بقيت دون المستوى المطلوب وذلك بنسبة 42 % تقريبا خلال المخططين الخماسيين الأول و الثاني وإذا أخذنا بعين الإعتبار حصة أونسبة المستويات العليا من الإطارات من مهندسين و الفنيين السامين لاتمثل إلا 1،8 % أي بنسبة ضعيفة وذلك بالمقارنة مع عدد المتكونين في الزراعة .

غير أننا نلاحظ أن تركيبة أو هيكل مستويات التكوين تطورت من المخطط الخماسي الثاني فقد إرتفعت نسبة الإطارات العليا من مهندسين فلاحين وبيطريين 2،8 % في المخطط الخماسي الأول إلى 4،1 % في المخطط الخماسي الثاني .

و الجدول التالي يبين هذه المعطيات بالتفصيل .

تطور هيكل مستويات التكوين 85 - 89 بالنسبة المئوية

جدول رقم : 4 - 7

أصناف العمال في الزراعة	%1984	%1989
إطارات صنف 6	2،8	4،1
تقني سامي صنف 5	5،3	6،3
تقني وعون فلاحي صنف 4	8،0	10،3
أشخاص مؤهلين صنف II و III	26،0	21،8
مجموع اليد العاملة	42،1	42،5

Source CNP Rapport dexecution du plan quinquinal 1985 - 1989 P . 107

ب ـ تطور جهاز التكوين في الزراعة :

إن جهاز التكوين في الزراعة لايقتصر فقط على وزارة الفلاحة فقط، بل أن هناك مؤسسات أخرى تقوم بمهمة التكوين الفلاحي.
ويعتبر هذا التنوع في التكوين الفلاحي، في غياب التنسيق والتشاور والتخطيط للإحتياجات، عاملا مضرا بتطور مستوى التحصيل العلمي وفي نفس الوقت عائقا لمعالجة مشاكل التنمية والقضايا المعاصرة المطروحة.

أ ـ جهاز التكوين في الزراعة 1962 - 1980

يتشكل جهاز التكوين والتعليم في الفلاحة على المستوى الوطني من المؤسسات التالية :
55 مؤسسة حسب القطاعات منها 41 مؤسسة تحت وصاية وزارة الفلاحة، أما 14 مؤسسة الباقية فهي تحت إشراف وزارات مختلفة. وقد شهد التكوين في الزراعة منذ الإستقلال حتى الوقت المعاصر عدة تطورات منها :

أ ـ منذ 1962 - 1970 كانت مؤسسات التكوين في الزراعة خلال هذه الفترة تحت إشراف ووصاية وزارة الفلاحة والتعليم العالي.
إذ كان المعهد القومي بالحراش الذي يكون المهندسين تحت إشراف وزارة التعليم العالي، أما المدارس الجهوية الفلاحية فكانت تشرف عليها وزارة الفلاحة وحتى من الناحية البيداغوجية كانت خاضعة لوزارة الفلاحة وكانت تكون هذه المدارس الفنيين الزراعيين من إختصاصات متعددة.

ب ـ من 1970 - 1979 شهدت هذه الفترة إنشاء المعاهد التكنولوجية العليا والمتوسطة في الفلاحة.

وخلال سنوات 1980 شكل جهاز التكوين في الزراعة إنشاء مؤسسات تعليمية متعددة سواء تحت وصاية وزارة الفلاحة أو تحت وصاية وإشراف وزارات مختلفة كالتعليم العالي والتجهيز الخ.. وكانت هذه المؤسسات تهدف إلى تكوين إطارات فنية في الفلاحة والري والصحة الحيوانية.

2 ـ مستوى التكوين في الفلاحة :

يشمل التكوين في الفلاحة أربعة مستويات :

المستوى الأول :

ويتعلق بالمؤسسات المكلفة بتكوين الأعوان التقنين المساعدين والعمال الإختصاصيين وهذا التكوين الأساسي للعمال في الزراعة يشرف عليه 13 مركزا للتكوين والإرشاد الفلاحي.

المستوى الثاني :

ويختص بتكوين التقنيين المتوسطين في الزراعة في مختلف المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة التي تبلغ نحو 11 معهدا متوسطا.

المستوى الثالث :

وتشرف على تكوين هذا المستوى 8 معاهد التقنيين السامين في الفلاحة وذلك في كل من سيدي بلعباس والخميس وسكيكدة والبليدة وباتنة ومعسكر وتيارت.
و 4 معاهد لتكوين الفنيين السامين في الصحة الحيوانية وذلك في كل من البليدة وقسنطينة وباتنة وتيارت.

المستوى الرابع :

وهذا المستوى تقوم به المؤسسات المختصة بالتكوين الطويل الأجل في الفلاحة ومنها :
11 معهدا لتكوين المهندسين مثل معهد الحراش، بليدة، تيزي وزو، ورقلة، مستغانم الخ...
5 معاهد للتكوين من البيطرة في كل من الحراش، البليدة، قسنطينة، باتنة، تيارت.

1 معهد للتكوين في التكنولوجيا الغذائية

1 معهدا لتكوين المهندسين في الري في البليدة

وتجدر الإشارة إلى أن جهاز التكوين يوفر أكثر من 12000 منصب بيداغوجا، غير أن وزارة الفلاحة تشرف فقط على 6900 منصبا.

3 ـ محتوى تكوين الإطارات وإستعمالها في الزراعة :

إن تطور عدد المؤسسات التكوينية وزيادة عدد المتخرجين من الإطارات الزراعية من مهندسين وفنيين وبيطريين وذلك منذ سنوات طويلة لم يساهم في تكييف مختلف التخصصات الزراعية حسب الإحتياجات التي تتطلبها التنمية الزراعية وخاصة في ميادين الصحة الحيوانية والري، والمحاسبة وتنظيم الإنتاج وغير ذلك من التخصصات الملحة.

إذ أن الهدف من التكوين هو سد الإحتياجات في الفروع والتخصصات المطلوبة، غير أن عند دراسة الواقع نجد غير ذلك، فعلى سبيل المثال إذ كانت بلادنا في حاجة ماسة إلى الري والآلات الزراعية والمحافظة على الأراضي الخصبة، فإن التخصصات الزراعية في هذه الميادين ضعيفة جدا من حيث التأطير.

ومما يلاحظ أيضا أن المستوى العالي من الإطارات الزراعية يتجه للعمل في الإدارة أكثر من التخصصات الزراعية فبالنسبة للإطارات العليا من المهندسين الفلاحيين في عام 1970 على سبيل المثال من بين 252 مهندسا، فإن التعليم والإدارة يحوزان على أكثر من 60% من عدد المهندسين الزراعيين، أما البقية الأخرى من عدد المهندسين فإنها تتوزع بنسبة ضئيلة على التخصصات المهمة مثل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والتخطيط.

أ ـ تكوين الإطارات الفلاحية وإستعمالها في الزراعة :

إذا حاولنا أن نطرح بعض التساؤلات فيما يخص تكوين الإطارات الفلاحية وإستعمالها فعليا في القطاع الزراعي، فهل نجد أن المهندسين الزراعيين والفنيين والبيطريين، الذين تكونوا منذ مدة طويلة يشتغلون بصفة فعلية في الزراعة أم أن العدد الأكبر من هذه الإطارات تسرب للعمل في قطاعات إقتصادية أخرى غير زراعية ؟

غير أن العدد الهائل من الأطارات الفلاحية غير مستخدم ومشغل بطريقة وبكيفية جيدة وذلك حسب التخصصات الزراعية التى تكونت فيها ومن جهة أخرى فان توزيع هذه الاطارات الفلاحية على مختلف المناطق الزراعية غير منسجم فكثيرا ماتكون الاطارات السامية شبه منعدمة في بعض المناطق وخاصة الأطباء البيطرين والمهندسين الزراعين في الري واستصلاح الأراضي الزراعية.

ب ـ توزيع مستويات التكوين على مختلف التخصصات الزراعية.
ان الأطارات السامية من المهندسين كثيرا ماتتركز في الادارة وذلك بنسبة 49% ، أما التخصصات الزراعية الأخرى فان الاطارات العليا تكاد تنعدم وخاصة في الري والأنتاج النباتي وذلك بنسبة 1% و 4% وذلك على التوالي.

أما مستويات الأطارات من العمال المتخصصين والمهندسين فانها بالعكس تتركز غالبا في العماليات والنشاطات المرتبطة بالانتاج النباتي وذلك بنسبة 30% أما الأدارة فلا تتواجد الأنسبة 11% ويبين الجدول المتالى هذه التغيرات :

توزيع مستويات التكوين على مختلف التخصصات الزراعية

جدول رقم : 4 - 8

المستوى	V		IV		III		المجموع	
التخصص	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الإنتاج النباتي	11	4	58	13	916	36	985	30
الإنتاج الحيواني	9	3	18	4	224	9	251	8
الغابات	30	12	162	36	798	31	990	30
الري	1	-	1	-	-	1	3	-
الآلات الفلاحية	-	-	3	-	2	-	5	-
التسيير	-	-	6	1	22	1	28	1
بقية التخصصات الزراعية	45	18	53	12	211	8	309	9
التعليم	28	11	82	18	105	4	215	7
التخطيط	5	2	17	4	96	4	118	3
الإدارة	123	49	48	11	190	77	361	11
المجموع	252	100	448	100	2565	100	3265	100

Enquête sur la situation des effectifs
Encadrement q 1 30 juin 1979

ويتضح من الجدول السالف الذكر، أن الإطارات الزراعية المتخصصة في مجالات زراعية مختلفة غير متجانسة وذلك سواء من حيث توزيعها على أهم التخصصات الزراعية أو من حيث توزيع أصناف الإطارات الزراعية على مختلف التخصصات الزراعية.

إذ أن الإنتاج النباتي والغابات يستحوذان على أكثر من 60% من الإطارات الزراعية بكل أصنافها فيما تبقى التخصصات الأخرى ضعيفة من حيث التأطير وخاصة الري والعتاد الفلاحي والتسيير.

أما فيما يخص توزيع الإطارات الزراعية على مختلف التخصصات الزراعية، فإن الإطارات العليا من مهندسين وبيطريين لاتتمركز خاصة في مجال الإنتاج أي في الأنشطة الزراعية التي تكونت من أجلها. إذ أن 49% من الإطارات العليا تمارس نشاطها في الإدارة، غير أن بعض التخصصات الزراعية التي تتطلب إطارات عليا مثل الري والعتاد الفلاحي، فإن نسبة الإطارات العليا في هذه التخصصات ضعيفة جدا.

التأطير في الزراعة حالة

عدد الإطارات الفلاحية

المشتغلة في كل المؤسسات الزراعية 1979

جدول رقم 4 ـ 9

الهيئات	الإطارات الفنية	الإطارات الإدارية	الإطارات الأجنبية	المجموع
ـ الدواوين ـ شركة الإحتياط الفلاحية ـ ورشات الثورة الزراعية للبناء	2681	2639	31	5351
معاهد التنمية الفلاحية	798	20	28	846
– تعاونيات المتعددة الخدمات – تعاونيات المحاسبة – صندوق التعاون الفلاحي	2145	1070	1	3216
– المعهد الوطني للتطوير والدراسات الريفية	148	28	6	182
–المعاهد الفلاحية – مراكز التكوين	749	49	247	1045
– المديريات الفلاحية للولايات – الوزارة	4934	243	137	5314
– الاستغلالات الفلاحية	543	80	–	623
المجموع	11998	4129	450	16577

ونستخلص من خلال تلك المعطيات مايلي :

1 – إن الاطارات العليا تتمركز خاصة في الأدارات الفلاحية سواء كانت على المستوى المركزى أو المحلي.

2 – إن الوحدات الإنتاجية أي المزارع الفلاحية تفتقر الى الإطارات العليا من المهندسين والبيطرين وخاصة في بعض الولايات مثل بسكرة، سطيف، باتنة، تيارت.

3 – إن الإطارات العليا تتمركز خاصة في الولايات الزراعية التي يتواجد بها الدواوين الفلاحة ومعاهد التنمية ومؤسسات الدعم مثل عنابة ، البليدة.

4 – ضعف التأطير الفلاحي في بعض الولايات خاصة في بسكرة، سطيف، باتنة، البويرة.

5 – إن الإطارات العليا تمثل نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع مجموع الإطارات الفلاحية.

ج ـ توزيع عدد الإطارات الفلاحية على مختلف المناطق الزراعية :

بإعتبار أن المناطق الزراعية في الجزائر تختلف من حيث خصائص الطبيعية الهامة لنشوء تطور الأنشطة الفلاحية من زراعة المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات والأنشطة الريفية التقليدية، وعلى هذا الأساس، فإن توزيع عدد الإطارات الفلاحية يختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط الفلاحي.

وبصفة عامة، فإن الإطارات الفلاحية تتركز خاصة في المناطق الساحلية التي تمتاز بظروف وعوامل طبيعية وإقتصادية هامة بإختلاف مناطق الهضاب العليا و الجنوب والتي ماتزال تعاني من النقص في عدد الإطارات الفلاحية.

ولقد حاولنا تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق وذلك لمعرفة حصة كل منطقة من الإطارات الفلاحية :

1 ـ المنطقة الشرقية وتمثل عنابة، سطيف، أم البواقي

2 ـ المنطقة الغربية وتمثل وهران، سيدي بلعباس، تلمسان

3 ـ المنطقة الوسط وتمثل البليدة، الجزائر، تيزي وزو

4 ـ الهضاب العليا وتمثل بسكرة، الجلفة، الأغواط

5 ـ منطقة الجنوب وتمثل تمنراست، أدرار، بشار.

وبناء على معطيات التي قامت بها وزارة الفلاحة من تحقيق في سنة 1979 فإن عدد الإطارات الفلاحية سواء كانت هذه الإطارات إدارية أو تقنية بلغ نحو 16577 إطارا تتوزع كما يلي :

الشرق :	1906	إطار	أي	%11,49
الوسط :	4091	"	"	%24,67
الهضاب العليا :	591	"	"	%3,56
الجنوب :	143	"	"	%0,86

وهكذا يتضح من هذه البيانات أن هناك عدم التوازن في توزيع الإطارات الفلاحية على مختلف مناطق البلاد وخاصة المناطق التي تتطلب ضرورة تدعيمها بالإطارات والتخصصات الزراعية وذلك من أجل تنمية وتطوير الزراعة في هذه المناطق المحرومة.

المبحث الثاني :

السياسة العقارية وتأثيرها على التشغيل في الزراعة :

لقد تعرضت الأراضي الزراعية وكذلك المجتمع الريفي الجزائري إلى الكثير من التحولات والآثار المعاكسة الناجمة عن تطبيق وممارسة سياسات معينة في مجال العقار الزراعي.

إذ أن أشكال الملكية الزراعية التي كانت في المجتمع الجزائري قبل الإحتلال الأجنبي أدخلت عليها تغيرات أو جرى تحطيمها وإستبدالها بأشكال أخرى للملكية غريبة عن المجتمع الجزائري مما ساهم في بروز مشاكل وإضطرابات في إستغلال الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي وأيضا في إملاق الفلاحين والهجرة والنزوح الريفي.

وبعد الإستقلال صدرت قوانين تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية وإستغلالها وتطوير المجتمع الريفي، غير أن هذه السياسات أصطدمت بكثير من المشاكل والصعوبات التي لم تسمح بإرساء أشكال وعلاقات جديدة لإستغلال الأراضي الزراعية، وبناء على هذه الحالات والتطورات في الأراضي الزراعية وفي المجتمع، نشأت الكثير من الخلافات والمنازعات سواء بين الفلاحين أنفسهم أو بين الفلاحين والدولة وكانت هذه الخلافات سببا رئيسيا في إنخفاض الإستثمار الزراعي وتشجيع الأنشطة الفلاحية المختلفة وإنعاش التشغيل في الزراعة.

حيث كان تدخل الدولة في الزراعة منذ الإستقلال يتزايد ويتدعم بناء على توسيع النشاط الإقتصادي للدولة، ولم تكن هذه التدخلات لمجمل السياسات الزراعية

المطبقة متناسقة ومنسجمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما لم تكن في نفس الوقت مرتبطة بتحقيق التنمية داخل القطاع الفلاحى نفسه.

إذ أن الوسائل الإدارية والقانونية والتنظيمية التي إستعملتها الدولة في البداية كانت تهدف إلى مساعدة المستهلكين عن طريق التأثير في عنصر الطلب مما ساهم في تخفيض أسعار المواد الزراعية وخاصة الحبوب وذلك بواسطة الواردات الزراعية الغذائية التي كانت تقوم بها الدولة والتي عملت على تشجيعها على نطاق واسع مما أدى إلى ضعف المنافسة للمنتجات الزراعية الجزائرية والوقوع في خطر التبعية الغذائية الخارجية.

ومن جهة أخرى كان التوجه السياسي من أجل مشاركة الفلاحين في الإدارة والتسيير عاملا قويا نمو سحب الأرض من التعامل الإقتصادي وأيضا في الدفاع عن حقوق الفلاحين. وعلى هذا الأساس، فقد جرت عمليات خاصة بالمجتمعة العامة لوسائل الإنتاج الزراعي، وتأميم الكثير من الأراضي الزراعية للملاكين مما نجم عنه بروز منازعات وخلافات في البنية الزراعية الأساسية.

أ ـ المنازعات العقارية في الوسط الفلاحي :

إن المنازعات أو الخلافات بين الفلاحين المنتجين سواء في مسائل الأرض والعتاد أو في وسائل الإنتاج الأخرى، تكوّن إطارا لتجميد الطاقات المادية والبشرية في الوسط الفلاحي، وخاصة إذا علمنا أن المشاريع الزراعية تتطلب وجود الثقة وإطمئنان الفلاح على غرس أرضه وأشجاره أو حفر بئره وغير ذلك من الأعمال الفلاحية المتعددة التي تحتاج إلى خلق جو من الثقة والتعاون في الوسط الفلاحي.

وتشمل المنازعات العقارية مايلي :

1 ـ المنازعات الناجمة عن بعض النقائص
في القانون المتضمن المستثمرات الزراعية

لقد نجم عن القانون الخاص بضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية الصادر في 8 ديسمبر 1987 ، الكثير من المنازعات والخلافات سواء بين المنتجين أنفسهم أو بين الفلاحين والدولة
ونستطيع تلخيص النقائص في القانون والتي كانت من بين الأسباب الرئيسية لبروز مشاكل إنتاجية فلاحية فيما يلي :

1 ـ إن القانون الصادر في سنة 1990 الخاص بالتوجيه العقاري قد حدد بدقة الاراضي الزراعية ونوعيتها ودرجة خصوبتها وكذلك نوعية العقارات وتعتبر معرفة هذه المعطيات ضرورية للإستثمار الزراعي والعقاري. غير أن القانون الخاص بالمستثمرات الزراعية الذي صدر في سنة 1987 كان يفتقر إلى هذه المعطيات العقارية اللازمة والتي كانت تتطلب الحصول عليها ودراستها قبل إصدار القانون.

2 ـ إن قانون المستثمرات الزراعية لايبين بالضبط مفهوم المستثمرة الزراعية والشروط الواجب توفرها في المستثمرة الزراعية، إذ أن المستثمرة لايتكون عنصرها من الأرض فحسب بل أيضا من الألات والمياه ومستلزمات أخرى.

3 ـ كذلك أن القانون لم يوضح كيفية إنشاء وتطوير المستثمرة الزراعية الإقتصادية التي تختلف حسب الظروف والعوامل الإقتصادية والجغرافية في كل منطقة زراعية معينة وكذلك إلى عوامل وإمكانية إدماجها في إطار عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

4 ـ كذلك نجد أن القانون لم يضع بعين الإعتبار عند تكوين المستثمرات الزراعية، بعض المشاريع الزراعية والفلاحية التي تعتبرها الدولة جديرة بالإهتمام (تنمية الحبوب، إستصلاح الأراضي، التشجير، إنتاج الحليب، الري الخ...).

5 ـ حق الإنتفاع الدائم : لقد نصت المادة السادسة من القانون السالف الذكر بأن المنتجين لهم حق الإنتفاع الدائم على الأراضي الزراعية غير أن هذه العلاقة غير واضحة ومقيدة وكانت سببا في بروز الكثير من المنازعات والخلافات بين المنتجين والدولة، مما ساهم في قلة وضعف إستعمال وخدمة الأرض وتطوير الإستثمارات الزراعية، وفي حالات كثيرة حول المستثمرون نشاطاتهم الزراعية لأغراض أخرى لا علاقة لها بالفلاحة.

6 ـ ممارسة حق الشفعة : قد سمح القانون لأعضاء الشركة بناء على المادة 24 منه التنازل عن حصصهم وذلك لأسباب معينة ولأشخاص محددين.
غير أن المادة 25 إشترطت ضرورة موافقة الأعضاء على الشخص الجديد الذي يود إكتساب هذه الحصة.

وفي هذه الحالة، فإنه تنجم صعوبات في كيفية التنازل وإنتقال هذه الحصص ضمن المستثمرة الزراعية ومن جهة أخرى فإن الأمر يزداد صعوبة في إنتقال الحصص، حيث أن الدولة يمكن لها أن تمارس حق الشفعة طبقا للمادة 24 وأيضا في جميع الحالات التي يطلب فيها العمال الزراعيون إكتساب هذه الحصة ومعنى ذلك إذا أراد عضو في مستثمرة زراعية أن يتخلى عن حصته، فإن هذا الإنتقال مشروط ضمنيا بالموافقة القبلية للدولة وذلك حتى لايمكن أن تعترض على عملية الإنتقال لهذه الحصة غير أن القانون لم يحدد كيفية إكتساب هذه الحصة وكذلك هل يمكن للدولة الحصول على أكثر من حصة، وكيف تشارك في الإنتاج بناء على هذه الحصة وغير ذلك من المنازعات التي يمكن أن تظهر من تطبيق مثل هذه المادة أو القانون بصفة عامة.

7 ـ فيما يخص بعض المسائل المتعلقة بتكوين طبيعة المستثمرة الزراعية المخصصة للإنتاج، إذ أن القانون منح للمنتجين الفلاحين حق إمتلاك جميع المكونات الأساسية للعقار ماعدا الأرض، الأمر الذي يفتح مجالا للمستثمرين بإمكانية التخلي عن بعض هذه المسائل، أو يعتبر طبيعة نشاطها، أو إمكانية تعرض تلك الممتلكات العقارية وغيرها للضرر أو التلف وذلك مثل البنايات، وإستغلال الأشجار المثمرة أو الطبيعة، والآبار والحيوانات الخ..

8 - ضرورة إستخدام الأرض والتعسف في إستعمال الحق.

إن القانون منح الفلاحين المنتجين الأرض لخدمتها وأيضا قصد تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، كما حدد القانون حقوق وواجبات المنتجين، كما أعتبر القانون أيضا عدم إستغلال الأرض بعد تعسفا في حق المنتج.

غير أن الإدارة أو السلطة المعنية والمخولة بإحترام حقوق وواجبات المنتجين وخاصة المحافظة على الأرض الزراعية وإستعمالها تبقى هذه الأداة أو السلطة غير واضحة في الإشراف والمتابعة والتطبيق.

2 - <u>المنازعات العقارية الناجمة عن تطبيق الأمر المتضمن الثورة الزراعية</u> :

بموجب القانون المتضمن التوجيه العقاري الصادر في سنة 1990 فإنه أمر بإسترجاع الأراضي المؤممة في نطاق أحكام الأمر المتضمن الثورة الزراعية.

وقد شمل هذا القانون إسترجاع الكثير من أراضي الفلاحين المالكين، فحسب معطيات وزارة الفلاحة فإن 98% من الحالات وذلك بعدد 22366 مالك إستعادوا ملكية أراضيهم.

غير أن أحكام هذا القانون لم تقض على هذه المنازعات، بل ساهمت في بروز منازعات أخرى وتتضمن هذه المنازعات العقارية مايلي :

- الأراضي التي فقدت طابعها الفلاحي
- الأراضي التي تم منحها في إطار الحيازة العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح
- الأراضي المتبرع بها.

إن القانون المتضمن التوجيه العقاري أكد على إسترجاع الأراضي المؤممة، غير أنه لم يتطرق إلى إسترجاع الأراضي التي تبرع بها أصحابها لفائدة الصندوق الوطني للثورة الزراعية والتي أصبح أصحابها يطالبون الدولة بإسترجاع هذه الأراضي إليهم.

وعلى هذا الأساس فقد صدر أمر يعدل ويتمم القانون الخاص بالتوجيه العقاري. فبموجب المادة 76 من هذا الأمر الذي أكدت على إسترجاع حقوق الملكية للأشخاص الذين أممت أراضيهم أو تبرعوا بها في إطار الأمر المتضمن الثورة الزراعية وذلك بشرط.

1 - أن لاتكون الأراضي المعنية قد فقدت طابعها الفلاحي، وفي حالة العكس فإن ملاكها الأصليون يعوضون نقدا أو عينا.

2 - أن لاتكون الأراضي المعنية قد تم منحها على شكل إستفادة في إطار القانون رقم 18/83 المتعلق بحيازة الملكية العقارية.

3 - ألا يكون الملاك الأصليون قد إستفادوا من الأراضي في إطار القانون 19/87 المتضمن ضبط إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية.

4 - ألا يكون الملاك الأصليون قد سلكوا سلوكا غير مشرف أثناء ثورة التحرير الوطنية، وألا يكونوا قد تحصلوا عليها عن طريق معاملات عقارية أثناء الثورة التحريرية.

- قانون رقم 25/90 المتضمن التوجيه العقاري
- أمر رقم 26/95 الصادر في 26 سبتمبر 1995 المعدل والمتمم للقانون رقم 25/90 التوجيه العقاري.

5 ـ أن لاتقع الأراضي المعنية تحت التقادم المكسب الذي نصت عليه المادة 827 من الأمر رقم 58/75 الصادر في 26 ستمبر والمتضمن القانون المدني.

وبالرغم من إتمام وتعديل قانون التوجيه العقاري فإن الخلافات ستظهر بين المستفدين والملاك الأصليين وذلك بخصوص التنازل عن المنشأت والأغراس والإستثمارات بمقابل نقدي لصالح ملاك هذه الأراضي الأصليين.

فإن المادة 77 من هذا الأمر المعدل أقرت بالتنازل عن المنشأت والأغراس والتجهيزات والإستثمرات بمقابل نقدي لصالح ملاك هذه الأراضي.

أما المادة 78 من الأمر السالف الذكر فإن الدولة تضمن الحقوق الممنوحة للمستفدين في إطار القانون 19/87 المعنيين بعملية إسترجاع الأراضي وذلك عن طريق منح قطعة أرض جديدة أو عن طريق تعويض نقدي.

غير أن أحكام هذا الأمر لم تحدد الحقوق الممنوحة في الأراضي غير الخاضعة لقانون 19/87.

3 ـ المنازعات العقارية في أراضي العرش والبلديات :

تعتبر أراضي العرش والبلديات المتواجدة بالخصوص في مناطق الهضاب العليا لها أهمية كبيرة في الإستغلال والمحافظة على الثروة العقارية.

وكانت هذه الأراضي تستغل من طرف الفلاحين من غير وجود سند قانوني للملكية العقارية، غير أن هذه الأراضي أدمجت في الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

أما القانون الخاص بالأملاك الوطنية الصادر في سنة 1990، فقد أعتبر أراضي العرش والبلديات من الأملاك الوطنية.

كما أن الأمر المتمم والمعدل لقانون التوجيه العقاري فقد أكد على ملكية الدولة لأراضي العرش والبلديات.

4 ـ المنازعات في الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة :

لقد قامت الدولة الجزائرية أثناء الإستقلال مباشرة بإتخاذ إجراءات مختلفة لإسترجاع السيادة على الأرض الزراعية، فبالإضافة إلى التأميمات فإن الدولة

وضعت تحت حمايتها بعض الاراضي الزراعية وذلك طبقا للمرسوم الصادر في مايو 1963.

وتبلغ مساحة هذه الأراضي نحو 16765 هـ وعدد نخيل يقدر ب 2120 نخلة.

وبموجب المادة 85 مكرر من الأمر المعدل والمتمم لقانون التوجيه العقاري فقد نصت على إسترجاع كل الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة لملاكها الأصليين شريطة مايأتي :

1 - أن لايكون لملاكها الأصليين سلوك غير مشرف أثناء ثورة التحرير الوطني.

2 - أن لاتكون الأراضي المعنية موضوع معاملات عقارية مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

3 - أن لاتكون الأراضي المعنية قد فقدت طابعها الفلاحي.

4 - أن لاتكون الأراضي المعنية قد منحت في إطار القانون رقم 18/83 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية.

من بين 301 حالة، تم التكفل . ب 41 حالة فقط

5 ـ أن لاتقع الأراضي المعنية تحت التقادم المكتسب لصالح المستفيدين شرعا.

وحسب معطيات وزارة الفلاحة، فإن عدد الحالات التي تشملها الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة تبلغ نحو 301 حالة.

غير أن تسوية هذه المنازعات لم تعرف تسارعا سواء عن طريق الإدارة أو القضاء.

5 ـ المنازعات في الأراضي السهبية :

يشكل السهب أهمية إقتصادية زراعية معتبرة فهو يمتد على مساحة إجمالية تقدر ب 20 مليون هكتارا أي 85% من المساحة الكلية.

وأن 15 مليون هكتارا من هذه الأراضي السهبية قابلة للإستغلال الفعلي لتربية الأغنام.

ويعيش في السهب نمو 5 ملايين نسمة.

ولقد تعرض الجزء الشمالي من السهب في العقود الأخيرة إلى التدهور وذلك نتيجة للتوسع في زراعة الحبوب ذات الإنتاج الضعيف المقدمة على الطرق التقليدي في الإنتاج.

ومن الناحية الجغرافية فإن السهب يضم عدة ولايات مثل تبسة، مسيلة، الجلفة، تيارت، سعيدة، البيض، النعامة، خنشلة، أم البواقي، تلمسان، في جزئه الجنوبي، الأغواط، بسكرة من جزئه الشمالي.

وبالنسبة للأنشطة الإقتصادية في السهب، فإن تربية الأغنام تشكل العنصر الأساسي لحياة سكان المناطق السهبية، فحسب إحصائية لعدد الأغنام في سنة 1984 بلغت 15,7 مليون رأس أي 80% من عدد الأغنام في الوطن.

كما يوجد به حوالي 170,000 عائلة.

وتنتشر تربية الأغنام على مساحات شاسعة مثل ولايات سعيدة والجلفة والأغواط التي تمثل هذه الولايات نصف عدد الأغنام تقريبا في الوطن.
وتعتبر تربية الأغنام في السهب الطاقة الرئيسية لإنتاج اللحم والصوف ومدى أهميتها الإقتصادية الزراعية، حيث يشكل الدخل من الإنتاج الحيواني 1 على 3 الدخل الزراعي الإجمالي.

غير أن المناطق السهبية ضعيفة من حيث الغطاء النباتي، فهي لاتتسع لإحتواء عدد الحيوانات المتزايدة في تلك المناطق سواء من حيث كمية النباتات المتوفرة أو من حيث نوعية الأعشاب الضرورية للتغذية اللأزمة.

ومن جهة أخرى، فإن المناطق السهبية لاتسقط فيها كمية الأمطار بكثرة وفي أوقات مناسبة، فكثيرا ماتتعرض تلك المناطق للجفاف والتصحر والإنجراف وظهور بعض الأمراض التي تصيب الحيوانات.
ولكن في دراستنا للأراضي السهبية، فما هي الإجراءات التي إتخذتها الدولة من أجل تنظيم العقار الزراعي في الأراضي السهبية ؟

قـــانــــون الـــــرعـــــي :

إن قانون الرعي الصادر في سنة 1971 أقر بتسبيب الحالة الطبيعية التي كانت متواجدة في السهب، غير أنه كان من الضروري دراسة العوامل والإمكانيات التي تساهم في تغيير هذه الوضعية المزمنة التي عاشاها ويعيشها منذ عقود من السنين.

فالقانون المذكور أقر حالة الرعي المتنقل وغير المنتظم وحالة "العشابة" (1) أما معالجة كيفية المحافظة على الأراضي الزراعية وتطوير النباتات في المناطق السهبية، ودراسة العوامل التي تؤدي إلى تدهور المحيط، وتنظيم تربية الأغنام، فإن القانون لم يتطرق إلى معالجة هذه المسائل الهامة.

---

(1) المادة 61 من قانون الرعي ص.56

إذ ان المادة 61 تنص على انه يحظر على طول إمتاداد المناطق السهبية، أي عمل يرمي إلى تدهور المراعي.

غير أن هذه المادة متناقضة مع بقية البنود المنظمة لقانون الرعي، إذ أن الرعي المتنقل المسموح به في تراب البلدية الرعوية، وأيضا "العشابة" يشكلان سببا رئيسيا في تدهور المراعي في المناطق السهبية.

ونفس المادة تشير بأنه لايجوز إنجاز أي عمل في هذه المناطق إلا بمقتضى إستثناء يرخص به من قبل سلطات الولاية.

وهكذا نلاحظ أن قانون الرعي لايأخذ بعين الإعتبار ولايضع الأجهزة التي تتكفل بالمحافظة على السهب وتنميتة وتطويره.

وعلى هذا الأساس، فإن السياسة العقارية تميزت بصفة خاصة بالديناميكية وعدم الإستقرار والنقص في الدراسة العميقة للبيئة والمحيط الزراعي والأجتماعي.

ب - تأثير السياسة العقارية على التشغيل :

ان مختلف السياسات الزراعية والعقارية التي قامت بها الدولة منذ أكثر من ثلاثين سنة لم تساهم بدرجة كبيرة في أحداث تغيرات معتبرة في تطوير عدد المشتغلين في الزراعة، كما لم تساهم في نفس الوقت في ترقية مستوى المشتغلين من الأطارات العليا في الوحدات الأنتاجية.

1 - **الأرض الزراعية والتشغيل :**

عندما نحاول دراسة هذا الموضوع و مناقشة المسائل المتعلقة بالعنصر الأساسي في التشغيل وهو الأرض فهذا يتطلب المعرفة الضرورية والدقيقة لمختلف التدخلات التى تقع على هذا العنصر الحساس.

فالأرض الزراعية هي الأطار الأساسي لنشاط وعمل السكان الزراعيين والريفين بجميع فئاتهم وتخصصاتهم وأصنافهم و على مستوى أعمارهم.

وأن الأرض الزراعية ليست متواجدة في الطبيعة بالكيفية والطريقة التي يتطلبها العمل والنشاط الزراعي , فلا بد من خدمة الأرض والمحافظة عليها وصيانتها باستمرار أي ضرورة بذل جهد انساني لأستمرار وجود الأرض الزراعية

ونظرا لاختلاف طبيعة الأراضي الزراعية ومحدودية مساحتها وندرتها الأقتصادية , فان وجود هذه الأراضي أصبح يطرح مشكلة أقتصادية سواء من حيث انتاج المواد الزراعية الغذائية والفلاحية أو من أجل تحويل طبيعتها الزراعية لاغراض أخرى كالتعمير والأسكان وشق الطرقات وبناء المصانع والمستشفيات والجامعات الخ......

وعلى هذا الأساس , فان الأراضي الزراعية وخدمتها من أجل الإنتاج الزراعي والأقتصادي , ادخلت عليها عدة اجراءات سواء من طرف الدولة كالتأميمات وتحديد الملكية الزراعية , أو اجراءات تفتت ملكية الأرض الناجمة عن الارث , اذ أن جميع هذه التدخلات كان سببها هو محدودية المساحات الزراعية الخصبة من جهة , وتعدد مجالاتها الأقتصادية من جهة أخرى , فان الارث الذي يعتبر كظاهرة متواجدة في المجتمع الجزائري يساهم بدرجة أكبر في تفتيت الكيان الأقتصادي للوحدات الزراعية وتعمل على انشاء استغلالات زراعية غير متحابسة اقتصاديا وبالتالي تكون عائقا للأستثمار والتشغيل وتطوير الأنتاج الزراعي.

فلو فرضنا على سبيل المثال ان مزرعة تبلغ مساحتها 50 هكتارا تقوم بزراعة الخضر والفواكه وتربية الأبقار والدجاج وتحوز على عتاد فلاحي ووسائل للرى وغير ذلك من الوسائل الضرورية لمختلف الأعمال والأنشطة الفلاحية , غير أن هذه المزرعة إذا إنتقلت ملكيتها الى شخصين فانهما يقومان بمحاولة تقسيم هذه المزرعة الى 25 هكتارا لكل منهما , وفي نفس الوقت يتقاسمان العتاد الفلاحي ووسائل الأنتاج وتصبح المزرعة مقسمة الى مزرعتين وفي حالات كثيرة فان طبيعة انتاج المزرعة ستتغير نحو نشاطات أخرى , بحيث تصبح المساحة الزراعية للمزرعة غير اقتصادية مما يساهم في وجود مشكلة الأنتاج الزراعي ويؤثرعلى الأستثمار والتشغيل الزراعي.

وهذا يعني أنه سواء من حيث الكم والكيف فأن الوحدات الأنتاجية أى المزارع الفلاحية كان فيها عدد العمال والتأطير ضعيفا جدا ولا يستجيب للاحتياجات المطلوبة.

أ ـ وضعية التشغيل في الوحدات الزراعية :

لم تكون سياسة الدولة في بداية الستينات تعمل على تشغيل عدد أكبر من العمال الزراعين الراغبين في العمل ضمن المزارع الفلاحية , نظرا لكون أغلب الوحدات الزراعية تستقطب عدة عائلات متقاربة من حيث الوضع الأجتماعي والعائلي , كما استمر وجود العمال الموسمين الذين يقومون بنشاطات فلاحية في فترات مختلفة من السنة. وتجدر الأشارة هنا أن عدد العمال الموسمين كان بالتقريب يعادل عدد العمال الدائمين. وحتى يصبح العامل أو ينتقل من عامل موسمي الى عامل دائم كان يتطلب ضرورة العمل في الوحدة الأنتاجية أكثر من 6 أشهر وبعد موافقة لجنة التسيير الأمر الذي يقيد تطور عدد العمال الجدد ضمن الوحدات الإنتاجية الزراعية.

كما أنه هناك ظاهرة أخرى في وسط العمال الزراعين في الوحدات الأنتاجية تعرف بالعمال الذين يمارسون نشاطات أو أعمال حقلية مثل العامل الذى يحرث أو يزرع أو يسقي الأرض، والعمال الذين يمارسون نشاطات غير حقلية مثل عمال المكاتب والحراس ورؤساء الأعمال الفلاحية.

وان الخلاصة من هذا التقسيم والفروقات بين مجموعة العمال الزراعين ساهمت في بروز المشاكل والخلافات الأجتماعية , ولم تسمح بانشاء وتطوير التفاهم والتعاون قصد تحقيق أغراض مشتركة.

ويمكن أن نلخص خصائص العمل الزراعي في الوحدات الزراعية كما يلى :

* أستمرار وجود العمل الدائم والعمل الموسمي
* وجود عمال زراعين يقومون بالأنشطة والخدمات الزراعية وعمال أخرين لايقومون بالخدمات الفلاحية الميدانية
* عدم وجود الأطارات الفلاحية العليا من مهندسين وبيطرين.

ب ـ صعوبة تسجيل عمال جدد في الوحدات الأنتاجية :

ان القرار الرئيسي لتسجيل عمال جرد في الوحدات الأنتاجية لقطاع التسير الذاتي , يرجع بالدرجة الأولى الى كل من الرئيس الذى يمثل مجموع العمال وذلك عن طريق الأنتخاب والى المدير المعين من طرف الدولة. وهذه الوضعية الناجمة عن الأزدواجية في اتخاد القرارت العامة في المزارع الفلاحية كثيرا ما كانت سببا في خلق مشاكل متعددة سواء في المسائل المتعلقة بالانتاج الزراعي أو في التسيير وتنظيم العمل في الوحدات الزراعية. فكثيرا ما تكون الخلافات بين الرئيس والمدير سببا في تجميد اضافة عمال جدد الى مجموعة العمال.
اذا أن مراسيم مارس 1963 لا تنص بدقة على كيفية اضافة عمال جدد الى مجموعة العمال, وعلى هذا الأساس فان كثيرا ما يلجأ المدير الى حالات خاصة بتسجيل عدد العمال الذين يقومون بأعمال الأدارة.

اما الرئيس فيقوم هو الأخر بتسجيل عدد العمال الموسميين يختارهم بنفسه.

ج - انعكاسات نقص تسجيل عمال جدد في المزارع الفلاحيه :

لقد أدى نقص التسجيل لعمال جدد في المزارع الفلاحية الى زيادة في نسبة العمال المسنين وظهر عدم التوازن في أعمار الفلاحين , اذا أن عدد العمال الشبان انخفض , فأغلب العمال الذين يفوق أعمارهم 50-60 سنة يمثلون نحو 50-70% من مجموع العمال.

كما ان ظاهرة أزدياد عدد العمال المسنين في الوحدات الأنتاجية ساهمت في انخفاض الأنشطة الزراعية والأنتاج الزراعي وفعالية مختلف العمليات الزراعية.

– مرسوم 63-88 *الصادر في* 1963.3.18 *المتضمن تنظيم الأراضي غير المملوكة*

– مرسوم 62-02 *الصدر في* 22 *كتوبر* 1962 *المتضمن انشاء لجان التسيير في الوحدات غير المملوكة.*

3 ـ **قانون الثورة الزراعية والتشغيل الزراعي :**

اذا كان التسيير الذاتي لم يساهم في زيادة عدد المشتغلين في الوحدات الزراعية , فان قانون الثورة الزراعية الصادر في سنة 1971 لايهدف الى زيادة عدد المشتغلين في الزراعة بقدر ما كان يهدف الى ترقية الريف وتحديث القطاع الزراعي التقليدي وترقية مستوى الفرد والقضاء على استغلال الأنسان لأخيه الأنسان. فالثورة الزراعية أنشأت مستثمرات وتعاونيات زراعية جديدة للكثير من المستفدين.

و بناء على قانون الثورة الزراعية , فان التشغيل الزراعي ضمن هذه التعاونيات يتميز بما يلى :

* عمال مستفدين من الثورة الزراعية
* عمال زراعين موسمين

4 ـ **إعادة الهيكلة والتشغيل في الزراعة :**

لقد كانت المزارع الفلاحية تفتقر بدرجة كبيرة الى التأطير الفلاحي , ولقد كان من أسباب اعادة الهيكلة الزراعية هو نقص التحكم في الوحدات الزراعية الكبيرة , وفي الأستخدام الأمثل لكثير من الأطارات التي تكونت في المعاهد والجامعات المتخصصة والتي أصبحت التطورات الزراعية والريفية مستحيلة من غير اشراك هذه الكفاءات والتخصصات العلمية في مختلف الأنشطة والعمليات الزراعية.

الأمر رقم 71-73 الصادر في 8 نوفمبر 1971 المتضمن قانون الثورة الزراعي

وعلى هذا الأساس فان اعادة الهيكلة تهدف الى تنظيم الوحدات الزراعية بشكل يسمح لها باستخدام امكانياتها المادية والبشرية , ويساهم في نفس الوقت بضرورة الأستعانة لمجموعة من الأطارات الفلاحية من مهندسين وبيطرين وتقنيين وعمال اختصاصين في مختلف الوحدات الزراعية.

فعلى أساس اعادة الهيكلة جرى توسيع استخدام الكثير من الأطارات في الوحدات الأنتاجية بلغت نحو 4500 إطارا من مهندسين وتقنيين في السنة 1982.

وهكذا أصبح التشغيل في الوحدات الزراعية بعد اعادة الهيكلة يتميز بما يلى :

* توظيف عدد أكبر من الأطارات الفلاحية الشابة في الوحدات الأنتاجية
* أصبح الكثير من العمال المؤممين كعمال دائمين في المحدات الزراعية الجديدة
* التحكم أكثر في الموارد الأنتاجية الفلاحية

5 - **السياسة العقارية والتشغيل الزراعي في القطاع الخاص :**

ما هو تأثير نظام التسيير الذاتي وقانون الثورة الزراعية على التشغيل الزراعي في القطاع الخاص ؟

اذا كان نظام التسيير الذاتي قد انعكس سلبا على تطور التشغيل في المزارع الفلاحية وكذلك قانون الثورة الزراعية , فان وضعية التشغيل في القطاع الخاص يتميز هو الأخر بانخفاض التشغيل وذلك لأسباب انخفاض الأستثمارات الزراعية وكذلك الى التأميم الناجم عن تحديد المساحات الزراعية لبعض الملاكين ومربوا الأغنام والأبقار.

اذ ان أغلب المساحات الزراعية والمشاريع الزراعية الفلاحية هي استغلالات صغيرة وعائلية ولذلك فان امكانياتها محددة في التمويل وفي توظيف واستعمال اليد العاملة والتشغيل الزراعي بصفة مكثفة.

المنشور الرئاسي رقم 14 الصادر في 1981.03.17 الخاص باعادة الهيكلة في قطاع التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين.

6 ـ المستثمرات الزراعية والتشغيل الزراعي :

ان أول تحول في الزراعة الجزائرية منذ مارس 1963 إلى سنة 1987 هو الغاء نظام التسيير الذاتي , أى انهاء نظام القطبين , بحيث تحول العمال بناء على هذا القانون من اجراء الى منتجين أحرار يقومون بحرية تامة بانتاج وتسويق واجراء أى نشاط فلاحي يرونه مناسبا لمشروعهم الأقتصادي الفلاحي.

ولقد تنظم العمال الزراعيين في المزارع الفلاحية في شكل استغلالات زراعية سواء جماعية أو فردية , أى أن العمال الزراعيين أصبحوا أصحاب مشاريع زراعية يقومون حسب الحالات بإستخدام العمال الأجراء المرسمين.

أ ـ المستثمرات الزراعية واستخدام العمال الزراعيين :

هل يشكل انشاء المستثمرات الزراعية الجماعية أو الفردية تطورا أو انخفاضا في التشغيل الزراعي ؟
عندما نحاول دراسة التشغيل في المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية , فاننا نلاحظ تكثيف العمل الزراعي أكثر من طرف المنتجين الزراعيين بحيث أنهم اذا كانوا في السابق يعتبرون أجراء وينتظرون الحصول على الأجر , فانهم في هذه الوضعية الحالية فانه من الضروري تجنيد واستخدام طاقاتهم الأنتاجية أكثر حتى يستطيعون ضمان مركزهم الأجتماعي.

واذا حاول المنتجون الزراعيون اللجوء الى استخدام العمل الموسمي لاجراء بعض الخدمات الفلاحية الضرورية المستعجلة , فان تكلفة العمل غالية ومرتفعة جدا وتتطلب شروطا معينة.

ومن جهة أخرى , فان العمال الموسميين لايحوزون في الغالب على أى تدريب أو تكوين و تخصص في أداء بعض النشاطات الفلاحية , فكثيرا ما تكون هذه العوامل عائقا أو لاتشجع المستثمرين على استخدام وتطوير اليد العاملة في المستثمرات الزراعية.

أما من حيث وجود العمل الدائم , فانه يكاد ينعدم في هذه المستثمرات الزراعية.

ولكن اذا كانت المستثمرات الزراعية لاتسمح غالبا بتطور العمل و التشغيل الزراعي , فهل هذا العامل يساهم في ضعف التشغيل الزراعي عموما ؟

ان التشغيل في المستثمرات الزراعية لايكون الا اذا كانت العلاقة بين المستخدم وهي المستثمرة الزراعية , والعامل الزراعي مبنية على قواعد تخدم المصالح المشتركة للعامل والمستثمر معا. اذا أن المستثمر الزراعي يرغب في ضرورة وجود عمال زراعيين يتقنون العمل ولهم حبا في القيام بالأنشطة الزراعية المختلفة ويحافظون على الأنتاج والموارد والخيرات.

كما ان العامل من جهة أخرى يطلب دفع اتعابه في الوقت المناسب واحترام شحصه وكرامته, وتحسين أجوره واعطائه الحقوق الخاصة بالضمان الأجتماعي.......الخ

غير ان هذه العلاقات لم تعد , بحيث تسمح بضرورة انشاء علاقات متكاملة بين رب العمل أو المشروع الفلاحي من حهة والعامل الزراعي من جهة أخرى.

ب ـ السياسات الزراعية والتشغيل :

إذا كانت تدخلات الدولة بصفة مباشرة في المرحلة السابقة عن تطبيق الإصلاحات الإقتصادية والزراعية، فإن هذه الوضعية تغيرت بحيث أصبحت الدولة تتدخل عن طريق ميكانيزمات خاصة كإنشاء الصناديق الفلاحية لتنمية وتطوير بعض المنتجات الزراعية، وتخفيض أسعار الفائدة، بالنسبة للقروض الفلاحية ومحاولة جدولتها، وتقديم تشجيعات لبعض الفلاحين وخاصة في المناطق الصحراوية.

وقد إعتمدت الدولة لمساعدة القطاع الفلاحي و تقوم خاصة على مايلي :

1 ـ مواصلة عملية الإصلاحات في الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العمومي، وتنظيم علاقات المنتجين وحقوقهم وواجباتهم.

2 ـ إنشاء بعض الأدوات والإجراءات الخاصة بتنمية وتطوير بعض المنتجات الزراعية.

3 ـ تنظيم الغرف الفلاحية والجمعيات والمهن الفلاحية.

4 ـ رفع الدعم التدريجي عن بعض المواد الزراعية وتحرير أسعار عناصر الإنتاج الزراعية في السوق.
5 ـ إسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها في إطار الثورة الزراعية.
6 ـ جدولة الديون الفلاحية وتخفيض نسبة الفوائد على القروض الفلاحية التي بلغت حوالي 8 ملايير دج.

1 ـ مواصلة عملية الإصلاحات في الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العمومي، وتنظيم علاقات المنتجين وحقوقهم وواجباتهم

لقد كانت الأراضي الزراعية التابعى للقطاع العمومي مستغلة في شكل مزارع إشتراكية تقدر ب 3175 مزرعة.
وبعد صدور القانون في سنة 1987 الخاص بالمستثمرات الزراعية، جرت عملية إعادة هيكلة هذه المزارع بحيث إنتظمت في شكل إستثمارات زراعية بلغت نمو 88000 إستثمارة منها 32000 إستثمارة زراعية جماعية وذلك بمساحة تقدر بـ[illegible]هـ وبعدد المنتجين الذي بلغ نحو 160000 منتجا.
أما فيما يخص علاقات المنتجين وحقوقهم وواجباتهم فقد إتخذت الإجراءات التالية :
ـ منح عقود إدارية للمنتجين الفلاحين يبين فيها عدد المساحة الزراعية للمستثمرة وحدودها وإمكانيتها الإنتاجية وكذلك يبين في العقد طبيعة الإستغلال الذي يحدد للمنتج بأن له حق الإنتفاع الدائم في أراضي المستثمرة الزراعية.
ـ أما فيما يخص الواجبات، فإن المستثمرين الزراعين مطالبون بضرورة تطوير وتحسين الإنتاج الزراعي وعدم تغيير طبيعة المستثمرة الزراعية، والمحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية.

2 ـ إنشاء بعض الأدوات والإجراءات خاصة بتنمية وتطوير بعض المنتجات الزراعية

إن مشكلة المنافسة في إنتاج المحاصيل الزراعية وكذلك أهمية بعض المواد الغذائية الزراعي، تتطلب بالضرورة وضع أدوات وإتخاذ إجراءات معينة لتشجيع الإنتاج، وتتمثل هذه الأدوات والإجراءات فيما يلي :
ـ إنشاء صناديق خاصة لتنمية وتطوير بعض المنتجات الزراعية الإستراتيجية مثل البطاطس والطماطم الصناعية والحبوب والثوم.

ـ تحديد الأسعار التشجيعية لبعض المنتجات الزراعية وذلك بهدف زيادة الإنتاج نثل الحبوب والحليب.
ـ منح قروض ميسرة لإنتاج المحاصيل الزراعية وخاصة في المناطق الصحراوية والأراضي المستصلحة أو في المناطق النائية.

3 ـ تنظيم الغرف الفلاحية والجمعيات والمهن الفلاحية :

لقد إرتبطت إعادة تنظيم الأراضي الزراعية بضرورة تنظيم المحيط الزراعي حتى يستطيع المساهمة في تسريع مختلف العمليات الإنتاجية الزراعية.
وعلى هذا الأساس، نشأت الغرف الفلاحية الولائية والجمعيات المهنية الفلاحية في مجالات الخدمات الفلاحية الخاصة بالإنتاج والتموين والتوزيع.

4 ـ رفع الدعم التدريجي عن بعض المواد الزراعية وتحرير أسعار عناصر الإنتاج الزراعية في السوق :

لقد إتخذت الدولة عدة إجراءات في مجال المواد الغذائية وأسعار عناصر الإنتاج الزراعية من ألات وأسمدة وقطع الغيار، ففي مجال أسعار المواد الغذائية وأسعار عناصر الإنتاج الزراعية نجد أن الدعم قد إستمر فقط لبعض هذه المواد مثل الحليب والفرينة والسميد، ومن المتوقع أن يتم رفع الدعم عنها لاحقا، أما المنتجات الزراعية الأخرى من الزيت والقهوة والسكر والحبوب فقد تم رفع الدعم عنها تدريجيا منذ بداية التسعينات.

وفيما يخص أسعار الألات الفلاحية وقطع الغيار والأسمدة فإن هذه العناصر الأساسية للإنتاج الزراعي قد رفع الدعم عنها تدريجيا هي الأخرى، بحيث أصبحت خاضعة للسوق.

5 ـ إسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها في إطار عملية الثورة الزراعية :

لقد كانت عملية تأميم الأراضي الزراعية وتطبيق التسيير الذاتي سببا في ظهور بعض المنازعات في مسألة العقار الزراعي، كما كانت عاملا في بروز الإضطراب وعدم إستقرار الفلاحين المنتجين.

وعلى هذا الأساس، فقد صدر قانون يسمح للفلاحين المؤممين بإسترجاع أراضيهم وذلك مع ضمان المحافظة على حقوق المستفيدين.

6 ـ حق الإنتفاع والمشاكل الناجمة عنه :

إنه بموجب القانون الخاص بإنشاء المستثمرات الزراعية، فإن الأرض الزراعية بقيت تحت سيطرة الدولة فالمنتجون الفلاحيون لهم فقط حق الإنتفاع الدائم على الأراضي الزراعية، أي أن هذا الشكل من الإستغلال غير خاضع للتبادل والتعامل التجاري بما نجم عنه عدة مشاكل وخلافات بين المنتجين، ونستطيع حصرها فيما يلي :

- عدم إستقرار المجموعات المستفيدة
- عدم إستغلال الأراضي الزراعية والبنايات بكيفية جيدة
- ضعف الإستثمار الزراعي
- كراء الأراضي وبيع المحصولات الزراعية في الحقل
- تحويل طبيعة الأراضي الزراعية والبنايات لأغراض غير زراعية.

وبناء على هذه المعطيات الناجمة عن التنظيم الخاص بالمستثمرات الزراعية، فإن الدولة تبحث عن وضع نظام جديد للإستغلال الزراعي يتجاوب مع الإصلاحات الإقتصادية الشاملة.
ويتضمن هذا التنظيم الجديد تحويل حق الإنتفاع على الأرض الزراعية إلى شكلين جديدين للإنتاج الزراعي وهما الكراء أو بيع الأراضي الزراعية.

ونستخلص من تأثير السياسة الزراعية والعقارية على التشغيل في أن كثيرا من الميكانيزمات الإقتصادية التي تقوم بها الدولة، تلعب دورا كبيرا في إنعاش الأنشطة الإقتصادية الزراعية وبالتالي في نمو التشغيل.

فإذا كانت نسبة الفوائد على القروض الفلاحية تبلغ من 5-8% فبمعنى ذلك أن هذه النسبة المنخفضة كثيرا ماتحرض المستثمر الزراعي على طلب القروض الفلاحية، كما أن جدولة الديون التي بلغت في سنة 1996 حوالي 8 ملايير دج، ستساهم في تخفيض المشاكل والصعوبات التي يعاني منها الكثير من الفلاحين من القيام بمختلف الخدمات والأنشطة الفلاحية وبالتالي في زيادة الإستثمارات الزراعية.

كما أنه من جهة أخرى، أن تحرير أسعار الأسمدة والألات الفلاحية والأدوية، فإن كثرا من المنتجين الزراعيين الصغار لايستطيعون الحصول على هذه الوسائل الفنية وبالتالي فإن هذه الحالة لاتسمح بنمو وتطور التشغيل.

غير أن رفع الدعم عن كثير من المنتجات الزراعية كالحبوب والحليب سيؤدي بالكثير من المستثمرين الزراعيين في توظيف رؤوس أموالهم في هذه الزراعات والتي كثيرا ماتساهم مثل هذه الأنواع من المزروعات في تطور التشغيل في الزراعة..

ملخص الفصل الرابع

إنه يتبيين لنا من خلال دراسة الفصول السابقة بأن عنصر التشغيل له أهمية ومكانة مرموقة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
ونأتي في هذا الفصل الرابع إلى دراسة عاملين أساسيين نظرا لأهميتهما وتأثيرهما المباشر على هذا العنصر الحيوي الخاص بالتشغيل بصفة عامة والتشغيل الفلاحي بصفة خاصة.
وإعتبارا لمتطلبات الموضوع والتقيد بمنهجية البحث فإننا حاولنا تلخيص هذه المؤثرات في مدى السياسات التي تقوم بها الدولة في مجال التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي وأيضا في مدى تطبيق مختلف السياسات الزراعية والعقارية على تطور نوعية التشغيل الفلاحي.
إذ أن هذه التدخلات المباشرة التي قامت بها الدولة منذ سنوات طويلة كانت تهدف إلى تحقيق التطورات في تحديث ونشر التقنيات والخبرات والتجارب الزراعية الحديثة وأيضا من أجل إنشاء وتكوين مستثمرات زراعية تكون بمثابة قاعدة أساسية للإقتصاد الزراعي غير أن تلك الأهداف لم تتحقق في الواقع كما كان مرجوا منها.

ويكمن السبب في ذلك إنه في مجال التكوين، فإن السياسة التي قامت بها الدولة منذ الإستقلال الوطني أي خلال أكثر من ثلاثين سنة كانت تعتمد على تكوين أعداد كبيرة من الإطارات الفلاحية وذلك في غياب تكوين نوعي لأهم التخصصات الزراعية التي تعالج المشكلات الأساسية التي تعاني منها الزراعية الجزائرية، كما أن سياسة التكوين كانت تقتصر إلى البحث عن كيفية إستخدام فعال للإطارات الفلاحية وتوزيعها على مختلف المناطق الزراعية وكان هذا الهدف بعيد المنال. أما السياسة العقارية التي تتلخص في مختلف التدخلات المباشرة التي قامت بها الدولة في مجال العقار الفلاحي والتي إفرزت تناقضات

وإختلالات هيكلية في عناصر الإنتاج الفلاحي، كما كانت أيضا هذه السياسات سببا في نشوء عدم الإستقرار والثقة وتوفير الشروط الضرورية لإمكانية تطور المشاريع الإستثمارية في الوسط العقاري.

إذ أن تدخلات الدولة المباشر في مجال العقار الفلاحي وذلك في فترات زمنية متقاربة نسبيا كان لها تأثيرات سلبية في مجال التشغيل بحيث ظهرت خلافات ومنازعات سواء بين الفلاحين أنفسهم أو بين الفلاحين والدولة.

الخاتمة

تعتبر الزراعة والتشغيل من أهم القضايا الإقتصادية والإجتماعية نظرا لما تساهم به في التقدم الإقتصادي وتزويد المجتمع بالمواد الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي، كما تعتبر أيضا مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة الريفية وبالتالي إمتصاص ظاهرة البطالة المتفشية في الريف.

غير أن البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، لم تعط للزراعة أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية مما أدى إلى بروز إختلالات هيكلية في مستويات التنمية الإقتصادية وفي فعالية مختلف الأجهزة والوسائل الزراعية الحديثة، وقد نجم عن هذه الوضعية إنكماش في عمليات رفع مستوى نمو القطاع الفلاحي، وفي تخلف مختلف الوسائل والطرق الإنتاجية الزراعية، كما أنه من جهة أخرى إرتفعت الواردات الغذائية ويعني ذلك أن الأهداف التي كانت مسطرة والخاصة بتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي وتحديث القطاع الفلاحي. إن كل هذه الأهداف لم تحقق وذلك خلال مراحل التنمية الزراعية منذ الإستقلال الوطني.

وإذا أصبحت الزراعة في العصر الحديث لها مكانة مرموقة في التنمية، فإنها لم تعد تقتصر على إجراء بعض الخدمات والوسائل التقليدية كما كانت في السابق نظرا للأستهلاك الذاتي وضيق السوق، بل أصبحت تعتمد على وسائل وتقنيات زراعية حديثة وإستعمال تكنولوجية متطورة

مما إستوجب ضرورة المعرفة الجيدة لمختلف العلوم الزراعية والتجارب الفلاحية وإكتساب الخبرات والمحافظة عليها وتلقينها للأجيال القادمة.

وفيما يتعلق بتطور وضعية التشغيل في الزراعة وذلك منذ الإستقلال الوطني وإنطلاق مشاريع التنمية الإقتصادية، فإن نوعية التشغيل الزراعي قفزت لتشمل عدة إختصاصات معينة مرتبطة عضويا وتصب في وعاء المجال الفلاحي الإنتاجي، إذ أن إستعمال المخصبات الزراعية والألات الفلاحية يساهمان بدرجة كبيرة في زيادة التشغيل النوعي في الزراعة، غير أن مايعرقل إستعمال هذه التقنيات الزراعية هو ضعف الوحدات الزراعية وقلة مواردها مما يؤثر سلبا على تطور التشغيل في الزراعة.

وتجدر الاشارة أن معالجة معضلة التشغيل في الزراعة لايمكن أن تكون بمنأى عن التأثيرات الناجمة عن التدخلات التي تقوم بها الدولة وتتعلق خاصة بمختلف السياسات الزراعية والعقارية على التشغيل الزراعي وأيضا سياسة التكوين والإرشاد الفلاحي على مستوى التشغيل الفلاحي.

فمن جهة أن السياسة العقارية وسياسة التكوين الفلاحي تهدف كل منهما إلى تنظيم القاعدة الإنتاجية الزراعية وترقية وسائل الإنتاج سواء الموارد المادية أو البشرية، غير أنه من جهة أخرى أن هذه السياسة العقارية تتميز بالتدخل المباشر من طرف الدولة في العقار الفلاحي، وفي فترات زمنية متقاربة نسبيا وغير منسجمة وأحيانا أن هذه التدخلات التي تقوم بها الدولة تخلق تناقضات وإضطرابات في الوسط العقاري والفلاحي. أي

أن السياسة العقارية المطبقة لم تحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية كما كان مرجوا منها

وقد نجم عن أثار هذه السياسة العقارية نقص الثقة والخوف من المستقبل وعدم استقرار الفلاحين وضعف الإستثمار الفلاحي، كما نجم عن أثار هذه السياسة العقارية إنشاء وحدات إقتصادية زراعية غير مكتملة من حيث العناصر الإنتاجية الضرورية وفي تخلف الإنتاج الزراعي وفي الأخير إنسياب الكثير من الفلاحين وتخليهم عن النشاط الزراعي.

وتجدر الإشارة أن أهم المشكلات التي يعاني منها الوسط الفلاحي هو مجمل الخلافات التي تنشب بين الفلاحين والدولة أو بين الفلاحين أنفسهم.

أما سياسة الدولة في مجال التكوين والإرشاد الفلاحي فإنه بالرغم من إنشاء المعاهد الفلاحية والمراكز التكوينية التي تخرجت منها الكثير من الإطارات الفلاحية من مهندسين وفنيين وبيطريين فإن هذه السياسة لم تتوصل إلى الهدف المنشود وهو ضرورة تأطير القطاع الفلاحي بمختلف التخصصات الزراعية المناسبة، إذ أن الكثير من الفروع والتخصصات الزراعية ماتزال تحتاج إلى أعداد كبيرة من الإطارات الفلاحية المناسبة.

كما أن سياسة التكوين الفلاحي تفتقر إلى ربط علاقة التكوين مع مختلف الإحتياجات المطلوبة وذلك لمعالجة أهم المشكلات الزراعية الهامة في بلادنا، إذ أن المؤسسات التكوينية والزراعية إذا لم تحاول أن ترتبط مع الواقع، فإن هذه المؤسسات ستصبح مجرد مؤسسات لإعطاء شهادات فقط.

كما تجدر الإشارة أن الإطارات الفلاحية التي تكونت منذ فترات زمنية طويلة لا تغطى كل إحتياجات القطاع الفلاحي، كما أن هذه الإطارات تتركز خاصة في مدن ومناطق محددة جغرافيا في الوقت الذي تعاني فيه مناطق زراعية هامة من إنعدام وجود إطارات زراعية.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم بعض التوصيات للنهوض بالقطاع الفلاحي الوطني وتطوير وثيرة التشغيل فيه.

ونستطيع تلخيص هذه التوصيات في المحاور التالية :

1 ـ ضرورة معالجة مشكلة التشغيل الزراعي بصفة منسجمة ومتكاملة وذلك في إطار نظام وهيكل إقتصادي مترابط البنية القاعدية الأساسية للإنتاج.

إذ أن المعالجة الجزئية القطاعية للتشغيل الزراعي وخصوصيته التي يتميز بها عن غيره من أنواع التشغيل في القطاعات الإقتصادية الأخرى، لايمكن الإعتماد عليها في التحليل الإقتصادي الكلي وذلك بهدف دراسة وترقية التشغيل بصفة عامة.

2 ـ البحث عن إنشاء وحدات زراعية إقتصادية : إن الوحدة الإقتصادية الزراعية هي القاعدة الأساسيىة لإستخدام وتشغيل الموارد المادية والطاقات البشرية.

وفي إقتصادنا الزراعي، فإن معيار تحديد المستثمرة الزراعية وتكوينها وذلك حسب طبيعة النشاط الفلاحي وعنصر الأرض والموقع الجغرافي والإقتصادي، إن كل هذه الشروط أساسية وينبغي مراعاتها لتكوين المشروع الإستثماري الزراعي الذي يساهم في نمو وتطور التشغيل الزراعي.

3 ـ توحيد أشكال الملكية وأساليب الإنتاج : يعاني الإستثمار الزراعي من ظاهرة وجود عدة أشكال من الملكيات الزراعية العقارية، كما يعاني أيضا من وجود أساليب إنتاجية قديمة ومن ضعف الحيازة الزراعية ومن الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على المحصول الواحد الموجه للإستهلاك الذاتي فقط وكل هذه العوامل تساهم بدرجة كبيرة في ضعف الإستثمار والتشغيل وإختلال توزيع السكان والهجرة الريفية وظهور مشاكل وإضطرابات إجتماعية في الأوساط الريفية.

4 ـ ترقية وتطوير المهنة الريفية : إن المهن الريفية بشتى أنواعها وتخصصاتها المختلفة تعاني من إحتقار وتهميش في الوسط الإجتماعي فالكثير من الناس لايزال ينظرون إلى المهنة الفلاحية كنشاط خاص بأعمال الفقراء في الريف، أي أن المهنة الفلاحية لاتعتبر كوظيفة أساسية في المجتمع وذلك بالمقارنة مع الوظائف الأخرى في مختلف الأنشطة الإقتصادية (فروقات في الأجور، الضمان الإجتماعي، المعاشات الخ...)

وعلى هذا الأساس فإنه من الضروري ترقية هذه المهنة وذلك من خلال تنظيم وتطوير مختلف الإتحادات والتعاونيات والتجمعات التي تضم جميع المهن الفلاحية كما ينبغي إنشاء قانون أساسي لنشاط المهنة الفلاحية والدفاع عن أخلاقيتها ومعنوياتها والمحافظة على أهدافها النبيلة التي تتجسد في تحقيق وتلبية إحتياجات الناس من المواد الغذائية والتشغيل.

5 ـ تخفيض الواردات الزراعية : تعاني بلادنا من سنوات طويلة من إرتفاع في الواردات الزراعية وخاصة الغذائية منها ولمحاولة تخفيض هذه الموارد والتبعية الغذائية من الخارج فإنه يتطلب تدعيم الإنتاج الزراعي وذلك بواسطة إنشاء صناديق زراعية خاصة وتخفيض أسعار الفوائد على القروض الفلاحية وخاصة القروض الإستثمارية وتشجيع الفلاحين على إنشاء مستثمرات فلاحية في مناطق معينة ومواصلة مختلف الأنشطة الزراعية.

6 ـ البحث عن كيفية تنمية وتطوير الصادرات الفلاحية : تتمتع الزراعة في بلادنا بإمكانيات هائلة وذلك من أجل المساهمة في المنافسة العالمية لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الحوامض والكروم والخضر والأسماك والتمور إلخ...

وعلى هذا الأساس فإن هذه العملية الخاصة بالمشاركة العالمية ستساهم في تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي وتفتح أفاقا واسعة للإستثمار والبحث عن مشاريع تنافسية وهذا من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية الزراعية.

7 ـ البحث عن مرونة لفض المنازعات في الوسط الفلاحي : إن تسوية الخلافات التي تطرأ بين الفلاحين أنفسهم أو بين الفلاحين والدولة ينبغي معالجتها بأسلوب مرن. وبسرعة وبواسطة من طرف مجموعة المهن الفلاحية وعلى مستويات مختلفة كما يتطلب ضرورة إنشاء محكمة خاصة بالعقار الفلاحي تقوم بالتكفل بجميع الملفات والمنازعات التي تقع في الوسط الفلاحي.

8 ـ تدعيم التكوين الفلاحي وتنمية الإرشاد الريفي ومراكز التدريب الفلاحي : إن الهندسة الزراعية وتنمية الإرشاد الريفي ومراكز التدريب الريفي تتطلب ضرورة تكوين اليد العاملة الزراعية على مختلف المعارف والتجارب الزراعية المعاصرة وذلك من خلال تكييف هذه المعارف مع إحتياجات الزراعة في بلادنا كما يتطلب ضرورة البحث عن كيفية خلق محيط مناسب لإستخدام وتشغيل هذه الإطارات بكيفية جيدة وعلى مستويات مختلفة من المناطق الزراعية.

9 ـ إنشاء صندوق وطني لترقية وتطوير التشغيل الفلاحي وذلك بمساهمة جميع الهيئات والمؤسسات والجمعيات والوحدات الإنتاجية الزراعية.

10 ـ تدعيم وتشجيع المبادرات من أجل تنمية الزراعة الصحراوية وإستصلاح الأراضي في الجنوب وخاصة زراعة النخيل والحبوب وتربية الإبل...

11 ـ تنمية وتطوير الصيد البحري ومساعدة الصادين بالأدوات والأجهزة لتسهيل عمليات الصيد.

12 ـ إقامة مشاريع لإنطلاق عمليات التشجير في مختلف المناطق الزراعية المعرضة للإنجراف والتصحر وكذلك ضرورة المحافظة على الغابات والحدائق والمناطق الطبيعية المحمية.

وبالرغم من هذه النتائج والتوصيات، فإننا نعتقد أن موضوع التشغيل الزراعي مازال يتطلب البحث والتحليل وخاصة في الجوانب المتعلقة بإعطاء المكانة اللائقة للزراعة وبإستعمال المكننة الزراعية وتوسيع المجالات الزراعية الأخرى.

Text Stamp

قائمة المراجع

I - المراجع باللغة العربية :

1 - كتب :

1 - أريك رونف/الحروب الفلاحية في القرن العشرين.

2 ـ د. أحمد هني/دروس في التحليل الإقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية.

3 - جون وميلر/المظاهر الإقتصادية للنهضة الزراعية.

4 - جون بيار ريو/الثورة الصناعية 1780-1880 .

5 - جورج فريدمان/سوسيولوجيا العمل منشورات عويدات 1985.

6 - جمال النيا/العمالة والتنمية الإقتصادية إعداد مكتب العمل الدولي جنيف 1966.

7 - د. حسن بيلون/الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال 1984.

8 - دورين ورنينز/الإصلاح الزراعي بين النظرية والتطبيق 1975 دار الطليعة.

9 ـ د. رفعت المحجوب/الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة في النمو.

10 ـ راجراج محمد/المحاصيل الشتوية في الجزائر رسالة ماجستير 1990.

11 ـ سعيد النجار/تاريخ الفكر الإقتصادي من التجاريين إلى نهاية الطبيعيين مكتبة عين الشمس 1977.

12 ـ بروفيسور ستانيس/دور الدولة في التحولات الإجتماعية والإقتصادية للبلدان النامية دار التقدم موسكو 1980.

13 ـ د. عبد العزيز عجيمة/الوجيز في التطور الإقتصادي الإسكندرية دار الجامعات المصرية 1975.

14 ـ د. عبد العزيز عجيمة/الموارد الإقتصادية 1983 .

15 ـ د. عدي الهواري/الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960 .

16 ـ د. عبد العزيز هيكل/التصنيع الزراعي في البلدان النامية بيروت 1976.

17 ـ كارل ماركس رأس المال المجلد 1 ، 2 ترجمة د. البراوي.

18 ـ د. كمال حمدي أبو الخير/ تنظيم الملكية الزراعية دراسة مقارنة مكتبة عين الشمس.

19 ـ كينز/النظرية العامة في الإقتصاد.

20 ـ كنيث هاملتون/أسس التأهيل المهني ترجمة سيد عبد الحميد بري.

21 ـ د. لبيب شقير/تاريخ الفكر الإقتصادي القاهرة دار النهضة.

22 ـ لوترو نيتشر/معلومات سوق العمل في البلاد العربية نظرة عامة 1981.

23 ـ د. هـ كول البطالة ووسائل التوظيف الكامل ترجمة الدكتور مصطفى كمال قايد.

24 ـ يوجير هياي/فرنون وروهان/التنمية الزراعية رؤية عالمية ترجمة ميشيل تكلا.

2 - وثائق ونصوص وطنية

- المجلس الوطني للتخطيط مشروع المخطط الوطني 1990
- تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني المجلس الوطني للتخطيط 1985 - 1988
- برنامج الحكومة لسنة 1990
- ميثاق الثورة الزراعية الأمر رقم 73/71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 المتضمن الثورة الزراعية
- مراسيم مارس 1963 الخاص بتأميم الأراضي الفلاحية
- المرسوم رقم 63-168 المؤرخ في 1963/5/9 الخاص بوضع تحت حماية الدولة بعض الأملاك العقارية
- قانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 المتعلق بضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين
- قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري
- أمر رقم 95-26 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري
- قانون رقم 83-18 المؤرخ في 13 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح.

Text Stamp

3 ـ نصوص ووثائق خاصة بالمنظمات العربية والدولية

أ ـ جامعة الدول العربية

1 ـ جامعة الدول العربية/المنظمة العربية للتنمية الزراعية برنامج الأمن الغذائي العربي

الجزء الثالث إنتاج القمح والحبوب الخرطوم 1980

2 ـ دراسة مسار الإقتصاد الغذائي في الدول العربية

المجلد الثاني الخرطوم 1981

3 ـ مستقبل الإقتصاد الغذائي في الدول العربية

الجزء الثاني إستهلاك الغذاء 1979

4 ـ منظمة العمل العربية/سلسلة الأيام الدراسية حول التنمية والتشغيل طنجة

ب ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

1 ـ حالة الأغذية والزراعة (FAO) 1981

2 ـ حالة الأغذية والزراعة مذكرة تفسيرية (FAO) 1987-1988

3 ـ سياسات الأسعار الزراعية القضايا والمقترحات روما 1989

4 ـ إدارة التنمية الزراعية لفائدة صغار المزارعين روما 1981

5 ـ حالة الأغذية والزراعة وإستعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد روما 1986

6 ـ الإستخدام الزراعي في البلاد العربية عدد 16

Text Stamp

7 ـ تطوير وتحديث التعليم الزراعي في الوطن العربي على ضوء إستراتجية تطوير التربية العربية مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية مارس 1990

8 ـ مجلة سيرينر رقم 139 الصادرة في يناير 1993.

المراجع باللغة الفرنسية

1 - OUVRAGES

1 - ABDERRAHMANE HERSI : LES MUTATIONS DES STRUCTURES AGRAIRES EN ALGERIE DEPUIS 1962

2 - BADOUN ROBERT : LES AGRICULTURES DE SUBSISTANCES ET DE DEVELOPPEMENT 1975

3 - S. BEDRANI/M. BOURENANA/J.MOULINA : LES POLITIQUES AGRAIRES EN ALGERIE VERS L'AUTONOMIE OU LA DEPENDANCE CREA

4 - BOUKELLA MOURAD : LES POLITIQUES AGRAIRES EN ALGERIE DE 1950 A 1972, RUPTURE OU CONTINUITE 1983

5 - BEN AMRANE DJILALI : AGRICULTURE ET DEVELOPPEMENT EN ALGERIE SNED 1980

6 - BENISSAD M. : ECONOMIE DE DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE, SOUS DEVELOPPEMENT ET SOCIALISME OPU 1982

7 - BENACHENOU (A)/L'EXPERIENCE ALGERIENNE DE PLANIFICATION ET DE DEVELOPPEMENT 1962 - 1982, 2EME EDITION OPU ALGER 1983

8 - BENACHENOU (A)/L'EXODE RURALE EN ALGERIE SNED ALGER 1980

9 - CHANTAL BERNARD : CHOMAGE DEGUISE 1975

10 - SLIMANE BEDRANI : L'AGRICULTURE ALGERIENNE DEPUIS 1966, ETATISATION OU PRIVATISATION OPU 1981

11 - S. BEDRANI : PRINCIPAUX PROBLEMES RELATIFS A L'ANALYSE DES POLITIQUES AGRICOLES EN ALGERIE 1992

12 - MALASSIS (L/AGRICULTURE ET PROCESSUS DE DEVELOPPEMENT/ESSAI D'ORIENTATION UNESCE PARIS 1975

13 - OLIVIER MARC : LA POLITIQUE AGRAIRE DE L'ALGERIE, EVOLUTION ET PERSPECTIVE GRENOBLE 1975

2 - REVUES ET DOCUMENTS STATISTIQUES

1 - COEFFICIENTS TECHNIQUES DES PRINCIPALES PRODUCTIONS DE L'AGRICULTURE ALGERIENNE BNEDER 1980

2 - CREAD N°34 1993

3 - CONFERENCE NATIONAL POUR UNE MEILLEURE NOUVELLE POLITIQUE DE L'EAU 1995

4 - L'EMPLOI EN ALGERIE ET PERSPECTIVES N°19 1987

5 - ECONOMIE ET STATISTIQUE N°257 SEP. 1992

6 - EMPLOI ET DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE BIT

7 - LA SITUATION MONDIALE DE L'ALIMENTATION ET DE L'AGRICULTURE F.A.O. 1991

8 - LE SECTEUR AGRICOLE ET LELS PERSPECTIVES DE SA PROMOTION ET DE SON DEVELOPPEMENT - RAPPORT GENERAL JUIN 1992

9 - LES OBJECTIFS DE L'EMPLOI DANS LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE BIT.13 EMPLOI ET CHOMAGE EN ALGERIE CREAD N°2 1984

10 - RAPPORT DU GROUPE INTERMINISTERIEL SUR L'EMPLOI DANS L'AGRICULTURE M.A. MARS 1987

11 - RAPPORT SUR LA SITUATION ACTUELLE ET LES PERSPECTIVES DE L'AMELIORATION ET DE LA COLLECTE DES CEREALES ET LEGUMES SECS MARA 1986.

12 - REVUE ALGERIENNE DES SCIENCES JURIDIQUES ECONOMIQUES ET POLITIQUES N°4 1976